وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–قسم العلوم الاجتماعية–
شعبة علم الاجتماع

عنوان المذكرة:

مورفولوجيا الأحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة

District's Morphology and Its Connection with Drug Spread in the City

–مدينة بسكرة أنموذجا –

– City of Biskra is a Model –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (L . M. D) تخصص علم الاجتماع الحضري

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الصفة
		رئيســــــا
نتيجة جيماوي	دكتور	مشرفا ومقررا
		عضوا ممتـحنا

اعداد الطالبة: دربال عقيلة

اشراف الأستاذة: د. جيماوي نتيجة

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى أله وصحبه اجماعين

أولا وقبل كل شيء اشكر الله عزوجل واحمده حمدا كثيرا الذي وفقني واعانني على إتمام هذا العمل وان يجعل فيه خيرا لي.

باسم هذا العمل أتوجه بجزيل الشكر والعرفان والامتنان الى فضيلة المشرفة الدكتورة" **نتيجة جيماوي**" على رفقتها ونصحها لي الذي منحتني إياه لإتمام هذا العمل واسال الله القدير ان يجازيها خير جزاء

كما أتقدم بآيات الشكر والعرفان الى فضيلة البروفيسور "**ميدني شايب ذراع**" الذي منحني الكثير من وقته والى رحاب صدره وسمو اخلاقه واسلوبه المتميز في متابعة عملي

واشكر أيضا كل أساتذة العلوم الاجتماعية جامعة بسكرة وخصوصا أساتذة علم الاجتماع الحضري كلا باسمه ومقامه الذين كانوا منهلا للعطاء طيلة مدة الدراسة.

كما لا يفوتني أتقدم بأحلى كلمات الشكر والامتنان الى من كان مساعدي في مسيرتي وإنجاز هذا البحث العلمي " **بشير صدارتي**"

واشكر جزيل الشكر كلا من السيد " **قدور عبد الجليل** " والسيد" **محمد سالم**" لما قدموه من دعم ونصح ومساعدة لإتمام دراستي.

واشكر أيضا كل من ساهم في مساعدتي لإتمام هذا البحث العلمي من قريب ومن بعيد، وكل من كان له الفضل بتزويدي بالمعلومات القيمة بكل ما تخص دراستي.

وأخير دعوتنا الحمد لله رب العالمين

عقيلة دربال

من قال انا لها ... نالها

وانا لها وان ابت رغما عنها اتيت بها..

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام..

" واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين"

الى من علمني ان النجاح لاياتي الا بالصبر والاصرار، الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لاينطفي نوره بقلبي ابدا الذي استمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي" **والدي العزيز**"

الى من جعل الله الجن تحت اقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها.. الى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت ان تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا" **والدتي الغالية**"

الى ضلعي الثابت وامان ايامي الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها.. الة خيرة ايامي و قرة عيني" **اخوتي الغاليين**" و بالخصوص اخي الصغير **عبد الرحمان** كان عونا لي وسندا في هذه الطريق

الى الجندي الخفي وصاحب الشدائد الى من مد لي يد العون عند حاجتي ..

الى من ترك اثرا جميلا.." **بشير صدراتي**"

ها انا اليوم اتممت اول ثمراته راجية من الله تعالى ان ينفعني بما علمني وان يعلمني ما اجهل ويجعله حجة لي لا علي.

عقيلة دربال

ملخص الدراسة:

تهدف دراستنا الى الكشف عن علاقة مورفولوجية الأحياء بانتشار جرائم المخدرات في مدينة بسكرة، باعتبار ظاهرة انتشار جرائم المخدرات من أخطر الظواهر الاجتماعية والعمرانية في كافة المجتمعات البشرية بشكل عام والمجتمع البسكري على وجه الخصوص، التي بدأت تأخذ منحى خطيرا يهدد مختلف بنياتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، ومنه تبلورت دراستنا الحالية، ومن خلالها صيغت مشكلة الدراسة على النحو التالي:

- **ما علاقة مورفولوجية الأحياء بانتشار جرائم المخدرات في مدينة بسكرة؟**

ومنه تتدرج الأسئلة الفرعية التي تتضمن:

- **كيف يساهم نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بمدينة بسكرة؟**
- **كيف يساهم انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات بمدينة بسكرة؟**

اعتمدنا خلال دراستنا الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق جملة من الأهداف، وذلك من خلال استخدام مجموعة من أدوات جع البيانات الميدانية المتمثلة في دليل الملاحظة من خلال مراقبة الاحياء محل الدراسة – حي حارة الواد وحي طباقو بالعالية –، وذلك للاستفادة منه في صياغة كل من دليل المقابلة ودليل الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد عينة البحث التي تم اختيارها بالصدفة وبلغ عدد أفرادها 30 مفردة.

ومن النتائج التي توصلنا اليها ان ظاهرة انتشار جرائم المخدرات في المدينة تعود الى عدة أسباب أهمها:

- التصميم العمراني مثل نمط وتصميم الاحياء وضيق الشوارع وغيرها من المميزات الهيكلية للمدينة.
- انعدام أو غياب المؤسسات الأمنية وتوزيع مراكزها.
- ضعف أو انعدام البنية التحتية للأحياء في المدينة.
- نقص الخدمات الاجتماعية.

أصبحت هذه الاحياء حاضنة لجرائم المخدرات، وبالتالي تفاقمت هذه الظاهرة في مدينة بسكرة وأصبحت آفة عصرنا. وأخيرا تم التوصل لمجموعة من المقترحات، باعتبار شكل الاحياء(مورفولوجيتها) عاملا مهما في تحديد سلوكيات الافراد ومستويات الجريمة، وذلك من خلال تصميم أحياء آمنة، وتعزيز التنوع الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين إمكانية الوصول، والاستثمار في تحسين الإضاءة، وتنظيم الفضاءات العامة ومعالجة التدهور الحضري، وتعزيز التواصل المرئي بين الاحياء، والتخطيط الحضري من خلال توفير مؤسسات أمنية وشرطية تسهل على قوات الامن القيام بدورياتها ومراقبة الأنشطة السرية. ويمكن ان يساهم خفض معدلات الجريمة، والحد من انتشار جرائم المخدرات، وانشاء مجتمعات أكثر أمانا وصحة.

الكلمات المفتاحية: المورفولوجيا، الاحياء، ظاهرة جرائم المخدرات، حي حارة الواد، حي طباقو – العالية

Summary of the Study

Our study aimed at reveal the morphological relationship of neighborhoods With the spread of drug-related crimes in the city of Biskra, considering The phenomenon of drug crime spread as one of the most dangerous social And urban phenomena in all human societies in general, and in Biskra's Society in particular. This phenomenon has begun to take a dangerous turn that threatens various social, economic, and even cultural structures. From this standpoint, our current study was shaped, and through it, the main research problem was formulated as Follows:

•What is the relationship between the morphology of neighborhoods and the spread of drug-related crimes in the city of Biskra ?

This leads to the sub- questions that include:

-How does the pattern of buildings and streets contribute to the spread of drug crimes in the city of Biskra?

-How does the lack of security institutions and the distribution of their centers contribute to the spread of drug crimes in the city of Biskra?

During our field study, we relied on the descriptive-analytical method to achieve a set of goals, through using a collection of tools to gather field data, represented in the observation guide by monitoring the neighborhoods under study - Hay Harete El Wad and Hay Tabaco in Al-Alia -, to take advantage of it in formulating both the interview guide and the questionnaire, which was distributed to the randomly selected research sample consisting of 30 individuals.

One of the results we have reached is that the phenomenon of the spread of drug-related crimes in the city is due to several reasons, the most important of which are:

-The urban design ،such as the pattern and design of neighborhoods ،narrow streets ،and other structural features of the city.

-The absence or lack of security institutions and the distribution of their centers.

-Weak or non-existent infrastructure of the city neighborhoods.

-Lack of social services.

These neighborhoods have become a nurturing environment for drug crimes, thereby exacerbating the phenomenon city Biskra, becoming a scourge of our era. Finally, a set of suggestions was reached, considering the shape of the neighborhoods (their morphology) an important factor in determining individual behaviors and crime levels. This can be achieved through designing safe neighborhoods, enhancing social and economic diversity, improving accessibility, investing in better lighting, organizing public spaces, addressing urban decay, enhancing visual connection between neighborhoods, and urban planning through the provision of security and police institutions that facilitate patrols and monitoring of secret activities by the security forces. Reducing crime rates, curbing the spread of drug-related crimes, and creating safer and healthier communities can be significant contributions.

Keywords: Morphology, Neighborhoods, Drug Crime Phenomenon, Hay Harete El Wade, Hay Tabaco-Al-Ali.

فهـــرس المحتويـــــات

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
فهرس المحتويات	
الملخص	I.
Abstract	II.
فهرس الجداول	III.
فهرس الاشكال	IV.
فهرس الخرائط	V.
فهرس الصور	V.
مقدمة	أ – ج
الإطار المنهـجي والنظـري للدراســـــــة	
الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة	
تمهيد	03
أولا: إشكالية الدراسة	03
ثانيا: أسباب اختيار الموضوع	06
ثالثا: اهداف الدراسة	06
رابعا: أهمية الدراسة	07
خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة	07
سادسا: المنهج وأدوات البحث المتبعة	11
سابعا: مجالات الدراسة والعينة	17
ثامنا: الدراسات السابقة	25

تاسعا: صعوبات الدراسة	30
الفصل الثاني: مورفولوجيا الاحياء في المدينة	
تمهيد	32
أولا: مورفولوجيا المدينة	23
1- بنية المدينة	23
2- أنماط المدينة	34
3- مكونات مورفولوجيا المدينة	38
4- وظائف المدينة	42
5- مظاهر المدينة	47
ثانيا: الاحياء السكنية والنمو العمراني	48
1- أنواع الاحياء السكنية	48
2- إجراءات تخطيط الاحياء السكنية	51
3- مراحل النمو العمراني	51
4- عمليات النمو العمراني	54
خلاصة الفصل	57
الفصل الثالث: جرائم المخدرات وآليات مكافحتها في المدينة	
تمهيد	59
أولا: جرائم المخدرات في المدينة	59
1- أنواع جرائم المخدرات في المدينة	59
2- النظريات والاتجاهات المفسرة لجرائم المخدرات في المدينة	61
3- أسباب ارتكاب جرائم المخدرات في المدينة	64
4- الاضرار المترتبة عن جرائم المخدرات في المدينة	67
ثانيا: مكافحة جرائم المخدرات في المدينة	69
1- الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لجرائم المخدرات في المدينة	69
2- العقوبات المقررة لمكافحة جرائم المخدرات في المدينة	75
3- آليات وطرق مكافحة جرائم المخدرات في المدينة	79
خلاصة الفصل	80

الجانب الميـــداني للدراســـــة	
الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير البيانات الشخصية وتبيان مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة	
تمهيد	83
أولا: عرض وتحليل البيانات الشخصية (خصائص العينة)	83
ثانيا: عرض وتحليل وتفسير بيانات مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة	89
ثالثا: نتائج الدراسة في ضوء بيانات مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة	108
الفصل الخامس: عرض وتحليل وتفسير بيانات انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة	
أولا: عرض وتحليل وتفسير بيانات انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة	11
ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء بيانات انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة	131
ثالثا: النتائج العامة للدراسة على ضوء نتائج الدراسات السابقة	132
خلاصة الفصل	135
الاقتراحات والتوصيات	135
الخاتمـــــة	138
القائمة البيبليوغرافية	140
قائمة الملاحق	148

فهـــــــرس

الجـداول والأشكـــال

والخرائط والصـــور

فهـــرس الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح اعضاء لجنة تحكيم دليل استمارة الاستبيان	16
02	يوضح مساحة وعدد سكان كلا من مدينة بسكرة واحياء قيد الدراسة (–حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز (حي طباقو–العالية)	20
03	يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير السن	83
04	يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس	85
05	يوضح توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	86
06	يوضح توزيع افراد العينة حسب المهنة	87
07	يوضح توزيع افراد العينة حسب طبيعة الحي الساكن فيه	88
08	يوضح طريقة بناء المنازل لمنع التسلل أو تسهيل مراقبة محيطها	89
09	يوضح وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة بيئة مناسبة لجرائم المخدرات	93
10	يوضح العلاقة بين الجنس وتوفر أماكن ترفيهية للشباب في الحي	95
11	يوضح شكل الشوارع والاحياء وعلاقتها بترويج المخدرات	96
12	يوضح توسع الحي ونموه وعلاقته بانتشار المخدرات	98
13	يوضح الاسباب التي تساعد على انتشار وتجارة المخدرات بالحي	99
14	توزيع افراد العينة على حسب جنسها ورأيها في الاماكن الاكثر استخداما للترويج وتبادل المخدرات في الحي	102
15	يوضح موقع الحي وعلاقته في تعزيز انتشار المخدرات في المدينة	103
16	يوضح توزيع افراد العينة حسب الجنس ورأيها في ان انتشار المخدرات يشوه الصورة التاريخية والحضارية للحي في المدينة	105
17	يوضح العلاقــة بين طبيعة الحي ووجود الاضاءة الجيدة يمكن ان يقلل من حدوث وانتشار المخدرات بالحي	106
18	العلاقة بين طبيعة الحي ووجود مراكز شرطة كافية فيه	111
19	يوضح توزيع افراد العينة حسب الجنس وتنظيم دوريات تفتيشية للشرطة في الاماكن المشبوهة	113
20	يوضح طبيعة الحي وتصميمه وعلاقته في مساعدة رجال الشرطة على مكافحة المخدرات	114
21	يوضح نوع الاحياء الاكثر عرضة للمخدرات	115

22	يوضح توزيع الامن الغير متوازن في المدينة يجعل مناطق معينة أكثر عرضة لانتشار المخدرات	117
23	يوضح موقع انتشار ترويج المخدرات في الحي	118
24	يوضح العوامل التي لا تساعد مصالح الامن من التدخل لمحاربة انتشار المخدرات في الحي	119
25	يوضح انعدام مؤسسات الامن وتوزيع مراكزه يؤدي الى تراجع الثقة في السلطات الامنية ما يجعل من الصعب التعاون في مكافحة المخدرات بالحي	123
26	يوضح وجود نقاط الشرطة والامن قرب الاحياء والمناطق السكنية يقلل من حدوث جرائم المخدرات	126
27	يوضح اهم الاجراءات التي تقوم بها مصالح الامن لمحاربة انتشار المخدرات بالحي	127
28	يوضح شعور السكان بعدم الامن والاستقرار في الحي الذين يقطنون به والحلول المناسبة لهم	129

فهـرس الاشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح الفئات العمرية لأفراد العينة	84
02	يوضح جنس افراد العينة	85
03	يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة	86
04	يوضح مهنة افراد العينة	87
05	يوضح طبيعة الحي الساكن به افراد العينة	89
06	يوضح طريقة بناء المنازل لمنع التسلل أو تسهيل مراقبة محيطها	90
07	يوضح وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة بيئة مناسبة لجرائم المخدرات	93
08	يوضح شكل الشوارع والاحياء وعلاقتها بترويج المخدرات	97
09	يوضح توسع الحي ونموه وعلاقته بانتشار المخدرات	98
10	يوضح الاسباب التي تساعد على انتشار وتجارة المخدرات بالحي	100
11	يوضح الاماكن الاكثر استخداما للترويج وتبادل المخدرات في الحي	102
12	يوضح موقع الحي وعلاقته في تعزيز انتشار المخدرات في المدينة	104
13	يوضح نوع الاحياء الاكثر عرضة للمخدرات	115
14	يوضح توزيع الامن الغير متوازن في المدينة يجعل مناطق معينة أكثر عرضة لانتشار المخدرات	117

15	يوضح موقع انتشار ترويج المخدرات في الحي	118
16	يوضح العوامل التي لا تساعد مصالح الامن من التدخل لمحاربة انتشار المخدرات في الحي	120
17	يوضح انعدام مؤسسات الامن وتوزيع مراكزها يؤدي الى تراجع الثقة في السلطات الامنية ما يجعل من الصعب التعاون في مكافحة المخدرات بالحي	124
18	يوضح وجود نقاط الشرطة والامن قرب الاحياء والمناطق السكنية يقلل من حدوث جرائم المخدرات	126
19	يوضح اهم الاجراءات التي تقوم بها مصالح الامن لمحاربة انتشار المخدرات بالحي	128

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	توضح الموقع الجغرافي لولاية بسكرة بالنسبة للجزائر	18
02	توضح الموقع الجغرافي بلدية بسكرة حسب البلديات المجاورة لها	18
03	توضح الموقع الجغرافي لأحياء الدراسة في مدينة بسكرة	20
04	توضح موقع حي حارة الواد في مدينة بسكرة	21
05	توضح موقع حي بوجنة بن عزوز(طباقو–العالية–) في مدينة بسكرة	22

فهرس الصور

رقم المخطط	عنوان الصورة	الصفحة
01	توضح طريقة بناء المنازل لمنع التسلل أو تسهيل مراقبة محيطها	90
02	يوضح وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة بيئة مناسبة لجرائم المخدرات	93
03	يوضح العلاقــة بين طبيعة الحي ووجود الاضاءة الجيدة يمكن ان يقلل من حدوث وانتشار المخدرات بالحي	106
04	يوضح العوامل التي لا تساعد مصالح الامن من التدخل لمحاربة انتشار المخدرات في الحي	121

مقدمـــــة

مقدمـــــة:

تعد المدن من أهم المراكز السكانية في العالم، حيث يعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم، ومن أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه تنمية المدن والتنمية الحضرية في معظم الدول النامية بما فيها الجزائر، هي مشكلة زيادة معدلات النمو الحضري نتيجة الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، بحثا عن فرص العمل والحياة الأفضل، وهي ما تسمى بظاهرة الانفجار الحضري، والتي كان من نتائجها الخطيرة العديد من المشاكل المستعصية والمعقدة، ومن أهمها مشاكل السكن العشوائي والأحياء العشوائية والفوضوية التي انتشرت على نطاق واسع، مما أدى إلى التغيير في مورفولوجية هذه الأحياء مع بدء المدينة في التوسع العمراني.

ومن الواضح أن التحولات الكبيرة في هيكل المجتمع واستخدام الأراضي، تشكل مورفولوجية المدينة – أي تصميمها الحضري والإنشائي –عاملاً أساسياً في تحديد أنماط سلوكيات الأفراد وتفاعلاتهم داخل النسيج الحضري، حيث يكتسب فهم تأثيرها أهمية متزايدة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه الأمن العام وصحة المجتمعات.

لقد كان النسيج الحضري لأي مدينة دائمًا بمثابة مرآة تعكس ثقافتها واقتصادها والهياكل الاجتماعية التي تزدهر فيها. ولكل جزء من هذا النسيج العمراني، سواء كان شارعاً رئيسياً أو حديقة عامة أو حتى حياً سكنياً، وظيفة محددة ويؤثر على سلوك الأفراد والجماعات داخل المدينة، في هذا السياق، تظهر الأحياء كمحور أساسي في هذا الشكل، خاصة عندما تتم مناقشة القضايا الاجتماعية مثل متعاطي المخدرات والتحديات التي يشكلونها على السلامة العامة.

وتعتبر هذه الجرائم من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات الحضرية في العديد من الدول، وتشكل هذه الظاهرة تهديدا للأمن والاستقرار الاجتماعي، وقد أثارت اهتمام العديد من الباحثين وصانعي السياسات على حد سواء.

من خلال هذا التحول الذي شهدته المدينة وتطورها والتغيرات التي طرأت عليها، أدى شكل أحيائها إلى انتشار جرائم المخدرات بشكل كبير في بعض المناطق مقارنة بمناطق أخرى، ويرجع ذلك إلى تنوع الأحياء الحضرية من حيث تنظيمها وتصميمها، ويعتقد أن هذه الاختلافات في شكل الأحياء لها علاقة مباشرة بانتشار جرائم المخدرات وأنشطة الاتجار بالمخدرات، ولا يمكن إنكار العلاقة بين خصائص الحي ومدى تهريب المخدرات.

يشكل انتشار هذه الجرائم مجالاً تلعب فيه الكثافة السكانية والتصميم الحضري وظروف الحياة الاقتصادية دوراً في تسهيل أو تعقيد عمليات ترويج المخدرات وتوزيعها، وهي ظاهرة اجتماعية تسبب أضراراً صحية واجتماعية خطيرة على الفرد والمجتمع على حد سواء، ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وحتى المادية للبيئة الحضرية التي تؤدي إلى تفاقم المشاكل في هذه الأحياء كالفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي والمخاطر الأمنية وتصميم المباني وأنظمة الشوارع والأزقة الضيقة، والتي لها علاقة مباشرة بانتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع داخل الأحياء السكنية بالمدينة.

سننطلق من هذا البحث في رحلة علمية نستكشف فيها الشكل الشكلي – المورفولوجي–من منظور معماري واجتماعي، ونحلل كيف يمكن أن يساهم الفهم المتعمق في وضع حد لانتشار جرائم المخدرات، وكيفية الحفاظ على الصحة والسلامة للمجتمعات، ودراسة العلاقة بين الجوانب المتعلقة بمورفولوجيا الأحياء كفضاءات حيوية –من أنماط الشوارع وتوزيع المساحات العامة إلى التصميم العام للمساكن وتوفير المؤسسات والمراكز الأمنية لمكافحة انتشار جرائم المخدرات، والبحث لتحليل ديناميكيات المدينة وفهم الآليات التي تساهم في جعل بعض الأحياء أكثر عرضة لمثل هذه الجرائم.

ومن هنا سنتناول العلاقة بين عزلة الأحياء أو اكتظاظها، ومدى توفر الملاذات الآمنة لمرتكبي الجرائم، والمراقبة الأمنية، وكلها أمور يمكن أن يكون لها أثر في تفاقم المشكلة أو السيطرة عليها.

ومن هذا المنطلق تأتي دراستنا لتسليط الضوء على مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار الجرائم المخدرات في المدينة حيث اعتمدنا على خطة تشمل خمس فصول مقسمة كالآتي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والإطار المنهجي للدراسة والذي تضمن مجموعة من العناصر وهي تحديد الإشكالية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف وأهمية الدراسة ثم تطرقنا الى تحديد المفاهيم تم المجال المكاني والزماني والبشري للدراسة مع ذكر المنهج وأدوات الدراسة ثم عينة الدراسة وفي الاخير الدراسات السابقة، واهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة.

الفصل الثاني: تحت عنوان مورفولوجيا الاحياء في المدينة تضمن عنصرين عنصر الاول مورفولوجيا المدينة وعنصر الثاني الاحياء السكنية والنمو العمراني.

الفصل الثالث: تحت عنوان جرائم المخدرات وآليات مكافحتها في الوسط الحضري تضمن عنصرين وهي المخدرات في الوسط الحضري ومكافحة جرائم المخدرات في الوسط الحضري.

الفصل الرابع: طبقنا من خلاله ما تناولناه في الإجراءات المنهجية فقمنا بجمع وتفريغ وتحليل وتفسير البيانات الإحصائية المحصلة من الدراسة الميدانية التي تم إجرائها على مستوى الحي حارة الواد وحي بوجنة

بن عزوز (حي طباقو (العالية)، المتعلقة بالتساؤل الاول المتمثل في البيانات الشخصية ومساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات في المدينة، وتوصلنا إلى بعض نتائج الدراسة الميدانية ومدى توافقها وثباتها مع الدراسات السابقة.

الفصل الخامس: فقمنا بجمع وتفريغ وتحليل وتفسير البيانات الإحصائية المحصلة من الدراسة الميدانية التي تم إجرائها على مستوى الحي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز (حي طباقو (العالية)، المتعلقة بالتساؤل الثاني حول العلاقة بين انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها وانتشار جرائم المخدرات في المدينة، وتوصلنا إلى بعض نتائج الدراسة الميدانية ومدى توافقها وثباتها مع نتائج الدراسات السابقة.

وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات والاقتراحات للتقليل من الجرائم والأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تعزز الأمن الاجتماعي في المدينة، ثم خاتمة الدراسة وقائمة الملاحق.

الجانب المنهجي والنظري

الفصل الأول:

الجانب المنهجي للدراسة

تمهيد

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

ثالثا: اهداف الدراسة

رابعا: أهمية الدراسة

خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة

سادسا: المنهج وأدوات البحث المتبعة

سابعا: مجالات الدراسة والعينة

ثامنا: الدراسات السابقة

تاسعا: صعوبات الدراسة

تمهيـــد:

يعتـبر الـعمل النظـري مـن اهم الأسـاليب والركـائز التـي تعتمـد عليـها العديـد من الظـواهر والدراسات، من اجل فهم ومعرفة الأشياء وفك رموزها، وكذلك بناء وخلق معرفة إضافية لها.

ومن هنا سنتناول في هذا الفصل التعريف ببعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع دراستنا، اذ قسمنا هذا الفصل الى قسمين، الجزء الأول يتضمن شكل المدينة (مورفولوجيتها) حيث انها من اهم المفاهيم التي يعتمد عليها بحثنا والتي تساعدنا في دراستنا، وأخيرا ينتهي هذا الفصل بخلاصة ما تمت دراسته.

اما الجزء الثاني فيحتوي على " السكن الحضري – العمراني–" باعتباره نقطة انطلاق أساسية لدراسة المدينة. وتعتبر هذه المرحلة نقطة انطلاق لاستكمال دراستنا التطبيقية او الميدانية حول " مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة".

أولا: إشكالية الدراسة

شـهدت مـدن العـالم اليـوم العديـد مـن التطـورات والتحـديات العمرانيـة والاجتماعيـة نتيجـة زيـادة الهجـرة والتغير فـي عدد السكان والنمو الديموغرافي الذي شهده المجتمع فـي العقود الأخيرة، والذي أصبح ظـاهرة عالمية.

تحتوي المدينـة كـأي بنـاء اخـر علـى العديـد مـن الأنمـاط والانسـاق الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة المختلفة، ويرتبط وجودها ارتباطا وثيقا بوجود المجتمع الإنساني، وبما ان المدينـة تتميز بمظهرها الحضري المـألوف المغـاير عـن القريـة والريـف، سـواء مـن مظهرهـا الخـارجي أو مـن خـلال وظائفهـا ودورهـا وتطورهـا ونشأتها، فتباينت الرؤى حول تحديد مفهوم المدينة لدى العديد من العلماء المشتغلين في الحقل السوسيولوجي فمنهم من يعتبر مفهومها على أساس عدد سكانها، ومنهم من يعرفها على أساس الوظيفة والدور، وفي ضوء ذلك يمكن تعريفها من الجانب السوسيولوجي حيث عرفها العالم الاجتماعي **ماكس فيبر**: " **بأنها مكان السكن الذي يعيش فيه السكان على أساس التبادل التجاري اكثر مما يعيشون على الزراعة**"، ويعرفها أيضا " **بانها الشكل الاجتماعي الذي يؤدي الى ظهور أنماط متعددة وملموسة في طرق وأساليب الحيا مما يسمح بظهور أعلى مستويات الفردية والاجتماعية وبالتالي فهي وسيلة للغير الاجتماعي التاريخي**"[1].

تتميز المدن بتوسعات قد يتم التخطيط لها وتسمى بالتوسع المنظم المخطط الذي يكون من قبل الجهات المعنية وفقا لأدوات التهيئة والتعمير من خلال انشاء مجمعات سكنية مخططة تتوافر فيها كافة الخدمات الأساسية والبنية التحتية والطرق التي تخدم سكانها، وتوسعات أخرى غير مدروسة تؤدي الى

[1]- عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص –ص 124،129.

التخطيط الحضري العشوائي الفوضوي وغير منظم، حيث يتم بناء المجمعات بشكل عشوائي داخل المدن او خارجها، بسبب الهجرة غير المنظمة والمتزايدة ما قد يؤدي الى اضطرابات واختلالات في تخطيط المدن ونسيجها والهياكل الحضرية، تنعكس على نوعية حياه المجتمع والبنية التحتية وانتشار العديد من المشاكل الاجتماعية والحضرية.

وتشهد الجزائر كغيرها من دول العالم توسعا عمرانيا غير مخطط في مدنها وهي من الدول التي تعاني من التوسع العمراني الفوضوي والعشوائي وانتشار الاحياء الفقيرة الفوضوية حول المدن وداخل الهياكل الحضرية المخططة، عملت العشوائيات على تشوه المظهر العام للمدن ومورفولوجيتها مما أدى الى زيادة التلوث البصري والبيئي الذي أدى الى زيادة انتشار الجريمة بمختلف أنواعها وبالتالي تفاقم المشاكل الاجتماعية والعمرانية، خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة، اذ اهم مشكلة تواجه البشرية حاليا هي جريمة المخدرات التي تعتبر آفة اجتماعية حضرية حديثة، ونظرا لان المدن مركز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية أصبحت مكانا مستقطبا لتهريب المخدرات وانتشارها، وتكوين العصابات وانتشار الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي وزيادة الفجوة الاجتماعية بين السكان المحليين وبالتالي زيادة تعاطي المخدرات والترويج لها، وارتفاع معدلاتها، علاوة على ذلك، فان التغيرات في البنية التحتية للمدن، مثل نقص المساكن وعدم إعادة انجاز الطرق والشوارع، وعدم توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة، ونقص المؤسسات الأمنية، يمكن ان يخلق بيئة مثالية لتطوير الاحياء العشوائية والفوضوية، وزيادة الأنشطة غير المشروعة مثل جرائم المخدرات وغيرها.

وصنفت مدينة بسكرة على وجه الخصوص كواحدة من أقدم المدن التابعة لمنطقة الصحراء الجزائرية، حيث شهدت العديد من التغيرات والتحولات خلال تطورها التي مست بنيتها ونسيجها العمراني وشكلها الحضري، هذا نتيجة العديد من العوامل المختلفة، منها التوسع العمراني السريع الذي شهدته معظم احيائها الذي أدى الى حدوت تغيرات في مورفولوجيتها، سواء كان هذا التوسع مخطط وغير مخطط، خاصة خلال العشرية السوداء **بداية عام 1992** وما خلفته من مشاكل وظواهر اجتماعية وحضرية مختلفة، متمثلة في الهجرة من المدن الأخرى مثل مدينة باتنة ومدينة المسيلة... الى مدينة بسكرة، وقد خلقت هذه الهجرة العديد من المشاكل، من بينها البطالة والفقر، مما اضطر السكان من خلالها إلى البحث عن مأوى، حتى لو كان ذلك على حساب الجانب المعماري للمدينة؛ أدى ذلك إلى تغيرات كثيرة، منها انتشار المباني العشوائية والفوضوية والأحياء الشعبية في مختلف أنحاء المدينة، مما ساعد على انتشار الجرائم المختلفة، وخاصة جرائم المخدرات.

تشير الدراسات والتقارير المقدمة من أمن ولاية بسكرة بخصوص جرائم المخدرات إلى أنها تتزايد سنة بعد سنة بسبب تعقد الحياة والتطور المتزايد والسريع؛ وتطورت أساليب جرائم المخدرات من الإتجار بها إلى

الاستهلاك، حيث تشير الإحصائيات الرسمية التي أوردتها لنا خلية الاتصال والعلاقات العامة بأمن ولاية بسكرة، خلال السنوات الخمس الماضية، ابتداء من سنة 2019 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2024، حيث، مع بداية سنة 2019، سجلت 48 قضية تتعلق بالاتجار بالمخدرات و107 حالات تتعلق بالاستهلاك، وقدرت الكميات المضبوطة خلال هذا العام بـ 4404 كيلوغرامات من الكيف المعالج، وألقي القبض على نحو 220 شخصا.

وفي عام 2020، ضبطت الشرطة 4436 كيلوغراما من الكيف المعالج و9 غرامات من الكوكايين؛ وألقت القبض على نحو 558 شخصاً متورطين في جرائم مخدرات، وسجلت 427 قضية بين الاتجار وتعاطي المخدرات.

أما في إحصائيات سنة 2021، فقد تم ضبط 38.551 كيلوغرام من الكيف المعالج، وتسجيل 357 قضية، وتوقيف 452 شخصا؛ كما ضبطت الشرطة 19251 كيلو جرامًا من المخدرات وألقت القبض على 611 شخصًا متورطين في نحو 513 قضية خلال عام 2022.

وتشير الإحصائيات الرسمية أيضا إلى أن معدل جرائم المخدرات في مدينة بسكرة ارتفع بشكل كبير، ففي عام 2023، تم تسجيل 1342 قضية، وضبط نحو 534375 كيلوغراما من الكيف المعالج والكوكايين، واعتقال 1480 شخصا. أما في الثلاثي الأول من عام 2024، فقد تم تسجيل 469 قضية بين استهلاك ومتاجرة بالمخدرات، وضبط نحو 465.862 كيلو جرامًا من المخدرات واعتقال 528 شخصا متورطين في جرائم المخدرات بمدينة بسكرة(**انظر ملحق رقم 02 ص150**)، التي تعتبر من اخطر واعقد المشاكل في العصر الحالي، والتي يواجهها الوسط الحضري وأصبحت تتغلغل في مختلف الأحياء السكنية المدينة، ومن هذه الأحياء تلك التي شهدت انتشارا كبيرا للجرائم المختلفة، حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز المعروف باسم حي طباقو بالعالية، ويرجع ذلك إلى طبيعة المجال المعماري والبنية العمرانية للحي؛ تتميز الأحياء ببنية عمرانية ذات مباني فوضوية وعشوائية تفتقر إلى التخطيط الحضري، وبنية تحتية ضعيفة وعدم مطابقتها للمعايير التقنية المعمول بها في هذا المجال، وغياب الأمن الحضري ...، خلق بيئة حاضنة لتجارة المخدرات وتعاطيها، مما اثر سلبا على حياة سكان هذه الأحياء، وخاصة الشباب، الذين بدأوا يشعرون بالاغتراب الاجتماعي والتهميش، إذ اتجه بعضهم إلى تجارة المخدرات لتحقيق أهدافهم، الشيء الذي ساهم في زيادة انتشار جرائم المخدرات بمختلف أنواعها.

عرف المجتمع البسكري في السنوات الأخيرة ارتفاع كبير في حجم جرائم المخدرات، حيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل خطرا وتهديدا مباشرا على حياة الافراد والمجتمع على حد سواء، والجدير بالذكر أن هذه الجرائم تنتشر في الأوساط الحضرية خاصة منها الأحياء التي تمت الإشارة اليها سابقا، وقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء وتكشف العلاقة بين شكل الأحياء الحضرية وانتشار جرائم المخدرات، وفي ضوء هذه

الإشكالية يمكن صياغة السؤال المحوري الاتي: **ما علاقة مورفولوجيا الأحياء بانتشار جرائم المخدرات في مدينة بسكرة؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- **كيف يساهم نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بمدينة بسكرة؟**
- **كيف يساهم انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات بمدينة بسكرة؟**

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

ان اختيار موضوع الدراسة العلمية غير خاضع لعامل الصدفة أو العفوية بل هي عملية قائمة على جملة من الأسباب تنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وهي كالآتي:

الأسباب الذاتية

- الموضوع له علاقة بالواقع وهناك رغبة ملحة في دراسة الموضوع .
- التوجه الاجتماعي والعمل فيه.
- الرغبة في احداث تغييرات ايجابية في المجتمع ومساعدة المعنيين على اتخاذ القرارات اللازمة لحماية المجتمعات.

الأسباب الموضوعية

- دراسة الموضوع من الجانب السوسيوحضري.
- يقدم منظورا جديدا لفهم ظاهرة انتشار المخدرات في الاحياء.
- يفتح افاقا للبحث والابتكار.
- يجمع بين العلوم المورفولوجية وعلم الاجتماع.

ثالثا: أهداف الدراسة

لكل بحث علمي أهداف محددة يسعى الباحث إلى تحقيقها وأهداف دراستنا تمثلت فيما يلي:

- الكشف عن كيفية مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جريمة المخدرات بالمدن.
- فهم مدى مساهمة قلة وانعدام الاجهزة الامنية وتوزيع مراكزها في انتشار جريمة المخدرات في المدينة.

رابعا: أهمية الدراسة

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث للوصول إلى نتائج تجيب على تساؤلاته فنجد أهمية دراستنا تتمثل في

- يمكن استخدام نتائج البحث لتحسين تصميم الاحياء والمدن.
- تشير الدراسة إلى الأهمية العلمية، التي ترتكز على علاقة المدينة بجرائم المخدرات واختيار أنجع الأساليب والاستراتيجيات الفعالة في الحد منها
- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تعالج علاقة الأحياء السكنية ومورفولوجيتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة.

خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة

يعتبر الإطار المفاهيمي بمثابة الخلفية النظرية التي يعتمد عليها الباحث لكونها تشكل أدوات بحثية تحدد مضمون ودلالة الإشكالية في ترابط عناصرها، ولهذا أصبح من المألوف في الدراسات العلمية وخاصة السوسيولوجية ضبط المفاهيم في سياق نظري ومن هذا المنطلق نحاول تحديد المفاهيم الأساسية المساعدة للدراسة كما يلي:

أولا: مفهوم المورفولوجيا

لغة: وهي في الأصل morphe وتعني الشكل و logos وتعني دراسة. فهي العلم الذي يدرس شكل وبناء الكائنات الحية.

اصطلاحا: يعرف علم المورفولوجيا بأنه العلم الذي يقوم بدراسة التكوينات والصور والهياكل الجسمية للأفراد من حيث الشكل والحجم ونسب الأعضاء وبنيتها الداخلية بهدف التعرف على خصائص الأجناس والجماعات البشرية في الدراسات الأنثروبولوجيا.

التعريف الإجرائي للمورفولوجيا

تعتبر المورفولوجيا عملية دراسة الأجزاء المكونة للكل. لذلك فإن دراسة مورفولوجيا المدينة تهتم بدراسة مكونات المدينة من حيث المباني وطرازها العمراني وتغيرها نتيجة للنمو السكاني.

ثانيا: مفهوم المدينة

لغة: مدينة جمعها مدن ومدائن وهي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية[1] .

اصطلاحا: المدينة هي كل ما يختلف عن الريف من حيث الاتساع وعدد السكان وطراز المباني. وهي مجال لتركز الأشخاص ومنطقة للحكم ومركز إداري كما أنها مجال منظم ومقنن لحياة الأفراد وملكياتهم وهي أيضا انعكاس لتنظيم اجتماعي معقد[2].

وحسب موسوعة البحث العلمي فإن المدينة هي تجمع سكاني ضخم يتميز بعمران على النسق الحضري لا الريفي. كما أن الحرف المتخصصة والعلوم تستقر عادة في المدن والشكل العمراني في المدينة يأخذ بعين الاعتبار كثافة السكان والأحياء غالبا ما تقوم على أساس الطبقات الاجتماعية المختلفة[3].

من الناحية العمرانية تعتبر المدينة مظهر عمراني مألوف يمكن تمييزها عن القرية بوضوح سواء في مورفولوجيتها أو في وظائفها أو حتى نموها وتطورها التاريخي وهي تتميز بأنها مركز للتركز السكاني والعمل والترفيه[4].

ويعرف **خلف الله بوجمعة** المدينة بأنها" عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية وهندسية وفلسفية وإيديولوجية ورمزية وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مد العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس والمهابة التي تعبر عن السلطة وقوة الحكام" [5].

التعريف الإجرائي للمدينة

من خلال ما تقدم عرضه من مفاهيم فإننا نستخلص أن المدينة هي عبارة عن تجمع سكاني كبير يتميز بعمران متطور مختلف عن الريف. وهي مكان لتمركز الحرف والصناعات والخدمات كما أنها بموروثها الثقافي العمراني تعبر عن ثقافة المجتمع وتجعلها صورة فريدة تميزها عن باقي المدن .

تشير مورفولوجيا المدينة الى دراسة بنيتها المادية والمكانية، بما في ذلك توزيع المباني والطرق والاماكن العامة، وتتعلق مورفولوجيا المدينة بتنظيم وتوزيع المساحة في المدينة، وتتضمن عوامل مثل

---

[1]–**معجم مجاني الطلاب**، منشورات دار المجاني، بيروت، ط3، 1996، ص 903.

[2]- Maouia Saidouni، Elément d'introduction a l'urbanisme، Casbah édition ،p10.

[3]–**موسوعة البحث العلمي وإعداد البحوث والرسائل والأبحاث والمؤلفات**، دار الكتب والوثائق المصرية، الإسكندرية، ص 945.

[4]- أحمد حلواني، **المدينة ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية**، مجلة الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة باتنة، ص 132.

[5]–بوجمعة خلف الله، **العمران والمدينة**، دار الهدى للطباعة والنشر، 2005، ص 67.

تخطيط الطرق، وتوزيع المباني السكنية والتجارية والاماكن العامة مثل المنتزهات والحدائق. كما تهتم الدراسة المورفولوجيا للمدينة بدراسة بنيتها وتركيبها الداخلي كما أنها تقدم صورة تشريحية لها .

ثالثا: مفهوم السكان

لغة: كلمة السكان مشتقة من الكلمة اليونانية populus وهي تعني مجموع القاطنين في بلد معين[1].

اصطلاحا: يعرف السكان بأنهم العدد الكلي للأفراد الذين يقطنون بلد أو مدينة أو منطقة ما ويحدد السكان عامة بالنسبة لمنطقة معينة أو موقع معين.

ويطلق مفهوم السكان على مجموعة من الناس لديهم سمات مميزة مشتركة معينة، ويعرف السكان أيضا بأنهم مجموع الأشخاص الذين يعيشون في داخل فضاء معطى سواء كانوا أصليين أو غير ذلك في فترة زمنية معطاة ويتجددون تحت تأثير ثلاث عوامل أساسية هي الولادات الوفيات والهجرة[2].

وهناك نوعين من المجموعات السكانية: المجموعة الأولى وهي المفتوحة وهي التي تتأثر بتيار الهجرة والمجموعة الثانية المغلقة وهي التي لا تتأثر بتيارات الهجرة .

التعريف الإجرائي للسكان

في الأخير يمكن أن نتوصل إلى مفهوم إجرائي للسكان على اعتبار أنهم مجموعة بشرية تحتل رقعة جغرافية محددة وتتميز هذه المجموعة بانتمائها إلى نظام اجتماعي واحد وتتميز باشتراكها في نفس العادات والتقاليد وفي أغلب الأحيان المعتقدات الدينية .

رابعا: الحي

لغة: الحي والجمع أحياء وهي في معجم المعاني العربي يقصد به مجموعة من المنازل وهي جزء من المدينة إذ المدينة تقسم إداريا إلى أحياء[3].

اصطلاحا: هو جزء من المدينة يشتمل على مجموعة من المباني والشوارع والطرق ويكون له اسم متعارف عليه وتحيط به غالبا شوارع رئيسية تفصله على غيره من الأحياء وقد أعطي الأحياء أرقامها على مستوى المدينة نبدى بالرقم 001 وننتهي برقم آخر في المدينة [1].

---

[1] -Larousse، **Dictionnaire et encyclopédie**، Librairie Larousse ،p 112

[2] - Alain Nonjon ،**Comprendre l'économie mondiale** ،Ellipses ،1995 ،p 155

[3]–محمد منير سليمان، **الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية**، دار الراتب الجامعة، 1996، ص02.

التعريف الاجرائي للحي

الحي هو التجمع السكني الذي تم إنشاءه بشكل حديث ومنذ وقت ليس بطويل وعادة ما يكون وفق معايير البناء الهندسي الجديد الآخذ بالاعتماد على بناء الطوابق المتتالية والأبراج وما شابه، يدخل في هذا الأفق التجمعات السكانية الجماعية.

خامسا: الجريمة

لغة: أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع والجرم بمعنى الحر، وقيل إنها كلمة فارسية معربة والجرم: مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا كما تعني التعدي والذنب[2].

يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل او سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم، كما اشتق من ذلك المعنى اجرام وأجرموا، وقد **قال تعالى:** «**إن الذين أجرموا كانوا من الذين امنوا يضحكون**«[3].

اصطلاحا: الجريمة هي عبارة عن موقف اجتماعي نتيجة لعوامل شخصية وبيئية تؤدي إلى الاضطراب في السلوك غير المتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع ويعاقب عليه القانون ويستلزم مواجهته والتصدي له بمختلف الأساليب الردعية والعلاجية والوقائية[4].

التعريف الاجرائي للجريمة:

هي كل فعل له بعد مادي ومعنوي وخرج بوعي وقصد لإحداث الضرر والمساس بأمن وسلامة واستقرار المجتمع".

سادسا: المخدرات

لغة: المخدر في اللغة اسم فاعل مشتق من الفعل خدر، ويدور لفظ الخدر حول معاني الضعف والكسل والفتور أو الستر[1].

---

[1]–خير الدين على عويس وعصام الهلالي، **علم الاجتماع الرياضي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1988، ص7.

[2]– جلال ثروت، **الظاهرة الإجرامية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،1982، ص06.

[3]- **القران الكريم، سورة المطففين، الآية 29.**

[4]– بهية بن صغير، **أساليب مواجهة الجريمة الحضرية**، الباحث الاجتماعي، المجلد13 ،2017، ص3.

فيقال المرأة خدرها أهلها بمعنى شتروها وصانوها من الامتهان، أي أن الخدر هو ما يستر الجهاز العصبي عن فعله ونشاطه المعتاد.

اصطلاحا: هو كل ما يؤثر على العقل فتخرجه عن طبيعته المميزة المدركة الحاكمة العاقلة، ويترتب على الاستمرار في تعاطيها الادمان فيصبح الشخص أسيرا لها. في تعريف آخر تعرف بأنها المواد التي تخدر الانسان، وتفقد وعيه، وتغيبه عن إدراكه[2].

التعريف الإجرائي للمخدرات:

المخدر هو مادة كيمائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، وهي ترجمة لكلمة (Narcotic) المشتقة من الاغريقية (Narcosis) التي تعني يخدر أو يجعله مخدرا.

سادسا: المنهج وأدوات البحث المتبعة

1- المنهج:

كلمة منهج يمكن ارجاعها الى طريقة تصور وتنظيم البحث، يختص اذن المنهج على كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع ما [3].

يعرف المنهج على أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى تصل إلى نتيجة ومعلومة [4]، فالمنهج هو إخضاع الباحث لنشاطه البحثي إلى تنظيم دقيق في شكل خطوات معلمة يحدد فيها مساره البحثي، ويعرف بأنه مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يضعها الباحث لدراسة مشكلة معينة.

يتجسد هذا المنهج " **المنهج الوصفي التحليلي** " على ارض الواقع من اجل فهم العلاقة بين المتغيرات او تحديد الانماط والاتجاهات في البيانات المجمعة. ويشيع استخدامه في مجالات العلوم الاجتماعية

---

[1]- الحجار محمد حمدي، **الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريس، التقارير والاحصاءات، الرياض،1992، ص46.

[2]- رفعت محمد، **إدمان المخدرات-أضرارها وعلاجها-**، دار المعرفة للنشر والطباعة، بيروت، ط3 ،1989، ص10.

[3]- موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 99.

[4]- فايزة جمعة النجار واخرون، **اساليب البحث العلمي-المنظور التطبيقي-**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2008، ص18.

والانسانية والبحوث التربوية، حيث يساعد على استكشاف وتحليل السلوكيات البشرية والتفاعلات الاجتماعية بعمق وتفصيل.

لقد انتهجنا هذا النوع من المنهج في دراستنا لموضوع " مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار الجرائم المخدرات في المدينة" وذلك للمبررات الآتية:

- يسمح بربط الظواهر ببعضها البعض، مثل ربط خصائص مورفولوجيا الاحياء بمعدلات انتشار جرائم المخدرات في مدينة بسكرة.
- فهم وتفسير العلاقة بين المتغيرات والوصول الى نتائج دقيقة يمكن التنبؤ بها في المستقبل.
- يساعدنا في تعميم النتائج على الاحياء الاخرى بمدينة بسكرة.
- يساعد على صناعة القرار في مجال مكافحة جرائم المخدرات والتخطيط الحضري.

2-أدوات جمع البيانات

تعرف الأداة بأنها الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وجدولتها، وأن هناك الكثير من الأدوات والوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات، ويمكن استخدام عدد من الأدوات في البحث الواحد التي تتفق مع دراسة الموضوع [1].

تعتبر أدوات البحث من العناصر الأساسية في بناء أي بحث علمي من أجل جمع الحقائق والمعلومات من ميدان الدراسة وذلك باستخدام أداة أو عدة أدوات كوسيلة علمية، وفي هذا الإطار ومن أجل جمع البيانات اللازمة حول دراستنا فقد قمنا بالاعتماد على الأدوات المتمثلة فيما يلي:

- **الدراسات الاستطلاعية**
- **الملاحظة**
- **المقابلة (المباشرة والهاتفية)**
- **استمارة الاستبيان**

2-1. الدراسات الاستطلاعية:

[1]- علي غربي، ابجديات **المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، مطبعة CIRTA COPY، قسنطينة، الجزائر، 2006. ص 111.

من المعروف أنه لضمان السير الجيد لأي بحث ميداني لابد على الباحث القيام بدراسات استطلاعية لمعرفة مدى تلائم الميدان مع الإجراءات المنهجية لأي دراسة والتأكد من صحة وطريقة استخدام الأدوات المناسبة لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات حول الموضوع، فكان علينا القيام **بالدراسات الاستطلاعية** من أجل فهم مشكلة البحث وتحديد مجالات الدراسة العلمية والعينة الخاصة بموضوع "**مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة**" لدراسة الموضوع بشكل أعمق، وهي نقطة البداية في الدراسة.

تعتبر **الدراسة الاستطلاعية** بمثابة الاساس الجوهري لبناء البحث كله، وهي خطوة اساسية ومهمة في البحث العلمي، إذا من خلالها يمكن وسائل بحثه للتأكد من سلامتها ودقتها ووضوحها[1].

تم تطبيق الدراسة الاستطلاعية من خلال القيام بزيارة مدينة بسكرة (المجال المكاني) والتعرف على احيائها بمختلف أنماطها المعمارية والعمرانية وقد تم اختيار كلا من حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز بالعالية(حي طباقو) الواقعان بمدينة بسكرة بطريقة قصدية لأجراء الدراسة الميدانية بهم، بسبب وجود علاقات بالحيين لتسهيل الدراسة والخصوصية المعمارية و الكثافة السكانية واعتبارهما احياء تعرف بانتشار الجرائم المخدرات بنسب عالية(اماكن اجراء الدراسة الميدانية حول موضوع دراستنا)، وقد ساعدنا تطبيق الدراسات الاستطلاعية بإنشاء استمارة الاستبيان الأولية وتوزيعها على سكان الاحياء قيد الدراسة الميدانية بهدف جمع البيانات حول الموضوع والخروج بصياغة دليل الاستبيان النهائي.

تم استخدام اداة الملاحظة والوثائق والمخططات والاحصائيات والصور والخرائط كأدوات ثانوية ومكملة بالإضافة الى الدراسات الاستطلاعية التي تعتبر بداية استكشاف مجال الدراسة والعينة، اما المقابلة بنوعيها والاستمارة فقد استخدمت كأدوات رئيسية لدراسة موضوعنا.

2-2. الملاحظة:

الملاحظة هي الاداة الاكثر استخداما في البحوث الاجتماعية، وهي عباره عن اداة مكملة لأدوات اخرى من اجل الحصول على معلومات وبيانات أكثر حول الموضوع المراد دراسته.

تعرف الملاحظة على أنها " المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها

[1] – محي الدين مختار، **بعض تقنيات البحث وكتابة التقرير في المنهجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 47.

عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الاحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب [1] .

أداة الملاحظة هي إحدى الأدوات الأساسية المستخدمة في الأبحاث، وهي الوسيلة الرئيسية التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات من خلال ملاحظة وتسجيل الظواهر المراد دراستها، وتدوين الملاحظات حولها، ونظرا لحساسية موضوع البحث فقد اعتمدنا الملاحظة البسيطة لملاحظة الظاهرة من الخارج دون المشاركة فيها، وقد تم تحديد وحدة الملاحظة في كلا من حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز (طباقو بالعالية) ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية العالية وارتفاع مستويات الفقر بها، بالإضافة الى ذلك فان المساكن والمباني في هذه الأحياء رديئة ومتهالكة وقديمة، ومعظم الطرق والشوارع ضيقة وبسيطة، مما يسهل حيازة المخدرات والاتجار بها. بالإضافة إلى الملاحظة الميدانية تشمل ادواتنا لجمع المعلومات الصور، خرائط، ومقاطع الفيديو والإحصائيات والمقابلات وغيرها. وتساعدنا أداة الملاحظة بشكل كبير في استخراج وصياغة أسئلة الاستبيان من خلال ربط العلاقة بين مورفولوجيا الأحياء وانتشار جرائم المخدرات في المجتمعات والمدن.

2-3. المقابلة:

إضافة إلى الملاحظة تعتبر تقنية المقابلة استبيانا شفهيا وهي من أهم الأدوات البحث لجمع المعلومات حول موضوع ما، فهي محادثة موجهة يقوم بها الباحث مع فرد أو عدة افراد بهدف الوصول إلى الحقيقة وحصوله على المعلومات حول موضوع معين.

المقابلة تفاعل لفظي يتم عن طريق مواجهة يحاول فيها الشخص القائم بها أن يستقي معلومات أو أراء أو معتقدات شخص أو أشخاص آخرين بغرض الحصول على بعض البيانات الموضوعية [2] .

ونظرا لأهمية موضوع دراستنا استلزم علينا الأمر تبني المقابلة الموجهة التي قسمت إلى ثلاث مقابلات:

المقابلة الأولى: بتاريخ: 03 مارس 2024 من الساعة 10:30 إلى غاية الساعة 12:30 صباحا، وكانت مع **السيد ضابط الشرطة بوحدة مكافحة الشغب العالية مدينة بسكرة** ، من أجل الحصول على المعلومات التي تفيدنا في دراسة موضوعنا الذي كان حول مورفولوجيا الأحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات بمدينة بسكرة، واعدت جميع اسئلة المقابلة الموجهة من النوع المغلق وذلك تسهيلا للمستجوب

[1]- سعد سلمان المشهداني، **منهجية البحث العلمي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ط1، 2018، ص151

[2]- رشيد زرواتي، **مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007، ص 56.

الإجابة عليها إضافة الى ربح الوقت، احتوى دليل المقابلة على سؤالين: **الاول** خاص بالبيانات الشخصية أما **الثاني** خاص بأسئلة حول الموضوع حسب التساؤلات الفرعية للدراسة.**(انظر الملحق رقم 05،ص ص 154،155)**.

كما تم إجراء مقابلة أيضا على الساعة 13:45 إلى غاية الساعة 15:00 مساءا في نفس التاريخ، مع **السيد ضابط شرطة رئيسي-رئيس خلية الاتصال والعلاقات العامة-أمن ولاية بسكرة-حارة الواد مدينة بسكرة**، حيث تم تزويدنا من خلال هذه المقابلة بإحصائيات حول انتشار المخدرات لمدينة بسكرة عموما ابتداء من عام 2019 حتى الثلاثي الاول من عام 2024 مما ساعدنا كثيرا في تحليل بيانات الدراسة. **(انظر ملحق رقم 02، ص 150، 151)**

والمقابلة الثانية: كانت بتاريخ: 04 مارس 2024 من الساعة 10.30 الى غاية الساعة 12.00 صباحا، وكانت مع **مسؤول مكتب التهيئة والتعمير – بسكرة**-من أجل الحصول على مخططات خاصة بكل مدينة بسكرة وحي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز (حي طباقو) (الأحياء محل دراستنا). **(انظر ملحق رقم 11 ، ص، ص، 164،170)**.

المقابلة الثالثة: كانت بتاريخ: 05 مارس 2024 من الساعة 10.00 الى غاية 13.30 زوالا، وكانت مع **مسؤول مديرية الميزانية والممتلكات مكتب التخطيط بالحي الاداري الجديد بالعالية بلدية بسكرة، ومكتب الاحصاء بلدية بسكرة**، الذي قدم لنا الاحصائيات السكانية ومساحة كلا من مدينة بسكرة وحي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز (الأحياء قيد الدراسة الميدانية). **(انظر الملحق رقم 04، ص 153)**.

المقابلة الرابعة: كانت بداية بتاريخ: 07 مارس 2024 إلى غاية تاريخ: 09 مارس 2024، وهي عبارة عن **مقابلة هاتفية أجريت مع مدمني المخدرات بالأحياء**، وهي مقسمة على خمسة أشخاص وكانت محصورة بين الساعة 13.00 زوالا والساعة 17.00 مساءا. **(ملاحظة:** طلب الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلة الهاتفية عدم الإفصاح عن أسمائهم واسم الحي الذي يسكنون فيه لأسباب شخصية ولحساسية الموضوع). **(انظر الملحق رقم 06، ص 156)**.

2-4. استمارة الاستبيان:

تعد استمارة الاستبيان إحدى الاساليب الأساسية التي تستخدم في جمع بيانات أولية أو أساسية أو مباشرة من العينة المختارة أو من جميع مفردات جميع مجتمع البحث عن طريق توجيه الأسئلة المحددة المعدة مقدما، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم [1] .

[1]- سعد سلمان المشهداني، مرجع سابق، ص 170.

لقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان في هذه الدراسة وذلك لسهولة جمع المعلومات حول الموضوع، حيث تعتبر من أهم الأدوات التي توجه للمبوحثين لجمع المعلومات، وأعدت جميع أسئلة الاستمارة من النوع المغلق وذلك تسهيلا للمبحوثين للإجابة عليها إضافة الى ربح الوقت والجهد، كما أن تحديد الإجابات تسهيلا لتصنيف البيانات وتفريغها، لقد تم تقديم الاستمارة من أجل تحكيمها على أساتذة شعبة علم الاجتماع الحضري جامعة محمد خيضر بسكرة، القطب الجامعي – شتمة–**(انظر ملحق رقم 08، ص 159)** الاتية أسمائهم في الجدول المرفق :

اسم المحكم	اللقب العلمي	الكلية	التخصص العلمي	القسم
1- ميدني شايب ذراع	أستاذ دكتور	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	علم الاجتماع	العلوم الاجتماعية
2- فتيحة طويل	أستاذ دكتور	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	علم الاجتماع	العلوم الاجتماعية

جدول رقم 01: يوضح اعضاء لجنة تحكيم دليل استمارة الاستبيان (انظر الملحق رقم 07 ص ص 157،158)

من اعداد الباحثة

وقد تم تعديل وتقديم العديد من الملاحظات والمقترحات من قبل الأساتذة حول اسئلة الاستمارة **(انظر الملحق رقم 09، ص ص، 160،162)**، وقد شملت هذه الاستمارة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة الموجودة بموضوع الدراسة، وتم توزيع الاستمارات على المبحوثين بداية من: 2024/03/04 الى غاية: 2024/03/07 لتتم عملية التفريغ والتحليل في الجداول، وقد تضمنت ما يلي:

المحور الاول: خصصت الطالبة هذا الفصل إلى 05 اسئلة حول البيانات شخصية لأفراد عينة البحث وتمثلت في: (السن، الجنس، المستوى التعليمي، المهنة، طبيعة الحي الساكن به). **(انظر الملحق رقم 09، ص 161)**

المحور الثاني: بيانات حول مساهمة نمط الأحياء والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بمدينة بسكرة والذي تضمن مجموعة من المؤشرات المتعلقة بهذا السؤال الفرعي الخاص بموضوع الدراسة والمستنبط من السؤال الرئيسي للدراسة، حيث قسم الى 11 اسئلة. **(انظر الملحق رقم 09، ص 161)**

المحـور الثالـث: بيانـات حـول مسـاهمة انعـدام مؤسسـات الأمـن وتوزيـع مراكزهـا فـي انتشـار جـرائم المخـدرات بمدينـة بسكرة وتضـمن أيضـا مجموعـة مـن المؤشـرات التـي تعكـس هذا التسـاؤل الفرعـي الخـاص بموضوع الدراسة، قسم بدوره إلى 10 اسئلة. **(انظر الملحق رقم 09، ص 162)**

عند إعداد نموذج الاستمارة، تم أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار:

- صياغة الأسئلة بشكل واضح وبسيط ودقيق وبعيدا عن الغموض والبس والتكرار.
- شمولية الأسئلة وتناسبها مع المشكلات الفرعية للدراسة.
- استخدام المصطلحات البسيطة المفهومة.

❖ الأساليب الاحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها:

- **التكرارات: تمثل عدد الأفراد أو الحالات من مجموع أفراد عينة البحث ويأخذ الرمز –ك–**
- **النسبة المئوية: ويرمز لها بالرمز المئوي (%) ويتم حسابها من خلال العلاقة الآتية:**

(النسبة المئوية = (عدد التكرار x 100) / العدد الإجمالي لأفراد العينة)

- **المجموع: هو المجموع الاجمالي لأفراد عينة البحث ويأخذ الرمز (Σ).**

سابعا: مجالات الدراسة والعينة

1- مجالات الدراسة:

تعتبر مجالات الدراسة خطوة اساسية ومهمة في بناء منهجية أي بحث علمي، لأنها تتيح لنا التعرف والتحكم في كل خطوة من خطوات بحثنا، وقد استطعنا ان نميز في هذه الدراسة بين ثلاثة مجالات هي كما يلي:

1-1: المجال المكـاني: أجريت هذه الدراسة الميدانية بمدينة بسكرة، حيث أنها تقع الجهة الجنوبية الشرقية الجزائرية (حاليا)، ويحدها من الشمال مدينة باتنة، ومن الشمال الشرقي مدينــة خنشلة، ومن الشمال الغربي مدينة المسيلة، ومن الجنوب مدينة الوادي، ومن الغرب والجنوب الغربي مدينة الجلفة **(انظر الخريطة رقم 01 الموالية)**، وتقع بسكرة فلكيا ما بين خط طول 24^0 شرق خط غرينيتش، وخط عرض 27^0 شمالا.[1]

[1]- عبد الحميد زردوم، **تاريخ بسكرة القديمة**، ترجمة: امال هيدال، مطبعة المنار، بسكرة، الجزائر، 2003، ص 22.

خريطة رقم 01: تبين الموقع الجغرافي لولاية بسكرة بالنسبة الجزائر

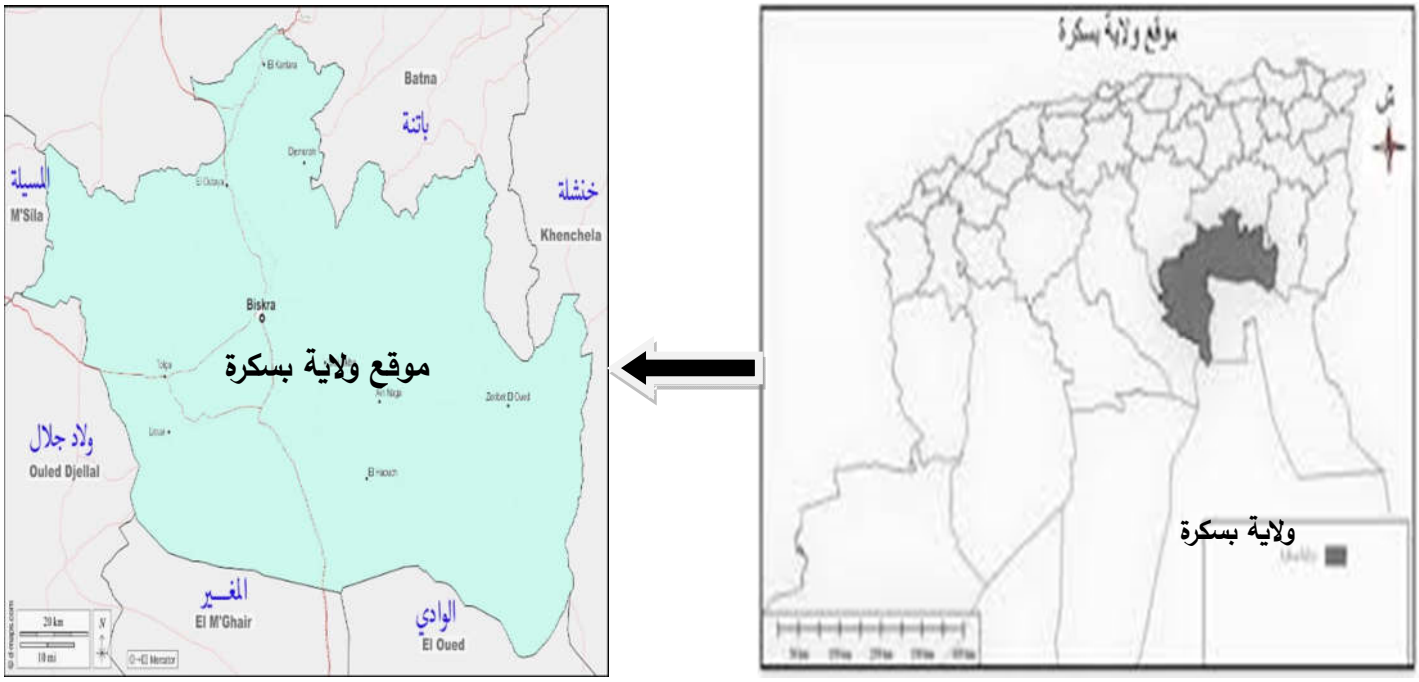

المصدر: Google Maps

خريطة رقم 02: توضح الموقع الجغرافي لبلدية بسكرة حسب البلديات المجاورة لها

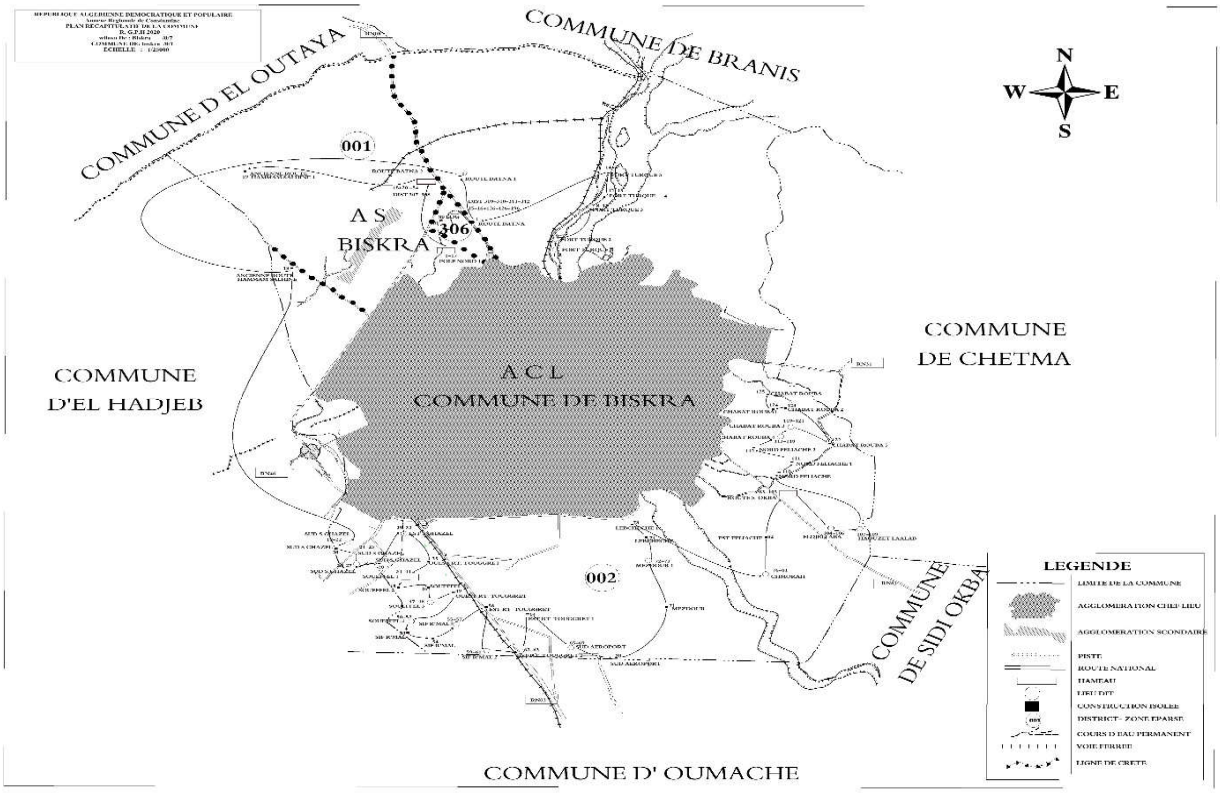

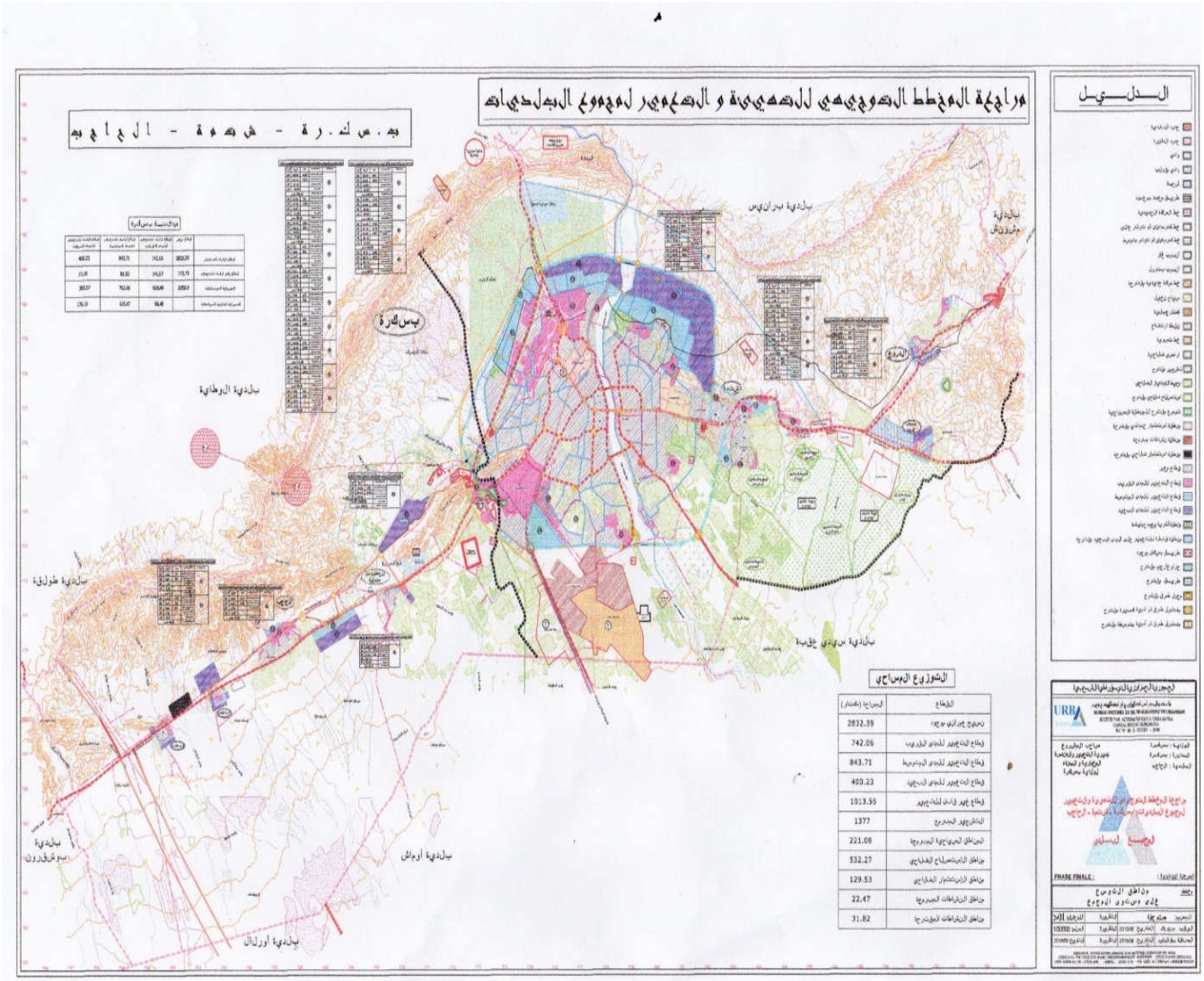

المصدر: مصلحة رخصة البناء والتعمير، مديرية التهيئة والتعمير، بسكرة.

حيث أجريت الدراسة الميدانية بالضبط في حي حارة الواد وحي طباقو الواقعان بمدينة بسكرة (**أنظر الى الخريطة رقم 03**)، وكان اختيار هذه الأحياء للدراسة عن قصد وذلك بسبب نمطها المعماري والعمراني وارتفاع معدلات جرائم المخدرات بها جراء العديد من العوامل والأسباب المتمثلة في التعداد السكاني بكل حي والتغير المورفولوجي من نمط الشوارع والمباني والمساحات الخضراء، أي كل التغيرات الحضرية، اضافة إلى وجود علاقات داخل كل حي، الأمر الذي سهل علينا جمع المعلومات لهذه الدراسة، إضافة الى صعوبة تغطية جميع الأحياء التي تتواجد بها جرائم المخدرات، وكان ذلك من خلال التطبيق المتكرر لأداة الملاحظة وإجراء المقابلة مع الجهات المعنية وتوزيع استمارة استبيان على سكان كلا من الأحياء قيد الدراسة.

جدول رقم 02: يوضح مساحة وعدد سكان كلا من مدينة بسكرة والأحياء قيد الدراسة (حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز(طباقو–العالية–)) لسنة 2023

	مدينة بسكرة	حي حارة الواد	حي طباقو العالية
المساحة	2م 127.700.000	2م 468833.30	2م 287506.93
عدد السكان	293608 نسمة	3451 نسمة	3743 نسمة

المصدر: مكتب التخطيط والاحصاء –مديرية الميزانية والممتلكات بلدية بسكرة–لسنة 2023

ومكتب الاحصاء بلدية بسكرة

خريطة رقم 03: توضح موقع أحياء الدراسة (حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز – حي طباقو العالية) في مدينة بسكرة

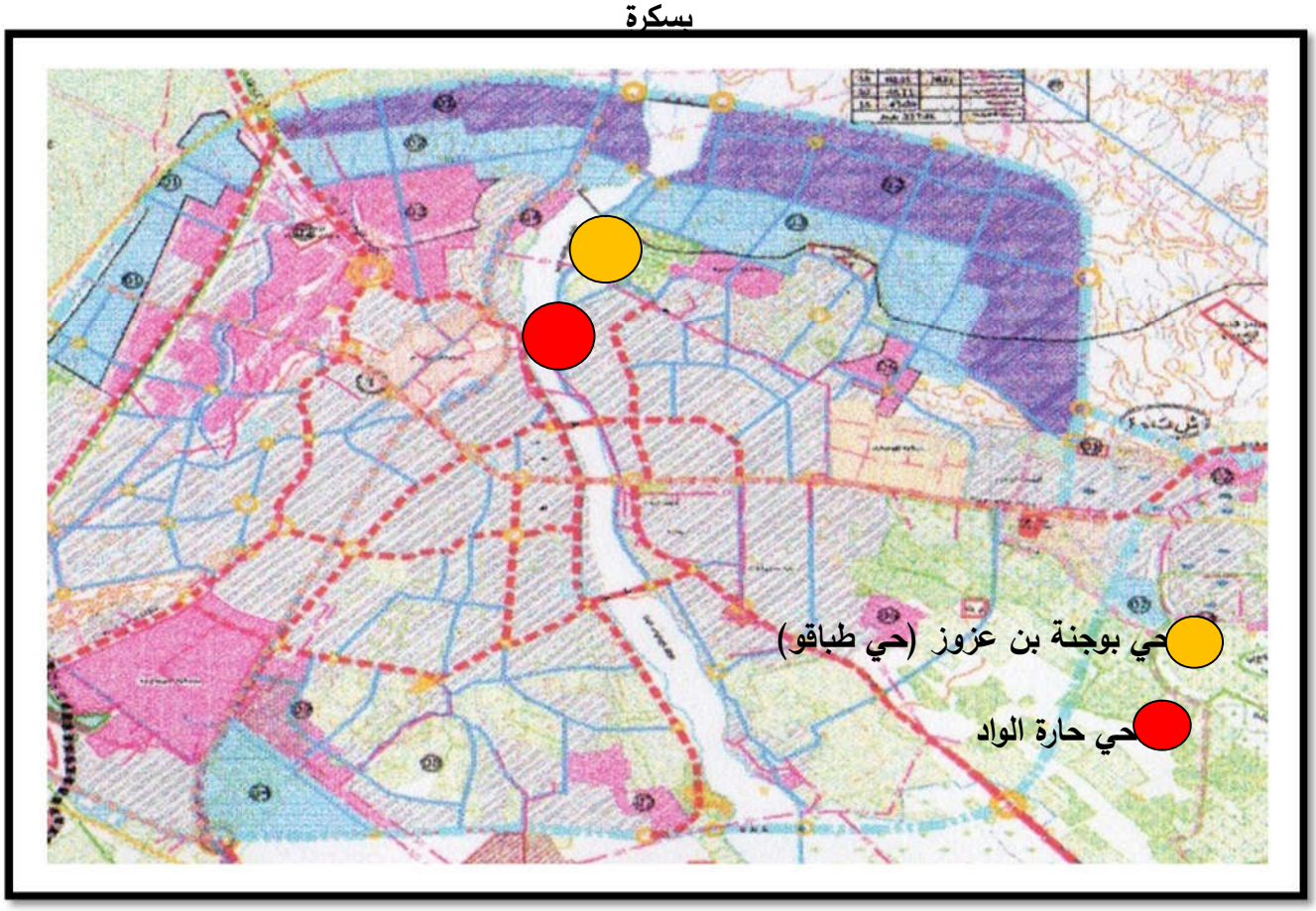

المصدر: مصلحة رخصة البناء والتعمير، مديرية التهيئة والتعمير، بسكرة.

المصدر : Google Maps

من اعداد الباحثة، 2024

-حي حارة الوادي: من أقدم الاحياء في ولاية بسكرة يقع في وسط مدينة بسكرة الجهة الشرقية الوسطى يحده من الشرق واد سيدي زرزور ومن الغرب حي زقاق بن رمضان ومن الجنوب حي جنان بن يعقوب. يحتل المرتبة الاولى من حيث المتاجرة بالمخدرات[1].

خريطة رقم 04: توضح موقع حي حارة الواد في مدينة بسكرة من اعداد الباحثة

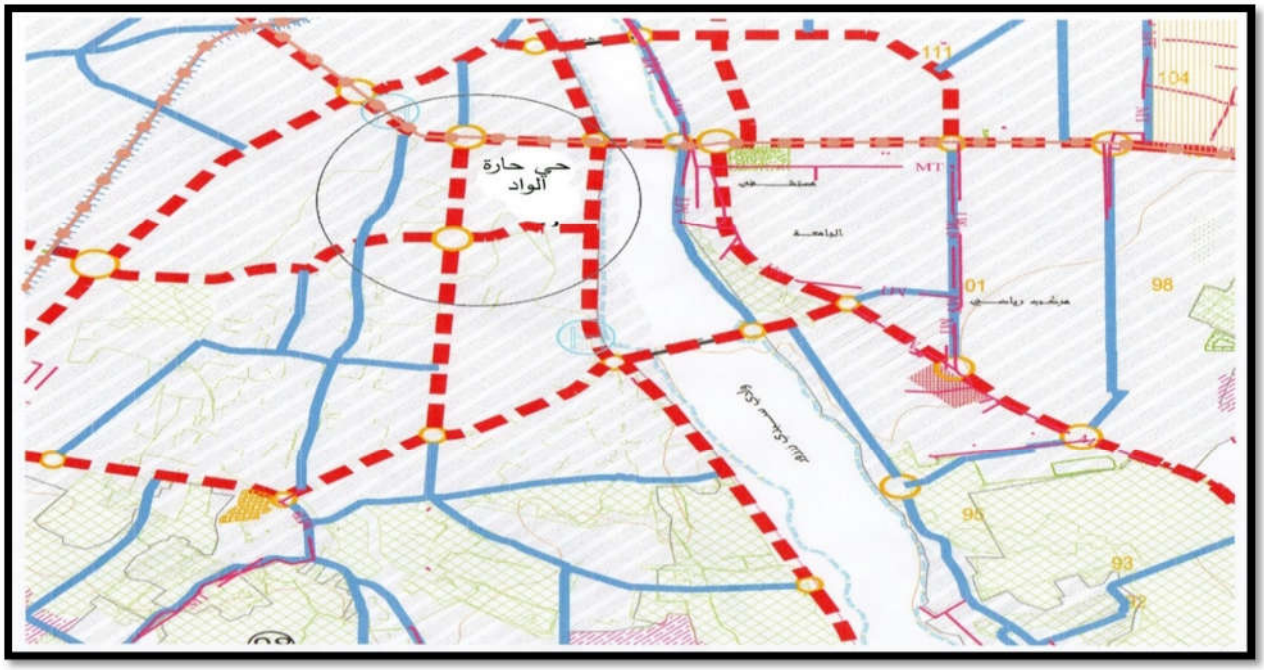

[1]- حافظ الشرطة، مصلحة الاستعلامات للوحدات مكافحة الشغب العالية، بمدينة بسكرة.

2-**حي بوجنة بن عزوز**: جزء لا يتجزأ وهو حي شعبي من حي العالية في الجهة الشمالية ويقع شمال مدينة بسكرة أو كما يسمى بالعالية الشمالية الجديدة، **يعرف بحي طباقو العالية**، يحتل المرتبة الثالثة من حيث المتاجرة بالمخدرات وتعاطيها[1].

خريطة رقم 05: توضح موقع حي بوجنة بن عزوز (طباقو بالعالية الشمالية-) في مدينة بسكرة

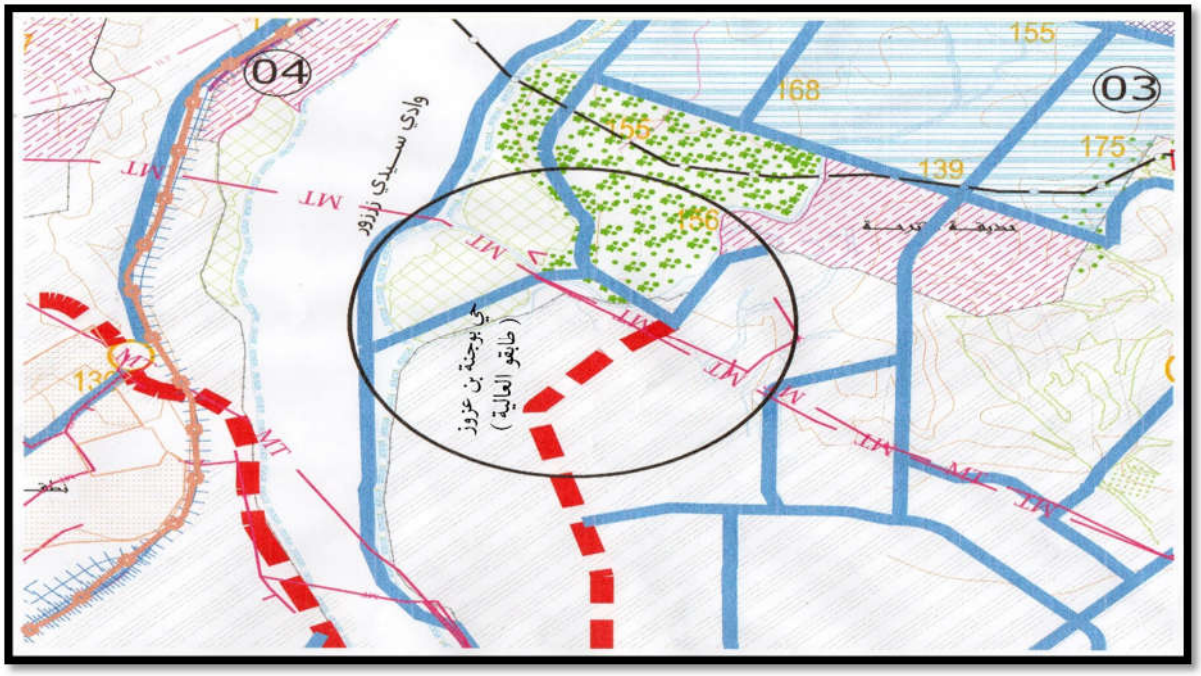

من اعداد الباحثة

2-1: المجال الزمني: امتد المجال الزماني لإنجاز هذه الدراسة منذ بداية شهر ديسمبر 2023 إلى غاية شهر ماي 2024. وقد تم تقسيم هذا المجال الى أربع فترات:

- **الفترة الأولى**: وكانت هذه الفترة بداية التفكير في موضوع الدراسة في شهر سبتمبر 2023، وبعد

ذلك تم التواصل مع المشرف والموافقة على الموضوع، مع موافقة اللجنة العلمية الإدارية والمصادقة على موضوع دراستنا في بداية أكتوبر 2023.

- **الفترة الثانية**: بداية من شهر نوفمبر 2023 حتى شهر جانفي 2024، عند موافقة اللجنة العلمية

على موضوع الدراسة، اعتمدت هنا على الدراسات الاستطلاعية وأداة الملاحظة باعتبارهما أدوات أولية واساسية لجمع المعلومات بطريقة مباشرة لهاته الدراسة، وذلك من خلال قيامنا بزيارة المجال المكاني وهو

[1]- حافظ الشرطة، مصلحة الاستعلامات للوحدات مكافحة الشغب العالية، بمدينة بسكرة.

مدينة بسكرة إضافة الى زيارة وملاحظة مجتمع الدراسة المتمثل في كلا من حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز(حي طباقو بالعالية) والتعرف عليهما، واللذان يقعان في مدينة بسكرة باعتبارهما احياء تعرف بانتشار جرائم المخدرات بنسب عالية وهما أماكن اجراء الدراسة الميدانية حول موضوع دراستنا، والاطلاع على الجانب النظري، وهذه المرحلة هي مرحلة جمع المعلومات والمراجع حول الدراسة (المادة العلمية)، ووضع خطة البحث لموضوعنا بالاتفاق مع المشرف.

- **الفترة الثالثة:** بداية من شهر فيفري 2024 الى غاية شهر مارس 2024، تم خلال هذه المرحلة

او الفترة صياغة دليل المقابلة واسئلة الاستبيان وعرض النموذج على لجنة التحكيم، ومن ثم تم توزيعها على افراد عينة البحث في كل حي محل الدراسة الميدانية. أما المقابلة فقد أجريت مع مدير مديرية التهيئة والتعمير ولاية بسكرة، ومصلحة الاستعلامات للوحدات مكافحة الشغب العالية بمدينة بسكرة، إضافة الى اجراء مقابلة هاتفية مع متعاطي المخدرات بالأحياء قيد الدراسة، حيث تم تزويدنا من خلالها بمجموعة من البيانات والمعلومات حول موضوع دراستنا، وذلك خلال شهر مارس 2024.

- **الفترة الرابعة:** بداية من شهر افريل 2024 الى غاية شهر ماي 2024، تم خلال هذه الفترة تفريغ

بيانات كلا من المقابلة (المباشرة والهاتفية) والاستبيان(الاستمارة) وتحليلها ومعالجتها وعرضها والتوصل الى النتائج العامة حول موضوع الدراسة.

1-3: المجال البشري: لقد تم تطبيق اداة البحث مع مجموعة من سكان كلا من حي حارة الواد وحي طباقو – العالية–بمجال الدراسة، فتم في فترة الدراسة توزيع استمارة الاستبيان على سكان الاحياء حسب اختلاف اعمارهم وشرائحهم الاجتماعية.

2- عينة الدراسة

يعتبر تحديد عينة البحث أو مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية والإنسانية، حيث أنه بتحديد مجتمع البحث بدقة بالغة تصل إلى نتائج دقيقة وعلمية.

فالعينة المستخدمة في البحث العلمي هي نموذج يشمل يعكس جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث تكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث

عن دراسته كل وحدات مفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك وحدات المجتمع المعني بالبحث[1] .

يمكن **تعريف العينة:** هي جزء من المجتمع الاصلي أو مجموعة فرعية أو جزئية من عناصره، له مشتركة وبها يمكن دراسة الكل بدراسة الجزء[2].

اما بالنسبة لفوائد استخدام العينة فتتمثل فيما يلي:

- استخدام العينة يقلل من عاملي الزمن والتكلفة.
- يكفي العدد القليل للعمل الميداني لإنجاز البحث وتحليل البيانات.
- تكون الدراسة في معظم الحالات ادق باستخدام العينات.
- يزودنا بنتائج أسرع مما لو درسنا المجتمع بأكمله.

بالنسبة لدراستنا فقد اخذنا عينة ممثلة لمجتمع الدراسة وذلك لصعوبة القدرة على تغطية جميع مفردات البحث (مجتمع الدراسة)، حيث تم اختيار العينة القصدية (العمدية) في هاته الدراسة من مجتمع الدراسة وهي حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز المعروف باسم حي طباقو بالعالية في مدينة بسكرة، وهي عينة يتم اختيارها عن قصد، وسميت بهذا الاسم لان الباحث يعتمد وضع خصائص معينة، يحرص على توافرها في مفردات الدراسة[3].

أما سبب اختيار هذه العينة على وجه الخصوص لوجود علاقات داخل أحياء الدراسة وإمكانية إجراء الدراسة الميدانية بها (مجتمع الدراسة)، اضافة الى صعوبة تغطية جميع العينات والوصول اليها وذلك لحساسية الموضوع. لقد تم تحديد حجم افراد العينة المستهدفة للدراسة في موضوعنا بـ "40 " فردا موزعة على الحيين، وكانت عن طريق الصدفة حيث قمنا بتوزيع الاستمارة على40 ساكنا لمدة يومين متتالية لكن كان عدد الاستبانات المستردة "30" استبانة فقط ثم قمنا بتفريغها تبويبها.

---

[1]- احمد مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005، ص ص 182-183.

[2]- عيسى يونسي واخرون، **العينة وأسس المعاينة في البحوث الاجتماعية**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد07، العدد02، 2021، ص 528-539.

[3]- مشلح الديحاني، **أنواع العينات في مجتمع البحث**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ص 10.

ثامنا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع مورفولوجيا الحي بشكل عام، ومنها ما تناول موضوعات خاصة حول جرائم المخدرات، ورغم ندرة الدراسات العربية والمحلية التي تناولت موضوع الدراسة مورفولوجيا الأحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة" إلا أن هناك عددا من الدراسات ذات الصلة بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعليه فقد قمنا بمناقشة مجموعة من الدراسات التي تتعلق بموضوع دراستنا وهي على النحو التالي:

1- الدراسات الأجنبية:

1-1. دراسة لـ" **منجيفار وبيجارانو Menjivar and Bejarano** " تحت عنوان" **تصورات المهاجرين اللاتينيين للجريمة وسلطات الشرطة في الولايات المتحدة: دراسة حالة من منطقة فينيكس متروبوليان" سنة 2004**، هدفت هذه الدراسة الى رصد تصورات وأراء المهاجرين اللاتينيين في أمريكا حول الجريمة، وتم اختيار عينة عشوائية من هؤلاء المهاجرين اللاتينيين من منطقة فينيكس، التي تعتبر نقطة تجمع للعديد من المهاجرين في طريقهم الى وجهات أخرى في الولايات المتحدة، اذ تنتشر البطالة بينهم، كذلك تنتشر الجريمة وتجارة المخدرات ولهم تجارب سابقة مع الجريمة في أوطانهم، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى استخدام أداة المقابلة باللغة الاسبانية مع المهاجرين في أماكن سكناهم؛ اذ يسكنون في منازل متهدمة و مهجورة، وبعض منهم يسكن الكنائس والنوادي الاجتماعية والرياضة.

وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- يشعر اللاتينيون بأمان أكبر من الجريمة في الولايات المتحدة مقارنة بأوطانهم.
- ينظر المهاجرون اللاتينيون أن الشرطة الأمريكية تساعدهم في حل مشاكلهم وتقديم الخدمات لهم، وأنها أكثر حيادية وعدالة من الشرطة في بلدانهم الأصلية.
- يمكن أن يكشف عن صورة جغرافية مختلفة جدا لمناطق الجريمة العالية، ويمكن أن يوفر خرائط معدلات الجريمة؛ الأمر الذي يجعل عملية صنع القرار أكثر فاعلية.

تقييم الدراسة:

نقاط القوة:

- استخدمت منهجا علميا سليما، حيث اعتمدت على عينة عشوائية من المهاجرين اللاتينيين واستخدمت المقابلات كأداة لجمع البيانات.
- ركزت هذه الدراسة على تصورات وأراء المهاجرين اللاتينيين اتجاه الشرطة الامريكية وشعورهم بالأمان في التعامل معهم في مكافحة الجرائم.

نقاط الضعف:

- اقتصرت الدراسة علة منطقة فينيكس الحضرية، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على جميع المهاجرين اللاتينيين في الولايات المتحدة.
- لم تأخذ الدراسة في الاعتبار الاختلافات بين المهاجرين اللاتينيين من بلدان مختلفة.
- لم تناقش الدراسة بشكل كاف دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل تصورات المهاجرين اللاتينيين عن الجريمة وسلطات الشرطة.

توظيف الدراسة:

تبنت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة المقابلة في دراستها والامر الذي ساعدنا في تبني نفس المنهج والأداة في دراستنا حول مورفولوجيا الأحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة؛ وركزت أيضا على تصورات وأراء المهاجرين اللاتينيين حول الشرطة ودورها في حفظ الأمن والاستقرار للمهاجرين من الجرائم، وهو أحد أبعاد دراستنا، حيث تلعب الشرطة ومؤسسات الأمن دورا مهما في تصورات المهاجرين اللاتينيين للجريمة وانتشار جرائم المخدرات.

2- الدراسات العربية:

2-1. دراسة لـ " **سامي بن شيتان البشري**" تحت عنوان" **العلاقة البنائية بين المحيط الايكولوجي والجريمة**" **-دراسة ميدانية-**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2017. حيث تنحصر مشكلة الدراسة: في التعرف على العلاقة البنائية بين المحيط الأيكولوجي والجريمة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة البنائية بين المحيط الأيكولوجي (البيئة السكنية – الخدمات والمرافق الأساسية – وخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية) وما يحدث

ذلك من مظاهر التفكك الاجتماعي داخل الأحياء والمناطق المتخلفة والجريمة، قام الباحث باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وهي حي البلد وحي الجامعة في مدينة جدة باستخدام المعادلات الإحصائية التي تحدد الحد الأدنى المناسب لحجم العينة بالعدد (384) فرداً وقام الباحث بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة وكان عدد الاستبانات المستردة (410) استبانة، بينما كان الصالح منها للتحليل الإحصائي (393) استبانة موزعة على الحيين، اعتمدت الدراسة **المنهج الوصفي** حيث يتناسب مع أهداف الدراسة والاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

1- إن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على واحدة من ملامح العلاقة بين البيئة السكنية (توزيعات الكتـــلة

السكنية – طبيعة وخصائص المساكن – التصميم العمراني للمساكن والشوارع والحواري والأزقة) والجريمة في الأحياء والمناطق السكنية المتخلفة في مدينة جدة تتمثل في " افتقار الحي السكني للتخطيط العمراني الحديث"

2-إن أفراد عينة الدراسة موافقون على العلاقة بين توافر المرافق والخدمات الأساسية (الخدمات التعليمية – الصحية – الأمنية – الترفيهية – الدينية) والجريمة في الأحياء والمناطق السكنية المتخلفة في مدينة جدة.

أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة:

1-دعوة الجهات المعنية بالتخطيط العمراني في إمارة المنطقة للعمل على تحسن مستوى التصميم العمراني للأحياء والمناطق السكانية المتخلفة في وسط مدينة جدة وفي أطرافها الجنوبية.

2-دعوة الجهات المعنية بالتخطيط العمراني في إمارة المنطقة للعمل على تحسين وتوسعة شوارع الأحياء والمناطق السكانية المتخلفة في وسط مدينة جدة وفي أطرافها الجنوبية.

3-دعوة الجهات المعنية بالتخطيط العمراني في إمارة المنطقة للعمل على ضرورة مراعاة تناسب مساحة المبنى وعدم تلاصق المباني عند الموافقة على تصاريح البناء السكني من قبل الجهات المختصة بمدينة جدة، وأوصت الدراسة أيضا الجهات المعنية بتعزيز التلاحم الاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال تنظيم الفعاليات والأنشطة الاجتماعية.

تقييم الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئية والجريمة، وأشارت النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة الذين يعيشون في أحياء سكنية متخلفة هم أكثر عرضة لارتكاب الجرائم من أفراد عينة الدراسة الذين يعيشون في أحياء سكنية جيدة التخطيط.

نقطة القوة:

- اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي في تصميمها وتنفيذها.
- تم استخدام عينة عشوائية من مجتمع الدراسة.
- تم استخدام أدوات قياس موثوقة لجمع البيانات.
- وقد تم تحليل البيانات بعناية إحصائيا.

نقاط الضعف:

- اقتصرت الدراسة على عينة واحدة من مدينة جدة.
- ولم تأخذ الدراسة في الاعتبار العوامل الفردية التي قد تؤثر على سلوك الجريمة.
- ولم تقدم الدراسة حلولاً محددة لمشكلة الجريمة في الأحياء والمناطق السكنية المتخلفة.

توظيف الدراسة:

تعد هذه الدراسة مساهمة قيمة في مجال فهم العلاقة بين البيئة والجريمة؛ وتقدم الدراسة توصيات مهمة يمكن أن تساعد في الحد من الجريمة في الأحياء والمناطق السكنية المتخلفة، وقد ساعدتنا كثيرا في تبني المنهج الوصفي في دراستنا وفهم العلاقة بين مورفولوجيا الاحياء وانتشار جرائم المخدرات في المدينة، والاعتماد على أداة الاستبانة في الدراسة كأداة اساسية لجمع البيانات.

2-2. دراسة لـ" **محمد توفيق محمد "الحاج حسن"** بعنوان "**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية -دراسة تحليلية لمدينة نابلس-**"، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، هدفت هذه الأطروحة الى دراسة وتحليل أنماط ومسببات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية منها الجرائم في المدن الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، وكذا أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من هذه الجرائم، وقد كان من بين تساؤلات الدراسة التساؤل: توضيح وتحليل لمفهوم الأمن الحضري وعلاقته بالجريمة، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهجيين **الوصفي**

والتحليلي، بالإضافة إلى نتائج الاستبانة التي وزعت على عينة مختارة من أحياء مدينة نابلس وشملت مجموعة من الأسئلة حول درجة شعور سكان المدينة بالأمن.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

الإشارة إلى أهمية العامل السياسي والأمني في عدم الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، أيضا أظهرت الدراسة مساهمة البيئة الداخلية لمدينة نابلس وطبيعة العمران والحياة الاقتصادية في ارتفاع معدلات الإجرام في مناطق محددة وخصوصا المناطق التي تعرف بالمناطق الفقيرة المتخلفة والتي تمتاز بارتفاع الكثافة السكانية وازدحام بيوتها بالإضافة إلى المناطق التي تشهد تنوعا كبيرا بين السكان.

اهم التوصيات التي اوصت بها الدراسة:

- ضرورة تفعيل دور الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الأمن مثل: وزرات العدل

والتربية والتعليم والداخلية وما يتبعها من أجهزة أمنية.

- تحديد أولويات القضايا الأمنية لدى الجمهور وأهمية رفع مستوى الوعي حول هذه القضايا.
- ووضع خطط استراتيجية لمكافحة الجريمة وتحقيق الأمن المجتمعي.

تقييم الدراسة:

ركزت الدراسة على مساهمة البيئة الداخلية لمدينة نابلس وطبيعة العمران والحياة الاقتصادية في ارتفاع معدلات الاجرام في مناطق محدودة وخصوصا المناطق التي تعرف بالمناطق الفقيرة المتخلفة والتي تمتاز بارتفاع الكثافة السكانية وتلاصق بيوتها بالإضافة الى المناطق التي تشهد تنوعا كبيرا بين السكان.

نقطة القوة:

- تناولت الدراسة موضوعاً مهماً وجديداً يتعلق بالأمن الحضري في المدن الفلسطينية.
- واعتمدت الدراسة على منهج علمي متكامل اشتمل على المنهج الوصفي والتحليلي.
- استخدمت الدراسة الأدوات المناسبة لجمع البيانات مثل الاستبيان.
- وقدمت الدراسة نتائج مفيدة حول العوامل التي تؤثر على معدلات الجريمة في المدن الفلسطينية.
- وقدمت الدراسة توصيات عملية قابلة للتطبيق.

نقاط الضعف:

- اقتصرت الدراسة على مدينة نابلس فقط.
- ولم تأخذ الدراسة في الاعتبار العوامل الفردية التي قد تؤثر على سلوك الجريمة.
- ولم تقدم الدراسة حلولاً محددة لمشكلة الجريمة في مدينة نابلس.

توظيف الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة مساهمة قيمة في مجال فهم العلاقة بين الأمن الحضري والجريمة في المدن الفلسطينية، حيث افادتنا هذه الدراسة في فهم العلاقة بين الامن وانتشار جرائم المخدرات باعتباره احدى ابعاد دراستنا، كما ساعدتنا في تبني المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

لا شك ان البحث في موضوع مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة، يطرح العديد من التحديات والصعوبات التي قد تواجه الباحث، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا البحث ما يلي:

1- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الجريمة وخصائص الأحياء الحضرية بسبب قيود الخصوصية وحساسية المعلومات.
2- تعدد وتشابك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على الجريمة، جعل من الصعب حديد العلاقات السببية المباشرة بين مورفولوجيا الأحياء السكنية وانتشار جرائم المخدرات في المدينة.
3- إمكانية التحيز في التقارير الأمنية من قبل السلطات مما يؤثر على صحة وموضوعية البحث.
4- مقاومة المجتمع المحلي التي قد تنظر الى البحث على أنه انتهاك للخصوصية أو تصوير سلبي للمنطقة.
5- إن الاختلاف الكبير بين الأحياء السكنية داخل المدينة الواحدة يؤدي إلى تعقيد تعميم النتائج ويتطلب إجراء دراسات حالة متعددة.

الفصل الثاني:

مورفولوجيا الأحياء في المدينة

تمهيد

أولا: مورفولوجيا المدينة

1- بنية المدينة

2- أنماط المدينة

3- مكونات مورفولوجيا المدينة

4- وظائف المدينة

5- مظاهر المدينة

ثانيا: الأحياء السكنية والنمو العمراني

1- أنواع الأحياء السكنية

2- إجراءات تخطيط الأحياء السكنية

3- مراحل النمو العمراني

4- عمليات النمو العمراني

خلاصة الفصل

تمهيـــد:

إن شكل الأحياء في المدينة يعني المظهر العام للمدينة والذي يتغير من فترة إلى أخرى عبر تاريخها الطويل.

تمر المدن بشكل عام بالعديد من المراحل المورفولوجيا، ولكل مرحلة خصائص ونماذج وأشكال معمارية تختلف عن المرحلة الأخرى، وتمثل التراث الثقافي الذي يعبر عن ثقافة سكان المدينة في تلك الفترة، والذي يعكس النسيج العمراني للمدينة.

المدينة من خلال المخطط الاساسي الدي يشمل شبكة الطرق والمواصلات وتوزيع استخدامات الأراضي، مخططات تفصيلية تحدد شكل قطع الأراضي وتصميمات والهندسة المعمارية.

أولا: مورفولوجيا المدينة

إن مورفولوجيا المدينة هي تعبير عن تفاعل الوظيفة مع الشكل، مما ينتج عنه ما يسمى بالجزء المرئي منها، والذي ويشمل استخدامات الأراضي الحضرية، وأنظمة الشوارع، وشكل المباني.

إن العلاقة بين الوظيفة والشكل معقدة للغاية، خاصة خلال المراحل التاريخية التي تمر بها المدن نتيجة للتغيرات المصاحبة لكل منها، لذلك من النادر أن يكون هناك اتفاق بينهما للتعبير بشكل حقيقي عن مورفولوجيا المدينة.

إن المراحل التطورية التي تمر بها المدينة تتطلب بالضرورة دراسة نشأة المدينة ونموها وتطورها، وهذه تسمى بمراحل مورفولوجيا للمدينة.

1. بنية المدينة

تعد دراسة بنية المدينة وتركيبها الداخلي مهمة من أجل إعطاء صورة تشريحية لها والذي يسمح بفهم مشكلاتها وأوجه القصور فيها .

في الواقع تظهر المدينة من خلال تركيبها مظهرا عمرانيا غير متجانس، فمبانيها تختلف في الحجم والنوع والارتفاع والتنظيم كما يتباين توزيع السكان على الرقعة الجغرافية وتختلف الكثافة السكانية بين مناطق المدينة وتتفاوت الحالة الاجتماعية والعرقية وفي بعض الأحيان اللغوية[1] .

وتتكون المدينة مهما اختلف موقعها أو عدد سكانها من العناصر الآتية:

1.1 السكان:

يكون السكان المادة الاجتماعية للحياة في المدينة، ويعرف السكان بأنهم مجموعة بشرية توطنت منذ زمن بعيد في منطقة جغرافية معينة، في نفس الوقت تتميز هذه المجموعة بالنمو والتحرك والانتقال من مكان الآخر، لذلك فإن زيادة السكان تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السكن والمرافق الضرورية للحياة الحضرية، والتي تؤدي إلى توسع المدينة ونموها .

كما تظهر هذه الآثار أيضا على التشغيل والصحة العمومية والتعليم والنقل والمواصلات والنظافة العامة كما تؤثر على ثمن الأرض والسكن .

2.1 السكن:

يعتبر السكن أهم الملامح الرئيسية في مورفولوجيا المدينة وأحد الأسس التي تحدد الحالة الاقتصادية والاجتماعية لساكنها فهو الوحدة الأساسية للنسيج العمراني الذي يحدد الشكل الخارجي للمدينة ومدى انسجام واتساق نسيجها العمراني .

ويعرف السكن على أنه ليس مجرد بناء إسمنتي خرساني أو خشبي، بل هو أكثر من ذلك، والمسكن ليس مجرد أداة ذات قيمة معينة عند المخطط مثله في ذلك مثل وسائل النقل والعمل والخدمات، فالمسكن قيمة مركزية.

ولذلك يعتبر غاية في حد ذاته، أكثر منه وسيلة لغاية وهذا راجع إلى أهمية المسكن في تدعيم كثير من نواحي النشاط البيتي والتي تصبح ضرورية لتنمية المجتمع[2] .

---

[1]–ايمان زرقين، **دراسة النسيج العمراني الكلونيالي في مدينة بسكرة**، مذكرة في عمران وتسيير المدن، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2018–2019، ص20.

[2]–محمد عاطف غيث، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص269.

أي أن المسكن يجب أن يوفر مكانا خاصا للأطفال، ويوفر أيضا مكانا للتركيز النفسي والاستهلاك العاطفي، ويجب أن يوفر أيضا مجال يسمح لكل عضو من أعضاء العائلة أن يقوم بدوره، وأن يطور وظائف الاستقبال والحياة الاجتماعية والتنظيم الحر للمجالات ووظيفة الحفاظ على الأشياء القديمة وإمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية[1].

3.1 نظام الشوارع والطرقات:

تعتبر شبكة الطرقات الأساس التخطيطي للمدينة فهي تؤمن المواصلات داخل المدينة.

وتكون شبكة الشوارع مختلفة من حيث يشكلها الخارجي، وتختلف شبكة الشوارع والطرقات حسب الطبيعة التضاريسية للمدينة فتكون منتظمة قائمة الزوايا مستطيلة الشكل عندما تكون الأرض مستوية، أما إذا كان موقع المدينة على منطقة جبلية فإن شبكة الطرق حتما ستكون دائرية الشكل .

يعتبر تطور أساليب النقل السبب الرئيسي في تيسير عملية نقل الأفراد والممتلكات من المناطق الريفية إلى المدن وقد كان ذلك أحد أسباب النمو السكاني الكبير السريع الذي عرفته المدن .

كما أن نظام الشوارع من أهم عوامل التنمية الحضرية حيث أن التنقل بين المدينة وضواحيها كلما كان أسهل وأيسر كلما ساهم في تخفيف الضغط عن المدينة وخاصة في تسهيل عملية تنقل العمال الوافدين إلى المدينة بدل إقامتهم فيها وخلق بالتالي الأحياء الهامشية[2].

2. أنماط المدينة

1.2. النمط الفوضوي:

تعتبر ظاهرة الأحياء العشوائية ميزة معظم البلدان النامية خاصة تلك التي تعاني من نمو حضري سريع لا يتماشى مع العرض من الوحدات السكنية، بالإضافة إلى أنها تعبر بالدرجة الأولى عن حجم الهجرة الداخلية في تلك المدينة[3].

---

[1]–عبد الحميد دليمي، **دراسة في العمران والسكن والإسكان**، دار الهدى للطباعة والنشر، باتنة، 2007، ص36.

[2]– ايمان زرقين، مرجع سابق، ص21

[3] –لطرش سارة ، **تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجيا المدينة**، دراسة ميدانية بمدينة سطيف، مذكرة الماجستير العلوم الاجتماعية ،كلية فرحات عباس، سطيف ، الجزائر،2014، ص64.

كما أن تكوين الأحياء العشوائية والفوضوية كان نتيجة حتمية للنمو العمراني وهي من أهم مشاكل الأراضي الحضرية في البلاد النامية، كما أن السياسة السكنية التي لا تعترف بحقيقة وجود واستمرار هذه المناطق تؤدي في الغالب إلى ازدياد نموها وقيامها في مناطق تؤثر على باقي أجزاء المدينة[1].

وقد اختلفت التسميات المعبرة عن هذا النمط العمراني مثل الأحياء القصديرية والمدن البائسة أو أحياء السجون أو المدن القصديرية كما تسمى أيضا بالبرارك.

كل هذه التسميات للتعبير عن نمط عمراني واحد يتميز بالاستيلاء على قطع أرضية بطريقة غير شرعية.

وتعبر الأحياء القصديرية التي تقع عادة على أطراف المدينة عن الصورة الهامشية الإيكولوجية والاجتماعية التي تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء كانت تابعة للدولة أو الخواص ودون أن يتمكنوا من بنائها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وفي ظل هذه الظروف الغير آمنة يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان من أبسط مقومات الحياة الإنسانية[2].

ويعود تاريخ ظهور هذه الأحياء في الجزائر إلى المرحلة الاستعمارية حيث تشير الإحصائيات الى أنه في سنة 1954 م كانت نسبة 30 %من سكان الجزائر يسكنون الأحياء القصديرية نظرا وذلك لظروف فرضتها السياسة الاستعمارية أما بعد الاستقلال فإن اتجاه سياسة التصنيع نحو إقامة مصانع كبيرة في المدن الكبرى والذي جعلها تستقطب اليد العاملة من الريف والتي كانت تعيش في حالة ركود وتخلف اقتصادي.

كما أن الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن الماضي والتي كان لها تأثير كبير في عملية حركة الهجرة نحو المدن ولما كانت هذه الأخيرة تعيش في حالة من التشبع السكاني وأزمة سكن حادة لم تجد هذه الدفعات البشرية من حل أمامها سوى الاتجاه نحو البناء الفوضوي.

بالإضافة إلى انتشار فكرة اعتبار بناء مسكن فوضوي كمرحلة أولى للحصول على مسكن لائق، وقد ساعدت هذه الفكرة على النمو السريع لهذه المناطق.

---

[3]–عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص167.

[2]– إبراهيم تهامي وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص111.

2.2. الأحياء القديمة

وهي الأحيـــــاء التي تكون غالبا في وسط المدينة والتي تم بناؤها من طرف السكان المحليين والتي تكون ملائمة للطبيعة الاجتماعية للسكان وهي تتكون في أغلب الأحيان من الحارات والديار وهي عبارة عن مسكن مكون من طابق أرضي يسمى الحوش ويضم بعض الغرف المطلة فيه بالإضافة إلى الحمام المشترك وطابق علوي مطل على الحوش أما السطح فيكون محاطا بجد ا رن عالية تحفظ خصوصي سكان الحارة أو الدار.

ولقد عرفت هذه المســـاكن خلال المرحلة الاستعمـــارية اكتظاظا كبيـــرا بعدد السكان الذين استأجروا غرفة أو اثنين دون أن تربطهم بأصحاب المسمن أي صلة قرابة، ويعتبر وسط الدار محور الحياة اليومية للمبنى وهو منبع الضوء والتهوية ولاستعماله يستخدم نظاما دقيقا اتفق عليه الجيران حيث يخصص لكل عائلة يوم من أيام الأسبوع ويحافظ الجيران على حرمة وخصوصية بعضهم البعض[1].

كما تتميز الأحياء القديمة بنوع خاص من الشوارع تسمى الأزقة وهب تتميز بضيقها وانغلاقها في معظم الأحيان أما المظهر العام لهذه الأحياء فقد أصبحت اليوم بعد مرور عشرات السنين على بنائها وأصبحت بناءات بالية وقديمة وأصبح معظمها آيلا للسقوط والمتجول في هذه الأحياء يلاحظ التشرخات المفتوحة والأسقف المهترئة بعد أن كانت تعبر عن طراز عمراني مميز يضـــفي طابعا جماليا للمدينـــة ومن الناحية الاجتماعية فلم تعد الحياة الاجتماعية داخل هذه المساكن كما كانت من قبل نتيجة تغير طبيعة العائلة الجزائرية[2].

3.2. السكن الجماعي :

ظهر السكن الجماعي بعد الحرب العالمية الأولى وذلك للتغلب على أزمة السكن والإسكان التي عرفتها الدول الأوروبية نتيجة الدمار الذي لحق بها.

وقد اتجهت هذه الدول إلى إنتاج هذا النمط من الإسكان نتيجة الفوائد الاقتصادية التي يقدمها والمردود المرتفع من السكنات مقارنة مع السكن الفردي كما يوفر هذا النوع من البناء أراضي كثيرة تستعمل

[1]– لطرش سارة، مرجع سابق، ص66.

[2]–إبراهيم توهامي وآخرون، مرجع سابق، ص112.

كفضاءات خضراء وتسهل تمركز عدد كبير من السكان حول المناطق الصناعية والتجارية ولا يستغل الأراضي الزراعية[1] .

أما في الجزائر فقد ظهر هذا النمط من الإسكان في عهد الاستعمار الفرنسي حيث أنجز المستعمر بعض الأحياء في مدينة قسنطينة لتجميع سكان الريف في المناطق الحضرية لمراقبة حركة الثوار والحد من انتشار الثورة.

أما بعد الاستقلال وبهدف الحد من توسع الأحياء القصديرية الناجمة أساسا عن الهجرة الريفية الكبيرة اتبعت الجزائر سياسة للإسكان تهدف إلى القضاء على السكن الفوضوي بحيث لجأت الدولة إلى بناء عمارات تجمع فيها أكبر عدد ممكن من السكان في أقل مساحة.

على الرغم من أن السكن الجماعي يمثل للعديد من طالبي السكن حل للوضعية التي يعيشونها، إلا أنه في نفس الوقت يمثل تواصل لمشكل السكن أولا من حيث مساحة المسكن أو الشقة والتي لا تتلاءم مع حجم العائلة الجزائرية مما يدفع بالعديد من الساكنين إلى إجراء تعديلات على المسكن والتي تتمثل في توسيع المطبخ أو الغرف [2].

وثانيا من حيث ملائمة المسكن لثقافة الأسرة الجزائرية بحيث لا يسمح عدد الغرف في المحافظة على الخصوصية بين الذكور والإناث. كما تتجه معظم العائلات إلى غلق الشرفات والفتحات التي تسمح للمارة أو الجيران برؤية ما بداخل الشرفة وحتى النشاطات التي تقوم بها الأسرة أي أن تصميم هذه الشرفات وحتى تقابل الأبواب لا تراعى خصوصية العائلة الجزائرية ومحافظتها على حرمتها وخصوصيتها وثالثا من حيث انعدام المساحات الخضراء أو الساحات المخصصة للعب الأطفال .

كما شهدت السنوات الأخيرة ظهور نوعين من السكـن الجماعي الأول يتمثل في السكـنات الترقويـة وهي سكنات تتميز بكبر مساحتها وتعدد غرفها كما تتميز بتصميم داخلي وخارجي راقي وبارتفاع ثمنها .

ويتمثل النوع الثاني في السكن التساهمي وهو سكن موجه للتمليك مدعم من طرف الدولة وموجه للطبقة المتوسطة من السكان والتي لا تستطيع شراء مسكن وقد عرف هذا النوع من السكن إقبال العديد من السكان ويتميز هذا السكن بنفس خصائص السكن الاجتماعي إلا أنه يختلف عنه من حيث التصاميم الخارجية كما يتميز بتوفير المساحات الخضراء وأماكن للعب الأطفال والركن السيارات، ومن الناحية

[1]–عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص 169.

[2]-لطرش سارة، مرجع سابق، ص67.

الاجتماعية يتميز هذه السكنات بأن أغلبية الأسر التي تقطن هذه الأحياء هي أسر نووية حيث لا يتعدى عدد أفراد الأسرة 6 أفراد[1].

4.2. النمط الفاخر أو الفلل

برز هذا النمط من البناء في الدول الأوروبية ثم انتقل إلى الجزائر عن طريق المستعمر الفرنسي ويعبر اسم فيلا عن منزل للسكن واسع وبه حديقة ويكون عادة على ضفاف البحر أو في المناطق الريفية[2].

وهي عبارة عن إسكان مخصص الطبقة اجتماعية معينة تتميز بالرفاه الاجتماعي (خاصة في المرحلة التي كان معظم الجزائريون يسكنون في مساكن بسيطة) وهي نوعين تلك التي بنيت في عهد الاستعمار والتي تعبر عن البورجوازية التي كان يعيشها المستعمرون في الجزائر وتتمثل في مسكن ذو طابق بالإضافة طابق علوي محاط بحديقة ومرآب للسيارة وبعد الاستقلال انتقلت ملكية هذه المساكن إلى الجزائريين الذين انعكست نوعية المسكن على طبيعة سلوكاتهم اليومية مثل حي بومرشي وحي الشيمينو.

كما أطلقت هذه التسمية أيضا على نمط عمراني فردي يتميز بكثرة الطوابق من 4 إلى 5 مع وجود مرابين أو أكثر للاستعمال التجاري، ولم تصبح خاصة فقط بفئة معينة من المجتمع من خلال توزيع العديد من القطع الأرضية على المواطنين هذا التوزيع الذي لم تحكمه قواعد محددة وطغت عليه المحسوبية والرشوة والذي أدى إلى استهلاك الكثير من المساحات المخصصة للبناء حيث نجد في بعض الأحيان مساحة القطعة الأرضية الواحدة قد تصل إلى 2500.

وقد تتعداها في حين توجد أيضا أزمة سكن خانقة وأمام هذا الوضع ظهرت ندرة السكن داخل المدينة والمضاربة العقارية على أسعار السكن حيث يصل ثمن شقة من ثلاث غرف إلى مليار سنتيم في حين يتعدى ثمن القطعة الأرضية المليارين 2 مليار سنتيم[3] .

3. مكونات مورفولوجيا المدينة

ويأتي ذلك من دراسة مكونات مورفولوجيا المدينة والتي تشمل على:

3-1. خطة المدينة.

3-2. النسيج العمراني.

---

[1]- لطرش سارة، مرجع سابق، ص67.

[2] - Claude Kannas ،**Dictionnaire encyclopédique** ،Larousse Paris ،2002 ،p 1654.

[3] - لطرش سارة، مرجع سابق، ص68.

3-1. خطة المدينة

تمارس المدينة نشاطها في إطار خطتها التي نمت مع الزمن ولدراسة الخطة ينبغي التفريق بين المدن التي نمت نموا طبيعيا بغير نظام وتلك التي انشات وفق خطة موضوعة. وفي مدن العالم اليوم أمثلة من كلا النوعين، وعرف العالم القديم كلا النمطين أيضا. وتتميز مورفولوجيا المدن التي نشأت نشأة طبيعية بكثرة طرقاتها وأزقتها وصعوبة تفسير اتجاهاتها ومواقع المباني فيها[1].

ويبدو أن شكل الملكية الزراعية–التي تتأثر بدورها بظروف المكان–هو الذي أثر في تخطيط بعض هذه المدن، فمن دراسة تخطيط مدينة (George Town) عاصمة غيانا يظهر تأثرها بالشكل الهندسي لمزارع القصب التي كانت تحيط بالمدينة عند نشأتها في أواخر القرن الثامن عشر، وكما تأثرت الخطة بالملكية الزراعية فقد تأثر توزيع المباني وترتيبها بالدرجة نفسها.

من ذلك يظهر إن التفكير في بناء مدينة مخططة راود كثيرا من بناة المدن في العصور الماضية، فقد تصوروها تارة مستديرة وتارة مربعة أو مستطيلة. فالسلاف مثلا بنّوا مدنا مستديرة، أما المصريون فقد فضلوا الشكل المربع لأغراض دينية، واليوم يميز مخططو المدن المحدّثون بين ثلاثة أنماط رئيسة وهي: خطة الزوايا القائمة gridiron plan تليها الخطة الشعاعية ذات الحلقات الدائرية Radio concentric plan ثم الخطة الشريطية (الخطية) Linear plan[2]. وفيما يأتي الكشف على هذه الأنماط من الخطط:

أ –الخطة الشبكية أو خطة الزوايا القائمة

استخدم هذا النوع من التخطيط منذ زمن الإغريق والرومان وحتى في أيام حضارات وادي الرافدين ووادي النيل. وتقوم فكرة هذه الخطط على مد شوارع طولية وعرضية تتعامد مع بعضها البعض، وهي لهذا تشبه في تقسيماتها لوح الشطرنج[3].

ومن الخصائص المميزة لهذا النوع من التخطيط ما يأتي:

- سهولة وضع الخطة للمدينة إذ أنها تقوم على مد شارعين رئيسيين أحدهما طوليا والآخر عرضيا بحيث يكونان متعامدين مع بعضهما ثم تقسم المربعات الأربعة الناجمة عنهما إلى شوارع صغيرة متعامدة مع بعضها بعضا تاركة بينها قسائم مربعة الشكل.

---

[1]–فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية المدن –دراسة تحليلية للقرية والمدينة** –، دار المعارف، مصر، 1995، ص 255.

[2]– حسين عبد الحميد رشوان، **المدينة دراسة في علم الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث**، الاسكندرية، ص11.

[3] - محمد الكردي، **النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب في مصر**، دار المعارف، القاهرة،1977، ص –ص161 – 164.

- سهولة تقسيم الأرض للاستعمالات المختلفة بحيث يمكن تقسيم الأراضي بسرعة وبدقة وتكون الإشكال الهندسية الناتجة عن ذلك منظمة ومتقنة.
- تعتبر قطع الأرض والقسائم المخططة بهذه الطريقة سهلة الاستخدام لأغراض الإنشاءات والبناء.
- يمكن توسيع الخطة بسهولة عندما تمتد المدينة إلى مناطق جديدة[1].

ب-الخطة الشعاعية الدائرية

تقوم الفكرة الأساسية لهذه الخطة على إنشاء مركز للمدينة يتبلور حول قصر أو مقر إدارة الدولة، وتخرج من هذا المركز شوارع طولية تمتد على هيئة أشعة في كل الاتجاهات، ولقد سميت المدن التي كانت تبنى على أساس هذه الخطة بمدن العظمة وذلك لأنها كانت تقام وتنشا لتعكس عظمة الحاكم وقوة الدولة. إلا أن هذه الخطط تعاني من بعض الصعوبات منها:

- صعوبة وضع الخطة بسبب تشابك الخطوط.
- صعوبة تقسيم الأرض حيث تبرز الكثير من القطع غير المتناسقة.
- صعوبة تطبيق الخطة على المدن الشديدة التضرس[2].

ت-الخطة الشريطية

تنشا المدن التي تبنى وفق هذا النوع من الخطط على شارع رئيسي سرعان ما تنمو حوله وتكبر أجزاءها، واتبعت هذه الخطة في مدن الولايات المتحد الأمريكية في مدة الاستيطان المبكر عندما كانت تنشا نويات المدن على طول الشوارع الرئيسة ويسمى هذا النوع من المدن بمدن الشارع الرئيسي، وعلى الرغم من بساطة هذا النوع من التخطيط إلا انه يؤدي إلى نمو عشوائي وفوضى التوسع العمراني إذا لم يتم ضبط الخطة[3].

3-2. النسيج العمراني للمدينة

يعرفه الدكتور ماجد الخطيب، في مقدمة كتابه بأنه" يمثل تفاعل عدد من المنظومات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية مع بعضها البعض لتكوين بنية مترابطة لها خصوصيتها، وبذلك يكون النسيج الحضري نظاما معقدا تحكمه مجموعة من العلاقات المتبادلة والمتداخلة".

---

[1]- وحيد حلمي حبيب، **تخطيط المدن الجديدة**، دار مكتبة المهندسين، القاهرة،1991، ص20.

[2]- محمد الكردي، مرجع سابق، ص -ص161-164.

[3]- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص16.

كما يعرفه أيضا انه عبارة عن نظام مكون من عناصر فيزيائية تتمثل في شبكة الطرق، الفضاء المبين، الفضاء الحر والموقع والتجاوز بين هذه العناصر بخصائص الفضاء الحضري والذي يعرف تحولات ثابتة، وراجعة للتطور الذي تتعرض له هذه العناصر المكونة له عبر مرور الزمن[1] .

يتكون نسيج المدينة العمراني من الأبنية والعمارات التي تمثل الفضاءات المشغولة فيها، وبما أن المدينة تحتوي على مزيج غير متجانس من استعمالات الأرض، وان لكل استعمال بناء خاصا يتماشى مع الوظيفة التي يؤديها، فان شكل البنايات ومساحتها وارتفاعها يتعدد تبعا لذلك.

كما اعتبر (LEFEBVRE .2008) ان النسيج العمراني هو التعبير المادي للشكل الحضري، يتكون من جميع العناصر المادية التي تساهم فيه–الموقع، شبكة الطرقات، تقسيم القطع الأرضية، العلاقة بين المساحات المبنية وغير المبنية، حجم وشكل وطراز المباني–ومن جميع العلاقات التي تربط هذه العناصر.

وبالنسبة (Duplay & Duplay .1982) فقد عرفا النسيج العمراني على انه متموضع في الإقليم بتركيبته النسقية او بالتموضع المتداخل للعديد من النسق العمرانية، واضافة الى ذلك قاما بتحديد ثلاث صيغ لهذا الاخر:

- **الصيغة المعمارية للنسيج العمراني:** اين يعتبر النسيج الحضري للمدينة كشيء مركب.
- **الصيغة العمرانية للنسيج العمراني:** اين يعتبر فيه المدينة كأرضية مقسمة وظيفيا لتصل بنا الى ما يسمى بالنماذج العمرانية.
- **الصيغة العمرانية المعمارية:** اين تعتبر المدينة كنسق وهي أنجع صيغة للدراسة الانسجة العمرانية الموجودة ضمن تعقيداتها وتركيبها، دون تجاهل لأي عنصر من العناصر والعلاقات المتبادلة فيما بينها.

من جهة أخرى أكد(Panerai.1987) على ان النسيج هو توضع لثلاث مجموعات:

- **مجموعة المجالات الحرة:** شوارع، ساحات، الطرق الضيقة، الطرق المحدود، النهج، الطرق الواسعة،

والمنظمة على أساس شبكي متواصل ومعرج.

- **مجـــموعة التحصـــيصات:** التي تعبر عن التجزئة العقارية في حالة قبلية او نتاج لتقسيم اداري (Lotissement).
- **مجـــموعة المباني (المباني على التحصيصة):** المباني العشوائية، المباني المخططة، المتاجر، المباني الخاصة (المعالم والمرافق)[1].

[1]- مشنان فوزي، **الاحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة، دراسة ميدانية للتجمع الحضري (أولاد بشينة–طريق حملة)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، باتنة–الجزائر–، العدد 20 سبتمبر2015، ص–ص 29–44.

ولغرض التوصل إلى حقيقة الخط الأفقي لسماء المدينة لا بد من تفحص عناصر الوحدات المعمارية في المدينة والتي تشمل على: عدد الطوابقNumber of floors ، مواد البناءBuilding materials ، طراز البناءBuilding model ، وظيفة البناءBuilding Function ويتم الفحص على أساس مدى الانطباق مع الأبنية الأصيلة أو الابتعاد عنها في النواحي السابقة وتوضح النتائج على خرائط. وتوصل ديفس Davis تبعا لذلك إلى أن هناك علاقة عضوية بين الوظيفة والشكل، وتقاس شدة العلاقة بدرجة التحوير التي أصابت الشكل، وتوضح له أن أعلى درجات التعقيد المورفولوجيا تظهر في قلب المدينة (Core) حيث تباع أرقى أنواع البضائع التي تقل جودة نوعيتها بالابتعاد عنه، أي انه لا يمكن أن نجد بضاعة راقية في مكان قديم أو تشغل بناية متهرئة.

وغزت المدن الحديثة الطرز المعمارية الغربية بشكل ملفت سواء على مستوى العمارات التجارية والعامة أو البيوت السكنية لتحول المدن إلى ما يشبه الفوضى المعمارية، للتصادم الشديد بين الطراز التقليدي والحديث في الشكل والمضمون والوظيفة. ويمثل هذا الغزو نهاية مرحلة معمارية وبداية أخرى جديدة لتكون في نهاية المطاف على حساب العمران التاريخي والتراثي، وهذا ما نشاهده في جّل المدن العربية في الوقت الحاضر[2].

4. وظائف المدينة

الوظيفة هي أساس قيام المدن، ووظيفة المدينة تخدم جهتين أولاهما داخلية تقدم لسكانها ضمن حيزها الحضري، والثانية خارجية تقدم لسكان إقليمها، وإذا حاولنا أن نضع قائمة بوظائف المدينة وفقا لتعريف المدينة يجب أن نستبعد الوظيفة الزراعية على أساس أنها ليست وظيفة مدنية، وان وجدت فإنها تمارس في ظروف خاصة وفي أماكن معينة محدودة، وعلى أساس ذلك سوف نعرج على الوظائف الرئيسة للمدن وكالاتي:

1.4. الوظيفة التجارية

يعود نمو المدن التجارية في العالم في المدة ما بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر إلى جهود أصحاب المشروعات التجارية وأتباعهم، لذلك فالمدن التجارية تعد أقدم أنواع المدن، ووظيفتها هذه وظيفة قاعدية لا يمكن تجاهلها.

---

[1]– مدوكي مصطفى، **دراسة الخصائص المورفولوجيا للأنسجة العمرانية الصحراوية العريقة–حالة الدراسة: ورقلة، تقرت والوادي–**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم الهندسة المعمارية، تخصص هندسة معمارية، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 20جوان 2022، ص ص 70، 71.

[2] – عبد الفتاح محمد وهيبة، **جغرافية العمرانية**، دار النهضة العربية، بيروت ،1972، ص85.

وتشمل المدن التجارية على مدن البيع بالمفرد ومدن تجارة الجملة وهي تتراوح بين مدن الأسواق المحلية الصغيرة التي تقدم خدماتها لسكان المدينة والمناطق المحيطة بها مباشرة، وبين مدن التجارة العالمية التي تقوم بفعاليات تجارية واسعة النطاق وعلى المستوى العالمي. ساعدها في ذلك التقدم الكبير الذي حظيت به وسائط النقل ومن أمثلتها مدن باريس ولندن ونيويورك وطوكيو[1].

واستنادا إلى وظائف المدن التجارية يمكننا ملاحظة ثلاثة أنواع منها هي[2]:

أ-**مدن تجارة الظهير:** وهذه المدن تعتمد بشكل كبير في تجارتها على الظهير الأرضي أو الإقليمي حولها فتنمو بنموه وتتضاءل حينما يضعف، فالخدمة التجارية بينهما مشتركة، ومدن هذا النوع لا ترتقي إلى مستوى المدن التجارية العالمية.

ب-**مدينة المستودع:** تمتاز هذه المدن بمواقع استراتيجية تمنحها تسهيلات تجعل التجارة المحيطة تفضل أن تمر بها وان كان الطريق إليها غير مباشر كما هو حال مكة المكرمة قبل البعثة النبوية الشريفة وما بعدها، وهذه المدن تتمتع بنشاط كبير من حيث تجارة المرور والمصارف والشحن والعمليات المالية مثل مدن لندن وهامبورغ وأمستردام.

ج-**النقاط التجارية:** تمثل هذه المدن مناطق لتجميع الفائض من الإنتاج فهي حلقة وصل بين مناطق الفائض ومناطق الحاجة، وفي كندا قامت مثل هذه المراكز ليستبدل فيها قناصوا الحيوانات الهنود الفراء في مقابل السلاح والتبغ والمشروبات الروحية، ومدن الموانئ كالبصرة ودبي والإسكندرية هي خير مثال على هذا النوع من المدن، أما الفرق بينها وبين مدن المستودع هو أن مدن المستودع هي مدن مرورية للقوافل التجارية أما النقاط التجارية فهي للتخزين أكثر مما تكون للمرور.

2.4. الوظيفة الصناعية

تختلف الوظيفة الصناعية عن الوظيفة التجارية للمدن، ذلك لان الصناعة ليست في أصلها خلاقة للمدن بصفة دائمة، رغم أنها ذات دور مدني هام، فكل المدن التي نمت نموا كبيرا في العصر الحديث شهدت تنمية صناعية كبيرة، ذلك لان الصناعة تقوم معتمدة على المدينة ووسائط النقل وتوفر الموارد وغير ذلك، ومن هنا يمكن القول إن الصناعة قامت على التجارة في العصور القديمة والوسطى، أما في العصر

---

[1]- بلقاسم الذيب، **المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، دراسة الميدانية مقارنة حالة بسكرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العمارة والعمران، جامعة قسنطينة، الجزائر،1995، ص11.

[2]-هبة الفاروق القباني، **دراسة التجمعات الحضرية في سوريا**، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط، العمراني والبيئة ،2007، ص65.

الحديث فقد نمت الصناعات الحضرية واتسع سوقها ليتعدى حدود المدينة، وكان في ذلك إشارة إلى نمو الوظيفة الصناعية واستغلالها[1].

والمدن الصناعية نوعان هما[2]:

أ- مدن تعدينية

ب-مدن الصناعات التحويلية

والوظيفة الصناعية هي أوضح في المدن التعدينية منها في مدن الصناعة التحويلية، ذلك لان التعدين اقل ارتباطا بالتجارة، وفوق ذلك تقوم هذه المدن حيث يوجد المعدن أي أنها مَدينة بوجودها للتركيب الجيولوجي فهي تقوم في ألاسكا والصحراء وفي الجبال بل وكثير ما تقوم في مناطق منعزلة، وتندرج المدن الصناعية العربية ضمن هذا النوع من المدن، أي أن مدننا العربية هي أساسا مدن تعدينية (استخراجية) وهذا يعني أن صناعاتنا لازالت في جوهرها صناعة أولية خاميه، أي انه في الوطن العربي توجد (صناعات مدن) وليست (مدنا صناعية).وصناعات المدن في اغلبها صناعات خفيفة استهلاكية بسيطة، ثم أن مدن التعدين العربية هي بدورها تبتلعها فئة واحدة أساسا هي مدن النفط ،أما مدن المعادن الأخرى فهي قليلة نسبيا ،نستطيع أن نميز منها مدن الفوسفات والمنغنيز والفحم والحديد .

أما مدن الصناعات التحويلية فتكتسبها المدينة متى صنعت أكثر مما يستطيع سكانها استهلاكه، وتقوم ببيع الفائض للعالم الخارجي، وهذا هو شان المدن الصناعية في الغرب، أما السمة الثانية لهذه المدن هو ظاهرة التخصص بحسب السلعة أو الإنتاج، فكثير من المدن الصناعية تنصرف إلى سلعة واحدة، فنجد برمنكهام تتخصص في الآلات وشيفيلد في الأسلحة القاطعة وشيكاغو في تعليب اللحوم وديترويت في صناعة السيارات وليون في صناعة الحرير.

3.4 الخدمات الصحية والترفيهية

تشترك الخدمتان في إنهما من عائلة واحدة هي تقديم الخدمات رغم التناقض فيمن تقدم له الخدمات، فالصحة تقدم خدماتها للمرضى، والترفيهية للأصحاء، وقد ظهرت هاتان الخدمتان في العصر الحديث وبالتحديد بعد الانقلاب الصناعي حيث أصبح السكان ينشدون الراحة والاستجمام[3].

---

[1]- بوجمعة خلف الله، **العمران والمدينة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص11.

[2] -ALBERTE ZACHELLI ،**introduction a l'urbanisme opérationnel et alacom** ،urban EPAU ،VOL 2-3 ،1993 ،P 50.،

[3]-شيماء مطشر حمزة، **أثر الجامعة على مورفولوجيا المدينة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009، ص13.

وتشترك المدن الصحية والترفيهية في إن خدمتيهما موسمية مؤقتة لا تستمر طول العام ،ومن ثم فهي تجابه فصلا ميتا، إذ يقتصر نشاطها على فصل واحد من السنة ،أما الشتاء أذا كانت مشاتي أو الصيف إذا كانت مصايف، ولعل المدن الصحية تمتاز بكونها تتمتع بموسم عمل أطول من المدن الترفيهية ،أي أن المدن الصحية مدن دائمة أكثر منها موسمية .لكنها في الوقت نفسه محدودة الانتشار ولا تخلق إلا إحجاما صغيرة بالقياس إلى المدن الترفيهية ،وهي تختلف عن الأخيرة في انتخابها الديموغرافي من حيث السن والنوعية المرتبطة بارتفاع المستوى ألمعاشي لمرتاديها .

أما الصفة الثالثة المشتركة بينهما هي صفة البطالة، فكلاهما تخدمان حاجة سلبية وعناصر حاصلة، فالمرضى لا يعملون وكذلك السياح، ولما كان الاهتمام بالصحة والراحة والعلاج مرتبطا بالحضارة ومستوى المعيشة فاغلب المدن الصحية مركّزة في أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا إن هذه لا يمنع تواجدها في إرجاء أخرى من المعمورة.

والمدن الصحية على نوعين هما: مدن المياه المعدنية ومدن المصحات ،ويشترط في وجود الأولى تركيب جيولوجي معين، وعلى موضع يسهل الوصول إليه من قبل السكان ومن أمثلتها مدن قيشي في فرنسا وفيز بادن في المانيا، أما مدن المصحات أو ما يطلق عليها بمدن الراحة والاعتزال، فيشترط في وجودها العامل الطبيعي المتمثل بالجو المشمس والهواء النقي والأرض الخضراء ،إذ يؤّمها المرضى إثناء دورة النقاهة، ومنها مدينة دافوس جنوب شرق سويسرا التي تقع على ارتفاع يبلغ 1540 مترا فوق مستوى أقصى الإمطار (مناخ جاف) وهي تقع في وادي ألبي على سطحه المشمس ومحمّية من الرياح بواسطة الكتل الجبلية، أما في الوطن العربي فمدن المصحات قليلة الوجود بسبب حرارة الجو المرتفعة والشمس الساطعة في فصل الشتاء مما يلغي الحاجة إليها، ويمكن أن تعد حلوان في مصر ومدينة بحمدون في لبنان من المصحات حيث يشترط الارتفاع في الأرض والنبع والشمس[1].

4.4. الوظيفة الدينية والثقافية

أ-الوظيفة الدينية

المدن الدينية قديمة ذلك إن الدين كان يوما مسئولا عن نشأة كثير منها، فالسومريون أسسوا مدنهم للعبادة وليس للتجارة، وظهرت أثينا في أيامها الأولى كمعبد للإلهة أثينا. ولكن تبدلت الحال في العصر الحديث، فقد اصطبغ الدين بصبغة دنيوية فتخاذل أمام التجارة بل تخاذل الإيمان أمام الائتمان[2].

[1] – بلقاسم الذيب، مرجع سابق، ص22.

[2]- بلقاسم الذيب، مرجع سابق ،ص24.

ولمواضع المدن الدينية قداسة خاصة كما أن اغلبها يفضل الابتعاد عن صخب الحياة فيختار أماكن منعزلة أو متطرفة تتعارض مع المزايا الجغرافية المعروفة، أما مواقعها فليست لها قيمة بقدر مواضعها، وذلك لكونها تتخذ بناء على معتقدات أو خرافات أو أحداث أو رؤى.

وكانت المدينة الدينية في العصور الوسطى على أنواع منها مدن الحج ومدن الأديرة والزوايا والأضرحة ومدن الحكم الديني، وفيما عدا مدن الحج اختفت اغلب الأنواع الأخرى. ومدن الحج صغيرة الحجم بصفة عامة لكنها تمتلئ بملايين من الحجاج في أيام قليلة لتعود إلى حياتها الهادئة الرتيبة بقية السنة. وتوجد مدن الحج في كل الأقاليم فقد عرفتها الأديان السماوية وغير السماوية، فهي في الهند (بنارس –الله آباد) وفي اليابان (أسا isa) وفي الشرق الأوسط (مكة المكرمة والقدس الشريف) وهي (لورد) في شمال غربي فرنسا. هذا إلى جانب عشرات المدن ذات الشهرة المحلية مثل القيروان وفاس ومراكش وطنطا والنجف الاشرف وكربلاء المقدسة ومشهد في إيران.

ب – الوظيفة الثقافية

ترتبط هذه الوظيفة بوجود الجامعات في المدن، وكان لهذه الوظيفة ارتباط بالوظيفة الدينية في الماضي، ذلك لان تدريس الديانات شغل مركزا كبيرا في الجامعات، وكانت الثقافة الإسلامية والعلمية تدرس قديما في المسجد في الدول الإسلامية. وتوجد الجامعات في الوقت الحاضر في المدن الكبرى، وان كانت تميل إلى التركز في الضواحي بعيدة عن هذه المدن حتى يكون لها فرصة التوسع في المستقبل، فضلا عن صفة الهدوء التي تتوفر في أطراف المدن والضواحي[1].

5.4. الوظيفة الإدارية والسياسية

تتسم هاتان الوظيفتان بأنهما حكوميتان، وتخضع للاختيار الحكومي، إذ يتم الاختيار اعتمادا على عوامل كثيرة من بينها الموقع المتوسط للمدينة في الدولة أو في إقليمها ولذلك فان العواصم يظل دورها رهنا بمشيئة الحكام، ومن هنا فقد تخلق من لا شيء مثل أنقرة وعمان وبرازيليا.

وتتباين المدن الإدارية والسياسية في إحجامها تباينا كبيرا ذلك لان هناك عواصم محلية (مراكز أقضية) إلى عواصم إقليمية (مراكز محافظات) تسيطر على عدد من عواصم المراكز أو الاقضية، ثم عواصم وطنية وهي التي تمثل مقر الحكومة والدواوين والإدارات المرتبطة بها[2].

[1] – عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، بيروت،1981، ص ص33،31.

[2]–بوجمعة خلف الله، مرجع سابق، ص17.

5. مظاهر المدينة

مظاهر المدينة تتنوع وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحكم المجتمع المعيش فيها. إليك بعض المظاهر الشائعة في المدينة:

1.5. التنوع الثقافي:

المدينة عادة ما تكون مركزًا لتنوع الثقافات والتجمعات العرقية والدينية يمكن للأشخاص من مختلف الخلفيات أن يعيشوا ويتفاعلوا في المدينة، مما يؤدي إلى تبادل الثقافات والعادات والممارسات.

2.5. الحركة والنشاط:

المدينة تتميز بحيويتها ونشاطها المستمر. تتوفر في المدن فرص العمل والأنشطة التجارية والثقافية والترفيهية. يتم تنظيم المهرجانات والفعاليات والمعارض والحفلات الموسيقية والعروض المسرحية والفنية، مما يجعل المدينة مكانًا حيويًا ومليئًا بالحركة.

3.5. البنية التحتية:

المدن تتمتع ببنية تحتية متطورة تتضمن الشوارع والجسور والمباني ووسائل النقل العام. يتوفر في المدن أيضًا الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات، مما يسهل الحياة اليومية ويساهم في راحة وسهولة التنقل.

4.5. الفرص الوظيفية:

المدينة تعتبر مركزًا للفرص الوظيفية المتنوعة. يتوفر في المدن قطاعات مختلفة مثل الصناعة والتجارة والخدمات والتكنولوجيا والعلوم، مما يعني وجود مجموعة متنوعة من الوظائف وفرص العمل.

5.5. الحياة الليلية والترفيه:

تشتهر المدن بتوفر العديد من الخيارات للترفيه والحياة الليلية. تتوفر المطاعم والمقاهي والمتاجر والسينمات والنوادي الليلية والمسارح والمعارض الفنية، مما يسمح للسكان بالاستمتاع بأنشطة متنوعة في وقت الفراغ.

6.5. زحمة المرور:

تعتبـــــر زحمة المرور ظاهرة شائعة في المدن الكبيرة، حيث يتراكم عدد كبيـــر من المركبات على الطرقات ويحدث تكدس وازدحام. قد يؤثر ذلك على سرعة التنقل ويزيد من وقت الانتقال بين المواقع المختلفة في المدينة.

7.5. الفرص الثقافية والتعليمية:

تتميز المدن بتوفر الفرص الثقافية والتعليمية المتنوعة. توجد في المدن متاحف ومعارض فنية ومراكز ثقافية وجامعات ومدارس متخصصة، مما يسهم في تطوير المعرفة والمهارات وتوسيع آفاق الأفراد[1].

ثانيا: الأحياء السكنية والنمو العمراني

ان النمو والتغيرات السكانية لها تأثير واضح في التوسع والتطور العمراني على اختلاف خصائصها الجغرافية الطبيعية والبشرية فالتغيرات نحو الزيادة فوالدات السليمة قليلة الوفيات يساهم مستقبلا في وضوح النشاطات البشرية التي يعكس على تطوير المدينة وتنميتها.

1. أنواع الأحياء السكنية

1.1.الاحياء الراقية:

وهي الأحياء السكنية المتواجدة في المناطق المفضلة والهادئة، تتواجد فيها السكنات الفردية من نوع (فيلا) أو العمارات من النوع الرفيع، تتميز ببعدها عن المراكز الصناعية والتجارية، تتمتع بحياة الترف، ومظاهر التحضر المختلفة، تتوفر فيها النظافة والحدائق والمساحات الخضراء[2].

2.1. الأحياء المتخلفة:

اختلف العلماء والباحثون في اعطاء معنى لمفهوم الاحياء المتخلفة ومنهم من أطلق عليها الاحياء القصديرية اعتمد على المظهر المورفولوجيا (المظهر الخارجي).

البعض الاخر اعتمد تفسيره للمفهوم على الجوانب المادية، اما المعنى المتداول لدى سكان الحضر وسكان هذه الاحياء العامة، فيقال: كوخ او قربي أو البرارك[1].

---

[1]- نظر يوم، 2023/12/27، ساعة 21:13، موقع الالكتروني https://www.ammonnews.net/article/73

[2]- موسى سيد علي، سواكري الطاهر، **الحي السكني كبناء فيزيقي–اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب–**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد11، العدد الأول، جامعة البليدة02، 2019، ص 83.

الحي المتخلف كما يتعرف في ادبيات علم الاجتماع الحضري هو ذلك الوسط السكني الذي اقيم في مكان غير معد وغير صالح للسكن، صنعت بيوته في الغالب من الطوب او الصفيح او الاسمنت وبطريقة عشوائية لا تحترم المقاييس العمرانية، ومن الناحية الوسائلية هو الحي يفتقد للمرافق الضرورية للحياة كالماء والتصريف الصحي...[2]

كما ان هناك تعريف اخر للأحياء المتخلفة: أن هذه الأحياء تمثل مجموعة من المباني المتميزة بالازدحام والتخلف في أغلب جوانب الحياء ومعظم سكانها من المهاجرين وغالبا ما تكون هذه الأحياء على أطراف المدينة وتتسم بكل مظاهر التخلف والفقر وسوء التغذية ونجدها مرغوب فيها لانخفاض تكاليفها سواء من حيث الايجار او بناء مسكن جديد[3].

3.1. الاحياء العشوائية:

اختلفت المصطلحات التي أطلقت على مثل هذا الشكل من البناء، فاذا اخذنا بجانب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها سكانه وردت عدة تسميات منها" العشوائية، المنطقة المتدهورة والقصديرية ومناطق الاكواخ والمنطقة الشعبية..."

يمثل المفهوم الشامل لهذا الشكل الحضري والمتمثل في السكن غير قانوني illégal illicit او اللاشرعي informal (العشوائي) والذي اتخذ انطلاقا من الثمانينات، والتعمير اللاشرعي كل بناء يتم خارج الإطار القانوني الخاص بالبناء والتعمير ويمس جانبين:

- المخالفة القانونية العقارية في ملكية الأرض.
- المخالفة التقنية أي انعدام رخصة البناء وعدم احترام معايير البناء[4].

4.1. أحياء العمال:

وتتجمع المساكن الطبقة الكادحة حول المناطق التجارية وأحياء الأعمال وعمال مقربة من المنشأة الصناعية، وكثيرا ما تصنع نطاقات حول مناطق الوسطى من المدن تخرج منها تشعبات يفرضها تواجد

---

[1]– فتيحة طويل، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد15، جوان2015،

[2]– الطاهر سعود، مقراني أنور، **وضع الاسرة الاجتماعي في الاحياء المتخلفة**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضرية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، ص 195.

[3]– رضا سلاطنية، **الاحياء المتخلفة والنمو العمراني، دراسة ميدانية لحي الديار الزرقاء بمدينة سوق اهراس**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، 2006/2005،

[4]- فوزي مشنان، **الاحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة، دراسة ميدانية للتجمع الحضري (أولاد بشينة–طريق حملة)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، باتنة–الجزائر–، العدد 20 سبتمبر2015، ص–ص 29–44.

بعض المصانع في مواقع جانبية، ولعل أهم معالم الأحياء العمال هذه أن منظرها في غالب رتيب ممل بل كتيب وترضخ حيثما وجدت لتخطيط ونمط موحد وتنتمي الى الفترة زمنية واحدة.

5.1. الأحياء المخططة:

الأحياء المخططة هيا عبارة عن مجالات حضرية أو ريفية، ولقد توصلت الدراسة من الأحياء المخططة وغير المخططة الى أن الحي المخطط يتميز بهندسة معمارية ترتكز على توفير الخدمات العامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أي أنه يوفر شروط الحي العصري وكل ما يتطلبه المسكن الملائم والبيئة المتكاملة لكل وحدة من الوحدات المجتمع، مع توفير المرافق والمؤسسات العامة كالنقل المواصلات والتمرين وغير ذلك[1].

كما يعرف الدكتور السيد غلاب المدن المخططة على أنها هي التي وضعت خططها على أن تكون مدن معينة، من طراز معين تقوم بوظيفة معينة[2].

وهي أيضا عبارة عن مجالات حضرية أو ريفية لها ارتباطا وثيقا مع المخطط الرئيسي للتهيئة والعمران سواء أكان مؤقتا أم نهائيا، له خصوصيات مجالية معينة من حيث ترتيب الطرقات والمساحات العمومية والمساحات الخضراء الى غير ذلك من المجالات الوظيفية غير المبنية وكذلك المبنية.

ومما سبق يمكن أن نقدم تعريف اجرائيا للأحياء المخططة كما يلي :هي عبارة عن تجمعات حضرية أو ريفية تتميز بالهندسة المعمارية وأنشأت وفق المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير مع توفير المرافق العمومية والمؤسسات العامة، والمساحات الخضراء، أي أنه يوفر شروط الحي المعاصر من المجالات الوظيفية غير المبنية وكذلك المبنية منها[3].

6.1. أحياء العشش :

وقد سبق أن أشرنا إلى مدن عشش الصفح البائسة عند ذكر النمو التراكمي للمدن، ونضيف أن السكان هذه العشش هم الوافدون الذين لازالوا يقفون على أبواب المدن، هم البؤساء الذين لقطعهم الريف وانغلقت دونهم أبواب المدن.

---

[1]– سعيدة رحماني، **وضعية الخدمات الصحي في الاحياء السكنية**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008، ص71.

[2]– محمد السيد غلاب، **البيئة والمجتمع**، ط3، مكتبة الانجلو مصرية، مصر،1963، ص414.

[3]– سعيدة رحماني، مرجع سابق، ص72.

7.1. الأحياء الفقيرة المزدحمة :

ليس من المبالغ في شيء القول إنه لا تكاد تخلو المدينة من الأحياء الفقيرة كتيبة، منها القديم الذي تداعت مبانيه من طول الزمن وقست الأحوال فيه فهو غير مريح وغير نظيف يزدحم بخليط من الأقليات العنصرية والمهاجرين والمتعطلين عن العمل[1] .

2. اجراءات تخطيط الأحياء السكنية

التخطيط تجمعات سكنية يجب اتخاذ عدة اجراءات هامة من أجل ذلك تذكر منها:

- إنشاء أجهزة خاصة مهمتها الإشراف على عملية التخطيط وجميع الوثائق والمصادر، وتحديد الأنشطة والأهداف حسب تطلعات السكان في ضوء ايديولوجية الدولة.
- تحديد المعطيات السكانية لحجم المدينة والكثافة السكانية في الكيلومتر مربع وكيفية توزيع السكان في مختلف الأحياء تحديد العوامل البيئية المناخ التربة، درجات الحرارة، اتجاهات الرياح.
- تحديد توزيع استعمالات الأرض أي تقسيم الأراضي وفق أغراض متعددة "سكن، خدمات الاجتماعية، مناطق الخضراء، طرق والشوارع، حدائق وملاعب خدمات ارتكازية كشبكة مياه الري والكهرباء والغاز، وشبكة المجاري الصحية ومياه الأمطار.
- تحديد أماكن للسيارات ومحطات الحافلات والمراكز الصحية والثقافية تحديد شبكة الشوارع التي تعد بمثابة فك العزلة أما تنقل سكان المناطق بين الشوارع الداخلية والخارجية التي ترتبط أجزاء بعضها ببعض بالمناطق المحاورة الأخرى[2].

3. مراحل النمو العمراني

عرف النمو العمران كمصطلح بعد ظهور الثورة الصناعية مع تطور الصناعات وظهور الآلة والتي أدت إلى ظهور المدن الصناعية والتي أدت إلى ظهور المدن الحديثة. ولكي نتمكن من فهم تطور العمران يتوجب تقسيم تاريخه إلى عدة مراحل نوضحها كالتالي[3] :

---

[1]- فتيحة ماشي، **المرافق العمومية في الاحياء السكنية الجديدة في مدينة تيارت**، مذكرة في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر،2021-2022، ص ص44-45.

[2]- فوزي مشنان، **التجمعات السكنية الجديدة في الجزائر ما بين الواقع والتحدي، دراسة الميدانية للتجمع السكني**، جامعة باتنة، مجلة العلوم الإنسانية والمجتمع، العدد25، ج1، الجزائر،2017، ص358.

[3] -تشارلز كوريا، **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، ترجمة محمد بن حسين البراهيم، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص44.

1.3 العمران القديم

هو الذي كان نتاج لقيام الحضارات القديمة، حيث كانت المدن تعبر عن الانسجام الثقافي وتدل على سيادة المعتقدات الدينية كما هو موضح في:

- حوض المتوسط وجود آثار تبين مؤسسات إنسانية سميت بالمدن تميزت بمساكن غير منتظمة الشكل صنعت من الطين أو الحجارة مثل أريحا، قبرص.
- الشرق الأقصى ظهر نموذج المدن البيضوية والتي غلب عليها الطابع التجاري مثل اليابان والصين.
- في مصر: أظهرت المدن الجانب الشكلي والفن المعماري عن طريق الإيحاء الديني واستعملت الحجارة لضمان ديمومة البناء ولعب النيل دورا أساسيا في نشأة المدن وتطورها .

2.3 العمران اليوناني

أبرز العمران اليوناني مرحلة متقدمة في فن البناء، وقد تأثر بما كان سائدا لدى المصريين وبلاد الشام. تميزت المدن بالمخطط الشطرنجي والاستفادة من المناخ في تصميم المدن وتم تقسيم المدن حسب المهن ونشاطات السكان توفير الحماية للمدن من خلال إنشاء السور المدافع.

بالإضافة إلى ظهور نوعين من المدن:

- المدينة العليا التي توجد بها المعابد والبنايات الرسمية والتي بها شوارع رئيسية .
- المدينة السفلى تضم المساكن الملاصقة للأسوار ترتكز بها النشاطات التجارية، كما اهتموا أيضا بإنشاء المرافق العمومية وأماكن الترفيه كالأسواق والمسارح .

3.3. العمران الروماني والبيزنطي

استمد الفن العمراني في هذه المرحلة بعض الملامح الجمالية من الحضارات السائدة قبله، كما اعتمد الرومان على أسس في بناء المدن تتمثل ضمان التوازن بين الهيكل المعماري والبعد الجمالي والذي بدا جليا في المنشآت الخاصة والتذكارية والتمييز بين الريف والمدينة.

تميز بأنه كان يمثل نموذج نجده في جميع المدن الرومانية وحتى في مستعمراتها، المدينة هي عبارة عن ساحة مستطيلة تتميز بشوارع منتظمة واهتموا بشبكة النقل والطرق لأغراض عسكرية.

أما العمران البيزنطي فقد تميز بصعوبة قراءة رسم المدن وقد تطور خلال القرنين الرابع والخامس تميزت المدينة البيزنطية بتعدد مراكز المدينة ومعالمها الأثرية وكثرة النصب التذكارية التي سرقت من بلدان الشرق الأوسط بهدف تعزيز الجانب الجمالي للمدينة ومنافسة لمدينة روما .

4.3 عمران القرون الوسطى

عرف العمران في هذه الحقبة نمو بطيء تميز بالخصائص التالية:

- إنشاء مدن بشوارع ضيقة غير منتظمة تتخلل النسيج العمراني وتربط أجزاء المدينة بعضها البعض.
- طرقات متدرجة وساحات مرتبطة بها والتي نشأت طبقا للنشاط السكاني فالطرق التي تعبرها القوافل أصبحت أسواق ومراكز تجارية.
- بنايات محاذية للطرقات المفتوحة على المجال العمومي وتساهم في البعد الجمالي للمدينة.
- السور المحيط بالمدينة والذي يلعب دور المدافع الأول عن المدينة، وقد ازدهرت في هذا العصر مدن الحضارة الإسلامية .

5.3. عصر النهضة

مع تطور التفكير الإنساني في هذه المرحلة أصبح ينظر إلى المدينة على أنها منتوج فني وعرفت تغيرات شكلية تمثلت في :

- أصبحت الطرق أكثر انتظاما .
- أصبحت الناحية الجمالية أكثر أهمية .
- تغير مورفولوجيا المدن بصورة جلية بحيث أصبح تصميم المدن يخضع لمعايير فكرية وإيديولوجية ووضع تصور إيديولوجي مثالي للمدينة المستقبلية.

6.3. عمران ما بعد الثورة الصناعية

تطورت المدن بعد الثورة الصناعية وتوسع المجال الحضري الذي أدى إلى مشكلات معقدة داخل المدينة وقد حاول بعض الأكاديميين التحكم في الاختلالات الناجمة عن هذا التوسع المذهل للمدن.

وتعتبر هذه المرحلة هي مرحلة الظهور الحقيقي لعلم العمران على يد المهندس سيردا الذي كلف بإعداد مخطط لتوسع مدينة برشلونة. اعتبر أن تعمير المدن هو مجال دراسي مستقل ومبني على أسس علمية كبقية العلوم وقام بتطوير الجانب النظري للعمران وظهر المفهوم الحالي لعلم العمران بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها هوسمان بتجديد طرق مدينة باريس وقد أصبح الاهتمام بعنصرين أساسيين هما

الشبكات ونسق الحركة وقطاع الإسكان والاهتمام بالنسيج العمراني وتصحيح ما خلفته الثورة الصناعية في حق المدينة .

ثم تطور العمران وأصبح اليوم مجالا واسعا ومتعددا الاهتمامات والأبعاد ويركز بالخصوص على المدينة. كما أصبح يستعمل أدوات معروفة تتمثل في مخططات التعمير التي تقترح حلولا تقنية المشكلات آنية ومستقبلية يتم التعرف عليها عن طريق المعاينة والتحليل. ويعتمد في الوصول إلى ذلك على مناهج الاستقراء والتحليل للمعطيات الديموغرافية والاجتماعية[1].

4. عمليات النمو العمراني:

كما سبق الذكر فإن العمران هو فن تنظيم المدينة لذلك نجد أنه نتيجة لتعدد مشكلات المدينة مثل التزايد السريع لسكان المدن وامتداد نطاق المدن واكتساح الأراضي الزراعية والنمو العشوائي للأحياء بالإضافة إلى تدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات، ظهور الأحياء المتخلفة الإسكان العشوائي تستدعي هذه المشكلات التدخل العمراني لمعالجتها والحد منها، وتتمثل أنواع عمليات التدخل العمراني في المدينة في:

1.4. التهيئة العمرانية:

تعرف التهيئة بأنها تدخل موجه للحصول على أفضل تقسيم للأفراد والنشاطات على الإقليم عن طريق سياسات قطاعية ومجاليه[2].

وتعرف أيضا أنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة أو الجماعات المحلية ومؤسساتهم العمومية التي ترمي في إطار مقدرتهم وتقود إلى أفعال أو عمليات من شأنها وضع مشروع حضري أو سياسة محلية للإسكان وتنظيمه والسهر عليه توسيع أو استقبال النشاطات ... إنجاز تجهيزات جماعية لمحاربة الأوبئة وتسمح بالتجديد الحضري للحفاظ أو إبراز قيمة الملكية المبنية أو غير المبنية والفضاءات الطبيعية ويضمن توافق هذه الأفعال أو العمليات [3].

ويعرف بشير التيجاني تهيئة الوسط بأنه يشير إلى الاستخدام الأفضل للوسط أو المجال أي التصرف الانجح للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتناسقة وتحقيق التوازن والصحة الاقتصادية .

---

[1]- تشارلز كوريا، **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، ترجمة: محمد بن حسين البراهيم، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 1999، ص44.

[2]- Alain Nonjon، **Comprendre l'économie mondiale**. Ellipses، Sans édition، 1995،p 125، 44

[3]- Marion Segaud et Autre، **Dictionnaires de l'habitat et du logement**، Armand colin، Paris،.p3

ويؤكد التيجاني على أن تهيئة الوسط الحضري بأنه يراعي الانسجام والتكامل بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين وإهمال المجالات الأخرى ومراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج والخدمات والمرافق وفي نفس الوقت ينبغي تفادي سياسة تمركز رؤوس الأموال في نقاط معينة من الوسط[1] .

وتعتبر التهيئة العمرانية من جهة أخرى أسلوبا جديدا لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة العمراني و يتفاعل معه، وكما سبق ذكره فإن التهيئة العمرانية تتم على مستويات مختلفة، ترمي في معظمها والاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة والوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج إلى تنظيم استخدام الأرض داخل المدينة وبالتالي إعطاء مظهر جمالي ومنظم للمدينة.

2.4. التخطيط الحضري:

يعتبر التخطيط الحضري علم واسع يجمع بين متغيرات عدة، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من أجل توجيه نمو المدينة ومعالجة مشاكلها بما يخدم سكانها ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية، أي أنه عملية توجيه نمو المناطق الحضرية والذي يتحقق من خلاله أهداف اجتماعية واقتصادية، تتجاوز المظهر العام لاستعمالات الأرض الحضرية.

تعتبر عملية التخطيط الحضري من أبرز الوسائل التي اعتمدتها البلدان لمواجهة المشكلات العمرانية وضبط مسار النمو العمراني وتطوير الإطار المعيشي الحضري من خلال استغلال الموارد المتاحة وكذا التسيير العقلاني والمضبوط لقطاعات ومجالات المدينة على المدى القريب أو البعيد.

ويعرف البعض التخطيط الحضري بوصفه جملة من الترتيبات التي تضعها الجماعات المحلية والفاعلون الحضريون على شكل برنامج يهدف لمراقبة المجالات الحضرية على نحو يحقق التوسع العمراني المضبوط .

3.4. التطوير الحضري

من بين الأساليب للتدخل في النسيج العمراني ما يطلق عليه بالترقية العمرانية أو التي قد يطلق عليها التنمية أو التطوير الحضري التي تسعى لمواجهة الوتيرة السريعة لتطور العمران، حيث يكون الهدف منها

[1]–بشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص 83.

ليس وضع مخططات للإعمار وإنما حل المشكلات الاجتماعية والعمرانية والمعمارية للإطار المبني وغير المبني .

يعكس مفهوم التطوير الحضري علم قائم بذاته، كبقية العلوم التجريبية والتطبيقية وكان هذا مع بداية القرن العشرين حيث تصدت معالمه النظرية بعد أن أثبت تعامله عمليا مع أجزاء المدن المتخلفة وطبق أول برنامج له في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1937 .

يشير مفهوم التطوير الحضري على أنه أسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع وعلى الخصوص الحضرية منها كالمناطق الحضرية المتخلفة أو القديمة سواء كانت داخل المدينة أو على أطرافها، وهذا لإحداث تغيرات عمرانية لواقع تلك المناطق وذلك وفق برامج تتحكم في مجموعة من سياساته التي وضعت خصيصا لتحسين الأحوال الاجتماعية والمادية والفيزيقية لسكان المناطق الحضرية المتخلفة حيث يعيشون دون المستوى العام للحياة الحضرية المعاصرة على الرغم من أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من النسج العمراني لمجتمع المدينة الواحدة[1].

وتتمثل أهم العمليات التي يقوم بها التطوير الحضري على مستوى المدينة في[2]:

- المحافظة على الموروث المعماري وتكييفها مع ما يتم استحداثه، مع إعادة تأهيل مرافقها الصحية والخدماتية المختلفة .
- التدخل في المناطق الشعبية والمتخلفة لإعادة تأهيلها وترقية شروط الحياة فيها، من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها والقضاء على ما لا يمكن ترميمه أو الآيل للسقوط.
- إعادة تجديد المناطق المتخلفة وفق مخطط جديد يعيد استغلال الأرض بشكل أمثل بعد هدم وإزالتها كليا أو جزئيا وإعادة بنائها مما يعني إحلال مناطق ومرافق جديدة تماما .
- كل هذه التدخلات والاستراتيجيات تسعى لاتخاذ إجراءات وتدابير بإمكانها أن تسمح بالاستعمال الأمثل للأرض وبما يجعل المدينة تعبر بحق عن تطلعات الإنسان وأماله وخصائصه الإبداعية .

[1] - أحمد بودراع، **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، منشورات جامعة باتنة، 1997، ص 175.

[2] –محمد بومخلوف، **المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد السابع، منشورات جامعة قسنطينة، مارس 2005، ص 10.

خلاصة الفصل:

ومما سبق نستخلص أن مورفولوجيا المدينة تعني تفاعل الشكل مع الوظيفة، مما ينتج عنه المظهر الخارجي أو الهيئة الخارجية للمدينة، وهو ما يمكن استخدامه اليوم في دراسة التاريخ المعماري الحضري لأي مدينة واستخراج مجمل العوامل والمؤثرات التي وقفت وراء تكوين مثل هذه النماذج والأشكال في كل فترة زمنية من حياة المدينة.

تتم دراسة كل هذه التغيرات ضمن مفهوم السكن الذي يطلق على استخدام اسم مورفولوجيا المدينة، والذي يسعى إلى الكشف عن المظهر الخارجي وتحليل عناصره التي من خلالها تشكل البناء الحضري للمدينة.

الفصل الثالث:

جرائم المخدرات وآليات مكافحتها في المدينة

تمهيد

أولا: جرائم المخدرات في المدينة

1- أنواع جرائم المخدرات في المدينة
2- النظريات والاتجاهات المفسرة لجرائم المخدرات
3- أسباب ارتكاب جرائم المخدرات في المدينة
4- الأضرار المترتبة عن جرائم المخدرات في المدينة

ثانيا: مكافحة جرائم المخدرات في المدينة

1-الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لجرائم المخدرات
2- العقوبات المقررة لمكافحة جرائم المخدرات في المدينة
3- آليات وطرق مكافحة جرائم المخدرات في المدينة

خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر جرائم المخدرات في المدينة من أبرز المشاكل والآفات الحضرية الخطيرة التي تمثل تهديدا وانتهاكا لحقوق الأفراد والجماعات، وخروجا عن القواعد الاجتماعية والقانونية، وهناك أدلة كثيرة تشـير إلى ارتفاع معدلاته وتعدد أنماطه نتيـجة الظروف الاجتماعيـة والعوامـل الاقتصاديـة والخصائص والمعطيات الثقافية، والمؤثرات إيكولوجية البيئية، والسياقات التاريخية، ويرتبط هذا الانتشار السريع للجرائم التي ترتكبها عصابات الأحياء بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة في البلاد، بل هو من أبرز اعراض تناقضات البنية الاجتماعية، وعدم قدرتها على الاستجابة لاحتياجات للسكان المتزايدة.

أولا: جرائم المخدرات في المدينة

1. أنواع جرائم المخدرات في المدينة

السلوك الإجرامي يمكن أن يتعلق بالمخدرات بدون القيام بتعاطيها، وذلك عن طريق الإتجار بها بغرض تحقيق المكاسب المادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي[1]:

1.1. الاتجار بالمخدرات:

يلجأ بعض الأفراد إلى الإتجار فقط بالمخدرات وترويجها بين مجموعة من الأفراد بغرض بيعها وتحقيق الربح المادي.

2.1. زراعة المواد المخدرة:

يقوم بعض الأشخاص بزراعة النباتات المخدرة أو التي يصنع منها المواد المخدرة في المناطق النائية والبعيدة عن المراكز الحكومية بغرض بيعها فيما بعد.

3.1. عصابات صناعة المخدرات:

بعض العصابات المنظمة تقوم بصناعة المخدرات وانتاجها بكميات كبيرة بهدف الاتجار بها، وغالباً في هذه الحالة ننتقل من السلوك الإجرامي لفرد إلى مستوى الجريمة المنظمة.

---

[1]–نادية جمال الدين زكي، **الآثار الصحية لتعاطي وإدمان المخدرات بين الحقيقة والوهم**، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، القاهرة، 2005، ص 41.

4.1. التحريض على الجرائم:

يمكن استخدام المخدرات كنوع من المحفزات التي يتم إعطائها لشخص بغرض دفعه للقيام بسلوك اجرمي محدد، مثل الحالات التي تقوم فيها العصابات بإعطاء أحد افرادها المخدرات للقيام بأعمال قتل أو أي نوع أخر من الجرائم يخدم اهداف هذه العصابة.

5.1. جرائم أخرى مرتبطة بالمخدرات:

إعطائها للفتيات دون علمهن من أجل استغلالهن جنسياً وهن تحت تأثير المواد المخدرة، أو يتم استخدامها للقيام بتخدير بعض الأفراد وخطفهم، أو تستخدم في حالات ابتزاز بعض الشخصيات النافذة.

6.1. الادمان والعنف الأسري

يمكن تعريف العنف الاسري بأنه أي تهديد أو اعتداء أو اساءة جسدية أو نفسية أو جنسية موجهة للشريك أو للأطفال أو لكبار السن في الاسرة، ويتمثل السلوك الإجرامي للفرد المتعاطي للمواد المخدرة في التصرف بعدوانية وعنف شديد مع جميع أفراد أسرته حيث أنه:

الاعتداء على أفراد الأسرة: التعامل بشكل عنيف مع الزوجة بالدرجة الأولى ومع باقي أفراد الأسرة، وكثير من الأحيان يلجأ للضرب العنيف لإخضاع أفراد الأسرة لرغباته[1].

7.1. العنف الجنسي:

يترافق عنف المدمن بسلوك جنسي عنيف تجاه الزوجة مع عدم مراعاة مشاعرها وقد تتعرض الزوجة في كثير من الأحيان لما يشبه الاغتصاب من الزوج المدمن.

8.1. التحرش بالأبناء:

فقدان متعاطي المخدرات للوعي والإدراك العقلي قد يجعله يقدم على التحرش أو الاعتداء الجنسي حتى تجاه أطفاله نتيجة غياب الوازع الديني والأخلاقي لديه، وفي كثير من الأحيان لا يذكر ماذا فعل بعد مضي وقت على قيامه بهذا السلوك الإجرامي.

[1]–محمد فتحي عيد، **جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن**، الجزء الأول، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، 170.ص، 1981.

9.1. قتل أحد افراد الأسرة:

الهلوسات والتخيلات التي ترافق المتعاطي للمواد المخدرة قد تدفعه للشك في خيانة الشريك له أو قيام أحد الأبناء بتصرفات لا ترضيه أو الشك في أن أخيه يريد قتله والكثير غيرها من الأوهام، وهذه الهلوسات قد تدفعه في النهاية للقيام بجريمة قتل تجاه أحد أفراد أسرته.

10.1. السرقة من أفراد الأسرة:

حاجة الشخص المدمن للمخدرات تدفعه في كثير من الأحيان للقيام بسرقة الأموال من جميع أفراد الأسرة لتأمين حاجته وشراء المواد المخدرة، لذلك قد تكون الجرائم المرتبطة بالسرقة هي أكثر مظاهر السلوك الإجرامي شيوعاً لمدمني المخدرات[1].

2. النظريات المفسرة للجرائم المخدرات:

إن الحقيقة التي تجمع عليها الدراسات الاجتماعية التي أجريت حول تفسير ظاهرة الجرائم المخدرات، هي أن مشكلة انتشار المخدرات تمثل مشكلة متعددة الأبعاد والمتغيرات، فلا توجد نظرية واحدة أو عامل واحد أو متغير بعينه وتتباين أهميتها من مجتمع لآخر، ومن فرد لآخر، ومع ذلك يمكن تحديد مجموعة من النظريات تتعلق بأسباب حدوث الجرائم المخدرات، ويمكن عرضها كما يلي:

1.2. النظرية الاجتماعية:

اهتم علماء الاجتماع بالأمراض الاجتماعية والسلوك المنحرف، ورأوا أن السلوك الاجتماعي في حد ذاته لا يمكن أن يقال عنه سلوك منحرف أو غير منحرف إلا بتقييم المجتمع له في ضوء مدى التزامه أو خروجه عن المعايير الاجتماعية للسلوك.

ويعتبر الجرائم المخدرات من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر على تقدم المجتمعات ورقيها، كما تؤثر على الحالة الصحية والنفسية للأشخاص المدمنين[2].

أ- **النموذج الوظيفي:** يصنف الوظيفيون في خانة الانحراف باعتباره ظاهرة تزعزع استقرار المجتمع وتخل بتوازنه حيث تؤدي بالأفراد إلى الجريمة تجاه أنفسه (الانتحار) ولتفسير هذه الظاهرة طور"دوركايم"

[1]-كريم ايت يحيى، **جريمة المخدرات وطرق اثباتها**، مذكرة تخرج لنيل الشهادة العليا للقضاء 2007/2004، ص11.

[2]- حسن جلال الحراشة، **إدمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص65.

مفهوم الأنيميا الذي يعبر عن غياب (أو ارتياب) المعايير الاجتماعية وعدم احترامها... من قبل الأفراد أو الجماعات في ظل انعدام الرقابة الاجتماعية.

ب- **النموذج التفاعلي:** ينظر التفاعليون إلى الادمان هم أيضا بوصفه شكل من أشكال الانحراف، غير أنهم يرجعون أسبابه إلى معاني ورمزية التفاعل الاجتماعي بين الفرد والجماعات المحيطة به، ويشير أصحاب هذا الاتجاه إلى مفهوم الوصمة للتعبير عن الاسم أو الصفة أتي يوصف بها الأشخاص المنحرفون أو المهمشون من قبل أولئك غير المنحرفين اجتماعيا، فالوصمة بهذا الشكل تعبير عن تصنيف اجتماعي من خلال لغة الاتصال.

2.2. النظرية البيولوجية:

تعتبر النظريات البيولوجية أولى النظريات التي حاولت تفسير الجرائم المخدرات الضخم والمنظم انطلاقا من ميكانيزمات بيو كيمائية أو فسيولوجية. وشكلت الدراسات الانسانية محور الأعمال المصممة لاختبار النظريات الجينية ذات الصلة بالإدمان في بني البشر، لأنه إذا كان للجينات تأثيرها في الإدمان، فإن أولئك الذين لديهم جزء من المادة الوراثية الخاصة بهم التي توارثوها عن متعاطين، فإن هذا الموروث سيصل إليهم وسيعانون من تلك الحالة وتلك الظروف التي كان عليها آبائهم، ويرى "أمارك" أن هناك عنصرا وراثيا أسريا ذا صلة بالإدمان الكحولي. وقام بحساب إمكانية إدمان المسكرات بين الإخوة المعروف بأنهم من آباء مدمنين، فكانت نسبتهم في الإصابة بالإدمان 21%وبين الأخوات من 05% وبين الآباء 26 %، وبين الأمهات 2%.

3.2. النظرية السلوكية :

تشير العديد من الدراسات المتنوعة حول ظاهرة الجرائم المخدرات على أن العديد من المتعاطين للمخدرات كانوا يعيشون غربة وانعزالية، ويعتقد أن الأسباب المؤدية إلى التعاطي والإدمان هي أسباب مركبة، وغالبا ما تكون ذات صلة متبادلة مع عوامل اخرى[1].

فوفقا للنظرية السلوكية هناك عوامل متعدد خارجية وداخلية تدفع الفرد للإقبال على الجرائم المخدرات منها الأماكن التي تثير رغبة الشرب، المناسبات التي تلعب دور عوامل اشتراطية، الظروف العائلية والمهنية المرتبطة بالتعاطي، العوامل الانفعالية كالقلق والضغط والعوامل المعرفية كانخفاض تقدير الذات، فكلها مميزات قد تدفع الفرد لتعاطي المخدرات بغرض البحث عن الإثارة أو خفض التوتر والضج .

[1] -McGrath and Scarcity، F، youth and Drugs ،**Perspectives on a social problem Illinois**، Scott Forssmann and Company.1970,p2

4.2. مدرسة التحليل النفسي:

جلب فرويدFreudسنة (1905) أنظار الباحثين حول أهمية المرحلة الفمية عند الأشخاص الذين يميلون كثيرا إلى الشرب والتدخين، وانطلاقا من هذه الفكرة جاء تفسير "فرويد" لظاهرة الادمان على الكحول والمخدرات، فيعتبر المخدرات وسيلة من الوسائل التي يستعملها المدمن للتعامل مع الألم، إلى جانب هذا فهو يعتبر المدمنين أشخاصا حدث لهم تثبيت في المرحلة الفمية، كما أنهم يتميزون بنزوة تحطيم الذات، والجنسية المثلية الكامنة "une homosexualité latent" وما استخدامهم للمخدرات إلا وسيلة لإشباع الشهوات الجنسية، كما أنها تعبير عن الحاجة للأمن والمحافظة على الذات في الوقت نفسه[1].

وعليه فإن فرويد يفسر ظاهرة الجرائم على المخدرات في ضوء الاضطرابات التي يعيشها المدمن في طفولته المبكرة، وهي ترجع في أساسها إلى اضطراب علاقة الحب بينه وبين والديه، هذه العلاقة تسقط على المخدر الذي يصبح رمزا لموضوع الحب الأصلي، وهو يتعاطى المخدرات لأنه يجد فيها عونا وسندا مفتقدا يساعده في الحفاظ على التوازن بينه وبين واقعه والإبقاء عليه عند حد أدنى من الاستقرار، وهو كذلك وسيلة علاج ذاتي يلجأ إليها المدمن لإشباع حاجات طفلية لاشعورية، وذلك نظرا لاضطراب نموه النفسي والجنسي وتثبيت الطاقة الغريزية في منطقة الفم، هذه الصفات تظهر بطرق مختلفة على الفرد منها على سبيل المثال الإنسان الذي يعمل على تفادي الشعور بالعجز والسلبية وعدم القدرة على تحمل التوتر النفسي والألم والإحباط التي تخدش نرجسيته، وكل ذلك ناتج عن عدم استطاعة المدمن الوصول إلى الإشباع من خلال القنوات العادية فيلجأ إلى البحث عن الإشباع عن طريق تعاطي المخدرات مما يتولد لديه لهفة مستمرة لتعاطي المخدر الذي يؤدي إلى التخفيف من الحصر أو الحصول على النشوة[2].

ويرتبط الجرائم على المخدرات من جهة النظر النفسية بما يخلفه المخدر والمؤثرات العقلية بالوظائف العقلية والإدراك والتفكير وتأثر الذاكرة، وفقدان الصورة الصحيحة للأشياء نتيجة تراكم وتسارع الأفكار على الذهن. كما أن هذا المنظور يثبت أن الإدمان مرض واضطراب في الشخصية يصاحبها الكثير من المشكلات متفاوتة الخطورة حيث تظهر هنا أهمية الاستعدادات التكوينية للأفراد، وهذا الخلل النفس يبدأ في وقت مبكر مصاحب للنمو النفسي للفرد، وبالتالي تكون هناك القابلية للإدمان وتبدوا مظاهر ذلك فيما يلي[3]:

- ارتفاع الشعور بغياب الأمن وعدم الطمأنينة لدى المدمنين على المخدرات.

---

[1]- عفاف محمد عبد المنعم، **الادمان**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة. مصر،2007، ص85.

[2]- عبد العزيز الغريب بن علي، **ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006، ص70.

[3]- عفاف محمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص 87.

- الشعور بالحاجة إلى الآخرين والاعتماد عليهم والحاجة إلى النجاح لدى المدمنين.
- البيئة المحيطة بالمدمن من النوع غير المتوافق.

3. أسباب ارتكاب جرائم المخدرات في المدينة

1.3. الأسباب الداخلية (الذاتية)

وهذه الأسباب يمكن ردها إلى[1] :

أ. الاستعداد الشخصي

لقد توصل غالبية الأطباء والعلماء في بحوثهم لمعالجة المدمنين على أن السبب الحقيقي للإدمان هو وجود نقص أو لوثة عقلية لدى الشخص تهيأ له الميل إلى تعاطي المخدرات .

إذن فأكثر المدمنين على المخدرات ليسوا في حالة سليمة من الوجهة العقلية فهم على شيء من النقص العقلي حيث أن كامل العقل قد يتعاط المخدرات لكن حسن صحته وسلامة إدراكه تمنعه من الاسترسال والإدمان عليه ويتعاطى هؤلاء الأشخاص المخدرات رغبة في الشعور بالراحة أو السعادة أو التخدير. يمكن القول إن الاستعداد الشخصي لتعاطي أو استهلاك المخدرات أو المؤثرات العقلية لا ينحصر فقط في رغبة الفرد بالشعور بالراحة أو السعادة مدام أنه يضر بالفرد والمجتمع إضافة إلى نفسه هو كشخص مع العلم ان معظم مقترفي الجرائم الخطيرة، بما فيه القتل والاغتصاب كانوا تحت تأثير مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية هذا ما يجعلنا نقول إن مستهلك المخدرات والمؤثرات العقلية يضر بالمجتمع أكثر مما يشعر هو بالراحة أو السعادة أثناء تعاطيه هذه المؤثرات العقلية .

وقد أثبتت الدراسات وجود هذه الصفات لدى المدمنين على المخدرات الصفات التي يرجع مصدرها إلى التأخر في تنمية المحرك النفسي للإنسان، فقد أثبتت دراسة ميدانية لمجموعة من مدمني المخدرات في نيويورك أن أغلب المدمنين بدئوا باستهلاك الماريجوانا (الحشيش) وأن نسبة 10 بالمئة فقط من المدمنين هم الذين شرعوا مباشرة في استهلاك الهيروين .

ب. الاعتبارات النفسية:

إن الإنسان بطبيعته يسعى إلى التخلص من ألم الحياة وينشد الراحة والسعادة هذه الأخيرة التي ترتبط بالسكر والتخدير المتسببة عن تناول المخدر وبذلك تكون حالة التخدر هي السعادة في ذهن المتعاطي للمخدرات كما قد يتناول المخدرات بغرض إشباع غريزة جنسية وذلك بتنشيط الجهاز العصبي وما يتبعه من

[1]– داود علاجية، **ارتباط المخدرات بالإجرام**، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، 2008، ص15.

حالة عكسية من تخدير وإن كان يؤدي إلى ضعف القوة الجنسية في النهاية ويؤدي تكرار تناول المخدرات إلى حالة الإدمان.

ونشير في الأخير أن تناول المخدرات قد يكون نتيجة تعود الشخص لتعاطي مسكنات للألم جراء مرض معين أو نتيجة المحاكاة بين الأشخاص وهنا نطرح مسألة حسن اختيار الأصدقاء ومدى تأثيرهم على الفرد حيث يبرز هنا دور الأولياء في مراقبة المحيط الذي ينشأ فيه أطفالهم[1].

ج. التكوين العضوي

الأمر الذي لاشك فيه أن الشخص يرث بعض الصفات الخلقية لوالديه بل قد تنتقل إليه صفة خلقية لم تكن موجودة في أي من الوالدين ولكن من جد بعيد من أجداده، وذلك كاف لبيان أثر الوراثة في التكوين العضوي ولقد حاول العلماء أمثال " لومبروزو " الإيطالي و"هوتون" الأمريكي والزوجين "كلوك" إثبات أن المجرمين يختلفون في الأوصاف الخلقية عن غيرهم، إلا أن النتائج التي توصلوا إليها لم تكن قاطعة، وأثبت الألماني" أكسز" أن الصفات التي قيل أنها تميز المجرمين عن غيرهم وهذه الصفات تظهر بكثرة في الطبقات التي ينتمي إليها المجرمون.

والاتجاه السائد في الفقه أن التكوين العضوي لا يمكن اعتباره سببا مباشرا للجريمة وإن كان يمكن أن يكون عاملا مساعدا على ارتكابها، فالشخص الوسيم مثلا قد يستغل إعجاب الفتيات الصغيرات به في التغرير بهن وهتك أعراضهن[2].

بالنسبة لظاهرة تعاطي المخدرات فإن التكوين العضوي للشخص قد لا يمكنه من الاستمرار في عمله فترة طويلة تمكنه من الحصول على عائد مادي يحتاجه، الأمر الذي يدفعه إلى تعاطي المخدرات. ولقد أجرى كل من العالم " كارتر" و " باركرسون" و " ماماني" بحثا عن ظاهرة تعاطي الكوكايين في بوليفيا على عينة عشوائية تمثل 50 بالمئة من سكان مئة إقليم من الأقاليم التسعمائة لهضاب بوليفيا فتعين أن 08 بالمئة فقط من الذكور لم يسبق لهم تعاطي الكوكايين، و 11 بالمئة من الإناث لم يسبق لهن تعاطيها .

ولقد أسفرت نتائج البحث أن تحمل مشاقة العمل كان من الأسباب الرئيسية لتعاطي الكوكايين لدى 8 بالمئة من أفراد العينة.

---

[1]–محمد عوض، **قانون العقوبات الخاصة، جرائم المخدرات، التهريب الجمركي والتعدي**، منشئة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 25.

[2]–نصر الدين مروك، **جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقات الدولية**، دار هوما، الجزائر، 2007، ص18.

كما ضمنت اللجنة القومية للمار جوانا إساءة استعمال المخدرات تقريرها الثاني المرفوع لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن أحد الأسباب الهامة لتعاطي المخدرات الأمفيتامين هي زيادة قدرة التكوين العضوي للشخص على تحمل العمل وإنجازه في فترة قصيرة، وضربت مثلا لذلك بسائقي الشاحنات الضخمة الذين يضطرون لعدم النوم لفترة طويلة تصل لعدة أيام، وكذلك طلبة الجامعات والدراسات العليا الذين يستعدون للامتحانات المصيرية[1].

2.3. الاسباب الخارجية:

هي متعددة ومختلفة منها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والظروف الامنية وغيرها وهي تساهم بطريقة أو بأخرى الى ارتكاب جريمة المخدرات.

أ. العوامل الاجتماعية

وتتمثل فيما يحيط بالإنسان من اسرته ومجتمعه فلكل منها أثر كبير وخطير في حاضر الفرد ومستقبله وحياته بصفة عامة، وهذه الامثلة تدل على التأثير السلبي على الفرد في حالة الانهيار العائلي او عدم الاهتمام الاسري .

بالإضافة الى ذلك من الضغوط الاجتماعية وما ينجر عنها كمشكل البطالة الذي يدفع بالشخص المتعاطي مثل هاته السموم كوسيلة لملا الفراغ.

ب. العوامل الاقتصادية

تتمثل هذه العوامل فيما يرتبط بالفرد من الناحية الاقتصادية من حيث العمل والحالة الاقتصادية اجل التعاطي واستهلاكها بحثا عن نسيان الهموم والمشاكل او من اجل المتاجرة والتهريب للمادة المخدرة، والتي تدر عليهم أموالا طائلة ايضا نجد ان الحالة الاقتصادية لشخص ونقصد بها الفقر له، كذا المجتمع كالبطالة التي تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه دول العالم باسره وليس الجزائر فقط، اذ تمس على وجه الخصوص فئة الشباب المقدرة بالملايين سواء باللجوء الى المخدرات من او الغنى وكذلك الوضعية الدولية الاقتصادية مقارنة بالدول الأخرى .

اذ ان الفقر او حتى الغنى الفاحش على السواء يعتبر من اهم العوامل الداعية لتعاطي المخدرات ثم الادمان عليها ومحاولة الحصول عليها باي طريقة كانت ولو كانت غير شرعية كالسرقة والنصب والاحتيال[2].

---

[1]-نصر الدين مروك، مرجع سابق، ص20.

[2]–محمد زكي شمس، **أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي**، ج1، دمشق، ص550.

ج. العوامل الثقافية

وتتمثل في ثقافة المجتمع ومدى تأثيرها بالثقافات الاخرى الاتية من الخارج وذلك مدى ثقافة الفرد واستفادته من الوقت ووسائل الاعلام والعلم.

وكذا مدى تمسكه بالأخلاق والمبادئ وتأثيرها على الفرد والمجتمع ودفعها له نحو الادمان على المخدرات بمختلف صورها، من بينها عدم استغلال اوقات الفراغ بطرق مفيدة من بين العوامل المهيأة لظروف تعاطي المخدرات خاصة بين الاطفال والمراهقين.

وكذلك تأثير وسائل الاعلام والتسلية مثل الصحافة والاذاعة وخاصة السنيما في إحداث جنوح الاحداث الذي يعتبر المقدمة للسلوك الاجرامي، عند الراشد وكذلك يعتبر الجهل من بين العوامل المهيئة للوقوع في فخ المخدرات الخطير وقد اختلف علماء الاجرام بشأن الجهل والتعليم في الانحراف فقال البعض يرى ان الامية من العوامل المؤدية الى السلوك الاجرامي ونذكر ما قال " فيكتور هيقو " من فتح مدرسة استغنى عن السجن .

د. الظروف الأمنية

منها الحروب وما تحدثه من ويلات وألام كما أنه في العشرية الأخيرة ظهر ما يسمى بالعنف الإرهابي والجريمة المنظمة، اللذان يعتبران ذوي صبغة عالمية .

فالإرهاب عنصر من الجريمة المنظمة التي تحتوي على جرائم أخرى كتزوير العملات التهريب بيع الأسلحة والمتاجرة بالمخدرات التي تقودها مافيا عالمية برؤوس أموال مختلفة الجنسيات.

4. الاضرار المترتبة عن الجرائم المخدرات في المدينة

الادمان على المخدرات أي التعود عليه يسبب للمدمن نقص، أي عاهات جسمية وعقلية وخلقية تنتقل الى ذريته والتي كانت محل دراسة الكثيرين ويمكن تلخيص تلك الاضرار فيما يلي :

1.4 . الاضرار التي لها علاقة بالجسم:

أ. اضعاف الجسم بوجه عام

بمعنى ان الادمان على المخدرات يسبب هزال الجسم بشكل ظاهر ويبدو الوجه شاحبا لان المخدرات نوع من السموم، وتناولها بكميات كبيرة تؤدي الى الوفاة او على الأقل تضر بالجسم ضرر بالغا وتفتك به.

ويلاحظ ان خطر السموم يتفاوت بحسب أنواعها، ويعتبر الكوكايين أشدها فتكا بالجسم حتى قيل انه يحرق القوة الجسمية بقوة خارقة[1] .

ويوقف نشاط جميع القوة الحيوية وان كمية منه ادت الى إنقاص وزن مدمن في يوم واحد 5 كغ، ويلي ذلك الهروين والمورفين وتلك الانواع تسمى بالسموم البيضاء، ثم يلي كل هذا الافيون الذي هو ابلغ ضررا من الحشيش اقل تلك المواد المخدرة ضررا فانه يسبب ضعفا جسمانيا ظاهرا.

ب. انحطاط القوة العقلية

يؤثر الادمان على المخ ويصيبه بالضعف والانحطاط والاضطرابات والهذيان وقد يصل بعد فترة من الزمن الى الجنون، وقد اثبتت الاحصائيات بان 10 بالمئة من نزلاء مستشفيات الأمراض العقلية من المدمنين .

ج. ضعف الذاكرة وضعف الادراك

ان التنبيه الناشئ عن تعاطي الافيون يقترن بأوهام وتخيلات تدفع بالشخص عادة للقيام بحركات غير إرادية بل وتجعله أقرب للخمول وعدم الاكتراث .

اما الكوكايين فتعاطيه يؤثر على الجسم فيحدث تهيجا وأوهاما وهذيان يدفع الى إتيان اعمال غير إرادية شأنه شأن الخمور لذلك يكثر ارتكاب الجرائم تحت تأثير الكوكايين، ومن ناحية اخرى فان الادمان يضعف الذاكرة ويفقد الادراك[2].

2.4 . الاضرار التي لها علاقة بالسلوك:

أ. الإكثار من ارتكاب الجرائم

يؤدي فقدان إدراك النتائج عن الادمان الى ارتكاب جرائم الإهمال، كالقتل الخطأ الناتج عن قيادة السيارة في حالة فقدان الوعي من تأثير المخدر، كما تؤدي حالات البطالة والتشرد والتسول الناتج عن الادمان الى حاجة المدمن للمال لشراء المخدرات بثمن مرتفع الى ارتكاب جرائم المال كالسرقة وغيرها .

[1]–محمد عباس منصور، **المخدرات المشروعة وغير المشروعة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 120.

[2]–إبراهيمي محمد العبيد، **آثار الأسرة في الوقاية من المخدرات**، 1990، ص. ص 53.22.

ب. سوء الأخلاق

ان الادمان على المخدرات يصيب المدمن بالانخفاض في مستواه الأخلاقي فيجعله ضعيف الإرادة محبا للذات ميالا للكذب، وفسروا ذلك بأن المدمن عند بدأ التعاطي ينكر ذلك فيكذب، ليتعود بعد ذلك على الكذب في الأمور الأخرى.

ثانيا: مكافحة جرائم المخدرات في المدينة

1- الانعكاسات الاجتماعية الاقتصادية لجرائم المخدرات

1.1. الانعكاسات الاجتماعية الجرائم المخدرات

تشير معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على كافة أنواع المخدرات وفي مختلف المجتمعات أن الجرائم المخدرات له انعكاسات سلبية على الفرد وفي علاقته مع غيره من الأفراد في المجتمع، وعلى إنتاجيته سواء كان عاملاً أو طالباً، لما يطرأ عليه من تغييرات كنتيجة مباشرة للتعاطي:

أ. الانعكاسات الاجتماعية للمخدرات على الفرد

تؤدي المخدرات إلى نتائج سيئة للفرد سواء بالنسبة لعمله أو إرادته أو وضعه الاجتماعي وثقة الناس به، فتجعل منه إنساناً كسولاً ذو تفكير سطحي، يهمل في أداء واجباته، ولا يبالي بمسؤولياته، وينفعل بسرعة ولأسباب تافهة، وذو أمزجة منحرفة في تعاملهم مع الناس[1].

تدفع المخدرات الفرد إلى عدم القيام بمهنته، والافتقار إلى الكفاية والحماس والإرادة لتحقيق واجباته مما يدفع المسئولين عنه بالعمل إلى طرده من عمله وتغريمه غرامات مادية تتسبب في اختلال دخله. وفي هذا المجال أشار العالم وولف Wolf إلى الأثر الاجتماعي للإدمان في تجربته مع ثلاثة من الأطباء العقلين في مدينة Recife بالبرازيل على عدد من متعاطي المخدرات، وقد تبين أن هؤلاء المدمنين كانوا موضع ثقة وانهارت، وقد تأثرت أخلاقهم وكفاءتهم الإنتاجية، وانهارت علاقاتهم بزملائهم، بسبب المخدر، وتحولوا إلى أشخاص يفتقرون إلى الطاقة المهنية، والحماس والإرادة، بالإضافة إلى الإهمال الواضح في مظهرهم ومشاعرهم العدائية تجاه الابن[2].

---

[1]–سلامة غباري، **الإدمان أسبابه ونتائجه وعلاجه دراسة ميدانية**، المكتب الجامعي، الحديث، الاسكندرية، 1999، ص156.

[2]–بن علي الهدية وأحمد بن عبد الرحمن، **السياسة الجنائية لمكافحة ترويج المخدرات في نظم دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة تأصيلية تحليلية تطبيقية مقارنة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2008، ص ص69–70.

يؤدي جرائم المخدرات إلى هبوط مستوى أخلاق متعاطيها، فيؤدي بهم إلى حب الذات، وعدم الشعور بالمسؤولية والاستهتار بالواجب، وضعف الإرادة، وإهمال الواجبات العائلية والتنكر المبادئ الأمانة والشرف.

يسبب الإدمان على المخدرات للمدمن نقائص وعاهات جسيمة، وعقلية، وخلقية، تتنقل غالباً إلى ذريته، فالإدمان له أثر في سعادة الفرد والأسرة وشقائها، وكذلك له ارتباط وثيق بالإجرام، فجريمة ما قد تكون نتيجة لتهيج حادث من تعاطي المخدرات، أو أضطرب عقلي متسبب عن الإدمان المزمن، أو حادث من حالة الفقر التي سببها الإدمان، أو للرغبة في الحصول على المخدر بطريق غير مشروع.

إن متعاطي المخدرات يعطون المثل السيئ لأفراد أسرتهم فهم غالباً ما ينساقون وراء نزواتهم وغرائزهم الأولية التي تحكمها الإرادة أو الظروف العادية، وذلك لانعدام قدرتهم على السيطرة عليها وعلى الدوافع الكامنة في أنفسهم. يمنح المنشط أو المهلوس جرأة غير طبيعية تدفعه إلى التهجم على من هو أكبر منه سناً ومقاماً وإهانته إهانات بالغة[1].

في إطار ما سبق ذكره تتصف شخصية المتعاطي بعدم النضج الاجتماعي وتبدو مظاهرها كما يلي:

- الشخصية الانطوائية حيث يكون الشخص خجولاً، شديد الحساسية، محباً للفراق، يهرب من الناس ومن المجتمعات، لأنه لا يقدر على مواجهتهم، ويحاول اللجوء إلى مادة تزيد الحواجز بينه وبين الناس فيقع في دائرة تعاطي المخدرات.
- الشخصية السيكوباتية التي تأتي أفعالاً لا اجتماعية، ولا أخلاقية، مثل السرقة، القتل، الاغتصاب وغيرها.
- الشخصية القلقة التي تتسم بعدم الصبر، التعجل للأمور، الاستثارة السريعة، وهذه الصفات تعرض صاحبها للوقوع في الخطأ، وارتكاب السلوك المنحرف من خلال التعاطي أو إدمان المخدرات[2].

ب. الانعكاسات الاجتماعية للمخدرات على الأسر

يؤدي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة إلى زعزعة البنية الاجتماعية للأسرة، وتراجع أطر التفاعل الاجتماعي البناء بين أعضائها، تختلف أبعاد تلك الآثار ونتائجها باختلاف عضوية الفرد المتعاطي داخل الأسرة كالأب أو الأم أو أحد الأبناء، وكذلك نوعية مادة المخدر الذي يجري تعاطيه، ومستوى التعاطي وفترته الزمنية [3].

---

[1]–صفوت محمود درويش، **مكافحة المخدرات بالتربية والتعليم**، منشأة المعارف، مصر،1996، ص106.

[2]–أحمد عبد اللطيف، **الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1996، ص71.

[3]-السعد صالح ، **المخدرات والمجتمع**، دار الثقافة للنشر، عمان،1992 ،ص52.

يمثل تعاطي المخدرات عبئاً اقتصاديا شديداً على دخل الأسرة، فتسوء حالتها المعيشية من جميع النواحي، وقد يؤدي ذلك إلى انحراف بعض أفراد الأسرة، ويكون الوالد في هذه الحالة نموذجاً سيئاً لأسرته، سواء من ناحية أخلاقه، أو علاقاته المشبوهة بالمدمنين ذوي الأخلاق الشاذة، إضافة إلى انزلاق أحد أفراد الأسرة إلى نفس الهاوية التي انحدر إليها رب الأسرة، وهي الإدمان خاصة الأطفال الذين ينشأ لديهم شعور بعدم المسؤولية وتقدير الواجب حيال أسرهم بل حيال المجتمع.

لا يقتصر تعاطي المخدرات على التشوه المادي للأسرة فحسب، بل يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، وزيادة المشاكل بين الزوجين والتي تنتهي بالأسرة إلى الدمار والخراب. بمعنى آخر فإن المتعاطي مثلما يتأثر بالبيئة المحيطة به، فأنه يؤثر فيها أيضاً، وتتغير حالته الصحية والعقلية إلى الأسوأ، ولا يكون في حالة صحية أو عقلية تسمح له أن يرعى أبناءه، ويعجز عن تنشئتهم التنشئة السليمة سلامة غباري، كما تنعكس حالات تعاطي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة على علاقاتهم الاجتماعية، حيث يسودها تحديد للتفاعل الاجتماعي معهم، ونفور منهم، ونبذ لهم، ومحايدة الاختلاط بهم من قبل الأقارب والجيران والأصدقاء، بسبب سمعتهم السيئة لتعاملهم مع المخدر وما يفرزه من أنماط سلوكية سلبية، فضلاً على نظرة المجتمع المحلي إلى زمرة المتعاطين فهي تختلف من فرد لأخر كأن ينظر إلى المتعاطي على أنه مريض معدي بحاجة للعلاج أو إنسان شاذ يمكن أن يتوب، أو أنه أنموذج اجتماعي سيء، أو أنه مصدر سوء ورفيق سوء، أو أنه إنسان ملوث يجب أن ينبذ ويؤنف [1].

ج. الانعكاسات الاجتماعية للمخدرات على المجتمع

إن المخدرات وإدمانها يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة باتت تهدد أمن المجتمع وسلامته، بل أصبحت خطراً داهماً يجتاح الإنسانية جمعاء، وتنعكس آثارها على المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية؛ يمكن تحديد الانعكاسات الاجتماعية للمخدرات على المجتمع في المسائل التالية:

- **انتشار الجريمة والانحراف:**

يعد إدمان المخدرات من الموضوعات التي ترتبط بالسلوك الإجرامي، وذلك من ناحيتين، الناحية الأولى، أنه جريمة في حد ذاته يعاقب عليها القانون، ومن ناحية أخرى أوضح عدد لا بأس به من البحوث والإحصاءات أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والأفعال التي يجرمها القانون، كجرائم القتل والاغتصاب والسرقة المزيد من المواد النفسية الأخرى كالكحوليات.

[1]–السعد صالح، مرجع سابق، ص53.

الانحدار الخلقي والاجتماعي والتشرد والزنا واللواط وكافة الممارسات الجنسية من الاعتداء على المحارم. وبذلك يمكن القول إن الجرائم الناجمة عن المخدرات هي جرائم مركبة تنشئ مضاعفات إجرامية خطيرة على المجتمع[1].

إن انعدام دخل المتعاطي نتيجة لبطالته وعجزه عن سد احتياجاته، فإن النتيجة الحتمية لذلك أن يتعرض المتعاطي لارتكاب الجريمة في بعض أشكالها وصورها كالنصب أو الاحتيال أو خيانة الأمانة، وفي هذه الحالة من الضروري أن يتعرض أصحابها للتدهور الخلقي، والاجتماعي، والتفكك الأسري، كالزنا، والطلاق، وتعدد الزوجات، وإهمال الأبناء، وتعاطي المخدرات.

بالرغم من أن المخدر يعتبر نتيجة للتدهور الأخلاقي، إلا أنه في نفس الوقت يعتبر سبباً لهذا التدهور في القيم، وذلك نتيجة لعدم القبول الاجتماعي للمتعاطي كسلوك غير محترم في بعض الأوساط الاجتماعية، فالمتعاطي يضطر إلى ارتياد الأماكن والأوساط السيئة حتى يتوفر له المخدر، ومن ثم يحتفظ بذوي السلوك السيئ والسيرة الشائبة.

- **العداوة والبغضاء بين الناس:**

إن تعاطي المخدرات يعد سبباً مباشراً لوقوع العداوة والبغضاء بين الناس حتى الأصدقاء منهم، لأن المدمن حينما يسكر ويفقد العقل الذي يمنع من الأقوال والأفعال التي تسئ إلى الناس، يستولي عليه حب الفخر الكاذب والكبر، ويسرع إليه الغضب بالباطل مما يدفع إلى ألوان من البغضاء والعداوة بين المتعاطي وعامة الناس، فينشأ القتل وإفشاء الإسرار وهتك الإعراض، وهذه أسقام اجتماعية تؤذي المجتمع وتورده شر مورد[2].

2.1. انعكاسات الاقتصادية لجرائم المخدرات :

إن ظاهرة المخدرات لها جانبها الاقتصادي، وهو على قدر كبير من الأهمية، بالنسبة للفرد من ناحية، والمجتمع من ناحية أخرى:

[1]–محمد هلال ناجي، **إدمان المخدرات رؤية علمية واجتماعية**، دار المعارف، القاهرة،1999، ص91.

[2]–ميساء كمال، **أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني في حدوث الجريمة (دراسة في جغرافية الجريمة)**، بحث مقدم ضمن مساق جغرافية الجريمة، فلسطين،2010، ص28.

أ. الانعكاسات الاقتصادية لتعاطي المخدرات على الفرد:

إذا نظرنا إلى أثر المخدرات على الفرد من الناحية الاقتصادية سنجد أن الفرد المدمن قد بدأ في تعاطي المخدرات مجاناً لأول مرة، أو مجاملة لصديق، أو حباً للاستطلاع، أو رغبة في تسكين بعض الآلام، وبعد ذلك يبدأ في دفع الثمن مقابل الحصول على المادة المخدرة، وفي كل يوم يزيد من الجرعة التي يأخذها، وبالتالي يزيد الثمن الذي يدفعه مقابل الحصول على المواد المخدرة، حتى يأتي الوقت الذي يجد المدمن نفسه بلا مال يضطر إلى بيع كل ما يملكه مقابل الحصول على المادة التي يتعاطاها.

كما أن التعامل بالمخدرات تعاطياً أو ترويجاً من شأنها أن تضعف النفس البشرية، وتصيبها بالأمراض مما يجعلها غير منتجة ومتأخرة دائماً عن العمل الذي يعد بمثابة وسيلة لكسب العيش.

وقد دلت نتائج البحوث التي أجريت أن تعاطي المخدرات وإدمانها يؤثر على إنتاجية الفرد في العمل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تناقص إنتاجية المتعاطي، والمقصود هنا بالإنتاجية مقدار ما ينتجه الشخص في وحدة زمنية معينة.

والأثر الثالث من الانعكاسات المترتبة على تعاطي المخدرات اقتصاديا على المستوى الفردي هو تزايد قابلية المتعاطي للوقوع في الحوادث، بحيث يتسبب ذلك في إصابة العملية الإنتاجية نفسها بخسائر جسيمة ناجمة عن حدوث هذه الحوادث كحدوث تلف في آلات الإنتاج، إلا أنه في حالات أخرى قد تصاب العملية الإنتاجية بخسائر أكثر جسامة مثال ذلك حالات التعاطي والإدمان بين عمال الصناعة، وبوجه خاص العمال المهرة في ميدان الصناعات الثقيلة [1].

ب. الانعكاسات الاقتصادية لتعاطي المخدرات على المجتمع:

من أخطر أضرار المخدرات تأثيرها السلبي على اقتصاديات المجتمع، نظراً لتكلفتها الباهظة التي تقع على موارد المجتمع، فضلاً عن إعاقتها نموه وتقليلها من فاعلية التوجهات الكبرى التي ينبغي أن تستحوذ على مسيرته. إن أهم مظاهر الخسائر الاقتصادية للمخدرات هي تلك المبالغ التي تنفق عليها، فإذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي تستهلك فيه، فإن معنى ذلك إضاعة جزءاً من الثروة القومية المتمثلة في الأرض التي كان من الممكن استثمارها في زراعة ما هو أنفع للمجتمع من المخدرات، وفي الجهد البشري الذي يستهلك في زراعتها وتصنيعها، فعلى سبيل المثال بلغت المساحة المخصصة لزراعة الخشخاش الذي يستخرج منه الأفيون وبالتالي الهيروين في لبنان أربعة آلاف هكتار في عام 1985م، فلقد قام الزراعيون في

[1]–مصطفى سويف، **المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية**، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1996، ص170.

منطقة بعلبك بنزع شجيرات التفاح وغيرها وبادرا بزرعها خشخاشاً، حيث أن زراعة الخشخاش هناك تعتبر مجزية لصلاحية التربة الزراعية هذا فضلاً عن الأرباح الطائلة التي تحققها هذه الزراعة .

ومن المظاهر الأخرى للخسائر الاقتصادية، ما ينفق على تجارتها وتهريبها أو جلبها إلى المجتمع من مصادر خارجية ، حيث أن ذلك يستهلك مبالغ كبيرة تخرج من المجتمع مما يشكل خسائر للاقتصاد القومي لأنها تظل خارج قنواته، فالدولة تنفق أموالاً لا حصر لها في مكافحة المخدرات كان من الممكن أن تستخدم في بناء المصانع، أو إقامة المستشفيات أو تشييد المشروعات التي تفيد سكان المجتمع، وكذلك الأفراد المدمنين الذين يتعاطون المخدرات يصبحون غير قادرين على الإنتاج، لا يستطيعون العمل، أو القيام بأي شيء مفيد لأنفسهم أو مجتمعهم، وهم في نفس الوقت يحتاجون إلى المال لشراء المخدرات التي يرتفع ثمنها يوماً بعد يوم، وهنا يصبح المتعاطي غير قادر إعالة نفسه، أو القيام بأعبائه المالية تجاه أولاده وأهله[1]

ج. الانعكاسات الاقتصادية لتعاطي المخدرات على الدولة :

والمخدرات لها تأثير بالغ الخطورة على الناحية الاقتصادية للبلاد، فهي السبب الرئيسي وراء ارتفاع سعر الدولار، ولها دخل كبير في انتشار البطالة وقلة الإنتاج، كما أن انتشار تجارة المخدرات يترتب عليها تهريب العملة الصعبة خارج البلاد، فتقل كميتها ويزداد الطلب عليها، وتتجه إلى مزيد من الارتفاع، والذي ينعكس بدوره على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

يمثل تعاطي المخدرات عبئاً كبيراً على الدخل القومي للدولة، إذ أن المخدرات التي تهرّب من الخارج تقدر بمئات المليارات، وهذا يعني أن الأموال التي تتسرب من الخارج يحتاج لها جميع أفراد الشعب ويجب أن تستثمر في قطاعات حيوية تعود على الدولة بمردودات ضخمة يكون لها الأثر المباشر في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وأخيرا يأتي بند رئيسي آخر للآثار الاقتصادية وهو ما يتمثل في المبالغ التي تنفقها الدولة والمؤسسات المختلفة على مجموعة الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية التي تقدم لعلاج الإدمان، وإجراءات التأهيل والاستيعاب الاجتماعي، وبرامج التوعية بجميع مستوياتها، ومما لا شك فيه أن هذه المبالغ التي تنفق في غير النواحي غير الإنتاجية، كان يمكن أن توجه للاستثمار في عمليات الإنتاج لتعود على المجتمع بالفائدة، بدلاً من أن تضيع بهذه الكيفية، وهذه جميعاً أبواب للإنفاق تنهض بها وزارات الصحة والشئون الاجتماعية أساساً.

[1]- مصطفى سويف، مرجع سابق، 171.

وهكذا يتضح لنا الآثار الخطيرة للمخدرات سواء على البعدين الاجتماعي أو الاقتصادي، حيثُ لا يمكن لنا أن نفصل الأثر الاجتماعي عن الأثر الاقتصادي فكلاهما مكملان لبعضهما البعض ومن هنا يجب أن تتضافر الجهود المشتركة ذات الرؤى الديناميكية في معالجة تعاطي المخدرات اعتماداً على التعاون والتنسيق الوثيق بين المؤسسات والوزارات ذات الصلة بالشأن، من أجل وضع الخطط العلاجية للمتعاطين في الإسهام في بناء واقع اجتماعي مستقر يعيش جميع أبناؤه بأمن واستقرار بعيداً عن أي مؤثرات أو شوائب من شأنها أن تعكر صفو حياتهم، أو تسهم في خلق مزيداً من الفوضى الاجتماعية والاقتصادية يكون لها الأثر السلبي على حياتهم الأسرية أو واقعهم المعاش[1].

2. العقوبات المقررة لمكافحة جرائم المخدرات المدينة

لقد نص المشرع الجزائري على أنواع العقوبات التي تطبق على من تثبت إدانته في أي جريمة من جرائم المخدرات بموجب القانون رقم 04-18، فالمشرع كما وضع مواد تجرّم الأفعال المتعلقة بالمخدرات، من تعاطي وحيازة وغيرها، فقد خصها بالمقابل بعقوبات تختلف حسب درجة خطورة كل فعل من الأفعال المتعلقة بمجال المخدرات، إذ نجده قسم هذه العقوبات إلى عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية، ولبيان ذلك سنتناول هذه العقوبات وفق التقسيم الآتي[2]:

1 -العقوبات المقررة بالنسبة للشخص الطبيعي:

- **العقوبات الأصلية:**

تنص المادة 05 قانون عقوبات جزائري على العقوبات الأصلية مقسمة حسب معيار وجسامة الجريمة، بمعنى جنايات وجنح ومخالفات، ولقد صنّف المشرع جرائم المخدرات في القانون رقم 04-18 إلى جنح وجنايات كما سبق بيانه، وسنتناول فيما يلي العقوبات المقررة لكل من الشخص الطبيعي والشخص المعنوي[3].

*** جرائم الجنح:**

---

[1]-مصطفى سويف، مرجع سابق، ص171.

[2]-صبحي محمد أمين، **جرائم المخدرات في الجزائر وفق قانون 04-18**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، قسنطينة، الجزائر،2013، ص132.

[3]-فوزي جيماوي، **السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، بن عكنون، 2012-2013، ص 79.

-عقوبة الاستهلاك والحيازة: إن الاستهلاك الشخصي والحيازة للمخدرات والمؤثرات العقلية نصت عليها المادة 12 من القانون 04-18 هي:

- الحبس من شهرين إلى سنتين.
- الغرامة من 5000دج إلى 50.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما تنص المادة 13 من نفس القانون على عقوبة الحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وغرامة من 100.000دج إلى 500.000دج. وذلك بالنسبة لجنحة تسليم أو عرض بطريقة غير مشروعة مخدرات أو مؤثرات عقلية على الغير بهدف الاستعمال الشخصي.

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا تم التسليم أو العرض على قاصر أو معوق أو شخص يعالج بسبب إدمانه أو في مراكز تعليمية أو تربوية أو تكوينية أو صحية أو اجتماعية أو داخل هيئات عمومية (المادة 13 فـ02 قانون 04-18)[1].

-عرقلة أو منع الأعوان المكلفين بمعاينة جرائم المخدرات: الحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000دج إلى 200.000دج (المادة 14 من القانون 04-18).

-تسهيل الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

-التصرف في العقاقير المخدرة لغير الغرض الشرعي.

-الحبس من خمس (5) سنوات إلى خمسة عشر (15) سنة وبغرامة من 500.000دج إلى 1.000.000دج (المادة 15 قانون 04-18).

*** جرائم الجنايات:**

- الاتجار بالمخدرات في إطار جماعة إجرامية منظمة.
- تسيير وتنظيم أو تمويل التعامل بالمخدرات.

-استيراد وتصدير مخدرات أو مؤثرات عقلية.

-زراعة المخدرات.

العقوبة الأصلية بخصوص هذه الجنايات هي السجن المؤبد طبقا لنص (المواد 17 ف أخيرة، 18من القانون 04-18).

ويعاقب على الشروع في هذه الجرائم بالعقوبات ذاتها المقرّرة للجريمة المرتكبة (المادة 17 فـ02 قانون 04-18).

[1]-صبحي محمد أمين، المرجع السابق، ص132.

- **العقوبات التكميلية:**

إن العقوبات التكميلية قد نص عليها المشرع الجزائري في المادة 9 قانون عقوبات جزائري، أما بخصوص جرائم المخدرات فقد نص المشرع الجزائري على العقوبات التكميلية الأتية بيانها في حالة الحكم بالإدانة وهي [1]:

أ-العقوبات التكميلية الإلزامية:

نص القانون 04-18 على ثلاث عقوبات تكميلية إلزامية بموجب المواد 32-33-34 منه وهي:

- مصادرة النباتات والمواد التي لم يتم إتلافها أو تسليمها إلى هيئة مؤهلة قصد استعمالها بطريقة مشروعة.
- مصادرة المنشآت والتجهيزات والأملاك المنقولة والعقارية الأخرى المستعملة أو الموجهة للاستعمال قصد ارتكاب الجريمة أيا كان مالكها، إلا إذا أثبت أصحابها حسن نيتهم.
- -مصادرة الأموال النقدية المستعملة في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو المتحصل عليها من هذه الجرائم، دون المساس بمصلحة الغير حسن النية.

ب-العقوبات التكميلية الاختيارية:

نص عليها المشرع الجزائري في المادة 29 من القانون 04-18 وهي[2]:

- المنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت الجريمة بمناسبتها لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات.
- المنع من الإقامة وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات.
- سحب جواز السفر وكذا سحب رخصة السياقة لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات.
- المنع من حيازة أو حمل سلاح خاضع للترخيص لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات.
- مصادرة الأشياء التي استعملت أو كانت موجهة لارتكاب الجريمة أو الأشياء الناجمة عنها.

---

[1]-علجيه داود، **ارتباط المخدرات بالإجرام**، مذكرة تخرج المدرسة العليا للقضاء، وزارة العدل، الجزائر، جانفي 2008، ص، ص 23-24.

[2]-صبحي محمد أمين، المرجع السابق، ص134

- الغلق لمدة لا تزيد عن عشر (10) سنوات بالنسبة للفنادق والمنازل المفروشة ومراكز الإيواء والحانات والمطاعم والنوادي وأماكن العروض أو أي مكان مفتوح للجمهور أو مستعمل من قبل الجمهور، حيث ارتكب المستغل أو شارك في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون[1].

2. العقوبات المقررة بالنسبة للشخص المعنوي:

تطبّق على الشخص المعنوي الذي يرتكب جرائم الفساد عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية.

- **العقوبات الأصلية:**

طبقا لنص المادة 25 من القانون رقم 04-18 فإنه يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في المواد من 13 إلى 17 من هذا القانون بغرامة تعادل خمس (5) مرات الغرامة المقررة للشخص الطبيعي [2].

أما بالنسبة لجنايات المخدرات التي يرتكبها الشخص المعنوي، والمنصوص عليها في المواد من 18 إلى 21 فيعاقب الشخص المعنوي بغرامة تتراوح من 50.000.000دج إلى 250.000.000دج.

وترجع العلّة من وراء تشديد المشرع الجزائري في الغرامة على الشخص المعنوي دون العقوبة السالبة للحرية، فيعود لكون المشرع قد حاول الموازنة بين العقوبات المقررة للشخص الطبيعي المدان عن جرائم المخدرات والمتمثلة في العقوبة السالبة للحرية والأخرى ذات طابع مالي، ولما كانت الأولى لا يمكن تطبيقها على الشخص المعنوي، فقد رأى أن مقتضيات مبدأ المساواة تتطلب مضاعفة مبالغ الغرامة المحكوم بها على الشخص المعنوي.

- **العقوبات التكميلية:**

بالّرجوع لنص المادة 25 فقرة أخيرة السالفة الذكر نجد أن القانون 04-18 قد نص على الحكم بعقوبة حل المؤسسة أو غلقها مؤقتا لمدة لا تفوق خمس (5) سنوات[3].

---

[1]-فوزي جيماوي، المرجع السابق، ص32.

[2]-فوزي جيماوي، المرجع السابق، ص 40.

[3]-صبحي محمد أمين، المرجع السابق، ص137.

3. آليات وطرق مكافحة جرائم المخدرات في المدينة

1. التدابير الوقائية:

تتجلى التدابير الوقائية المتخذة لمواجهة آفة المخدرات بصفة عامة واستهلاكها بصفة خاصة في عدة وسائل تساهم بشكل فعال في توعية فئة الشباب لتجنب أخطارها المميتة، ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

- **الأسرة:** تقوم بحماية الأفراد من الانحراف والتوغل في عالم المحظورات والمحرمات بما فيها المخدرات، إذ على الآباء تعريف أبنائهم بكل المخاطر الناجمة عن تناول المخدرات، وعدم تجريبها كونها تؤثر على نفسية الشخص وكيان المجتمع.
- **المسجد:** له أهمية خاصة، وذلك من خلال الدروس والإرشادات، والدعوة للابتعاد عن كل المحرمات منها المخدرات.
- **المدرسة والجامعة:** وذلك بتخصيص مناهج مدرسية تتطرق إلى مختلف الآفات الاجتماعية ومدى تأثيرها سلبا على المجتمع، والتركيز على موضوع المخدرات باعتباره مشكلة العصر الحالي، وأيضا إقامة أيام وملتقيات وندوات دراسية متعلقة بموضوع المخدرات على المستوى الوطني والدولي.
- **وسائل الإعلام:** تساهم كذلك في مكافحة استهلاك المخدرات والتقليل من طلبها.
- **التعاون الدولي:** والذي يعد من أهم الاستراتيجيات الناجعة في مكافحة المخدرات، وفي هذا الصدد أبرمت الجزائر والمغرب اتفاقية ثنائية لمكافحة هذه المواد السامة التي تتعلق بالتعاون الثنائي والإداري في مجالات البحث، بالإضافة إلى اتفاقية جماعية بين دول المغرب العربي لمكافحة المخدرات.

2. التدابير العلاجية:

يتم اللّجوء إلى التدابير العلاجية في حالة عدم نجاح التدابير الوقائية السالفة الذكر، وذلك مع بعض الأشخاص نتيجة خلل أو تقصير في الالتزام بها مما يؤدي بوقوع الأشخاص ضحايا المخدرات.

وحتى تكون لهذه التدابير فعالية لابد أن تخضع لأحد الأمرين هما: الإقناع بالخضوع للعلاج، وتحسين الخدمات العلاجية، فالأول إجراء علاجي يتخذ ضد المدمنين والمستهلكين للمخدرات، والثاني يقصد به تطهير جسم المدمن من المخدرات وإزالتها عن طريق انتزاعه عن الاعتماد العضوي على المخدر حتى يدخل في إطار علاجي متكامل يؤدي إلى شفائه نهائيا، وهذا ما نصت عليه المادة 02 من القانون رقم 04-18

[1]-سهام بن عبيد، **جريمة استهلاك المخدرات بين العلاج والعقاب**، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة-، 2012-2013، ص49.

فيما يخص العلاج بقولها: " العلاج من الإدمان يهدف إلى إزالة التبعية النفسانية الجسمانية تجاه مخدر أو مؤثر عقلي"[1].

وبالرّجوع للقانون الجزائري رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية نلاحظ أنه تضمّن مصطلحي الوقاية والعلاج، وقرّر في هذا المجال مبدأين، مبدأ عدم ممارسة الدعوى العمومية، أي انعدام المتابعة الجزائية، ومبدأ الإعفاء من العقوبة، وهذا خير دليل للتشجيع على الخضوع للعلاج من جهة، وإعطاء فرصة لمستهلكي المخدرات في إثبات سعيهم للتخلص من الإدمان، كما منح ذات القانون لقضاة التحقيق وقضاة الحكم سلطة إلزام الأشخاص بالخضوع للعلاج المزيل للتسمّم في حالة إثبات الخبرة الطبية أن الحالة تستوجب العلاج، بالإضافة إلى أن القانون رقم 04-18 قد حدّد الهيئات التي تتولى اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية وهي الضبطية القضائية (شرطة، درك، جمارك)، النيابة العامة، جهات التحقيق، المحكمة، الأطباء، الخبراء المختصين في معالجة الإدمان ومتابعته، مراكز العلاج الطبي، مراكز الرعاية التربوية الاجتماعية، ومراكز إعادة التأهيل الاجتماعي[2].

خلاصة الفصل

تعتبر جرائم المخدرات من أهم المشكلات الحضرية والاجتماعية في المدينة الجزائرية ذات الأبعاد والتعقيدات المتعددة، وخلاصة القول يمكننا أن نضيف بناء على ما سبق ذكره، أن الشخص الذي يتعاطى المخدرات هو شخص انحرف عن المسار السوي في مرحلة ما من مراحل تكوين شخصيته، وهو شخص لم يتدرب على مهارات مواجهة الضغوط المتعلقة بالمشاكل التي تعترض حياته، بالإضافة إلى فشله في التعامل مع انفعالاته وتحمل الإحباط بشكل مقبول ومناسب للوضعيات التي تعترض مسار حياته، إن لجوء الفرد إلى تعاطي المخدرات يدل على فقدان الفرد للكثير من المهارات والقدرات اللازمة للتعامل مع نفسه ومع الآخرين.

[1]-سهام زولي، **جريمة استهلاك المخدرات بين العقوبة والتدبير في ظل التشريع الجزائري**، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، 2012-2013، ص21.

[2]-سهام زولي، المرجع السابق، ص152.

الجانب الميــداني

الفصل الرابع

عرض وتحليل وتفسير البيانات وعرض النتائج:

تمهيد

أولا: البيانات الشخصية (خصائص عينة الدراسة)

ثانيا: بيانات مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة

ثالثا: نتائج الدراسة في ضوء تحليل بيانات مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة

تمهيد:

وبعد أن تم تناول الجانب النظري للدراسة كان لابد من النزول الميداني للتأكيد أو نفي ما توصلت إليه الدراسة، وسنحاول في هذا الفصل بيان اهم الإجراءات الميدانية التي اتبعناها في هذه الدراسة. ومن أجل الحصول على نتائج موضوعية، قمنا بتوزيع 30 استبانة على ساكنة حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز بمدينة بسكرة مكونة من ثلاث محاور، وتم استرجاعها وبعد ترتيبها وتصنيفها، قمنا بتفريغها في جداول والتعليق عليها، وتحليلها للحصول على نتائج الدراسة.

أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الأول:

التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الشخصية (خصائص عينة الدراسة):

الجدول رقم -03-: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة%
أقل من 18	05	%16.67
]19- 25[	11	%36.67
[26 – 32[	09	%30
[33 – 39[	04	%13.33
40 فما فوق	01	%3.33
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان

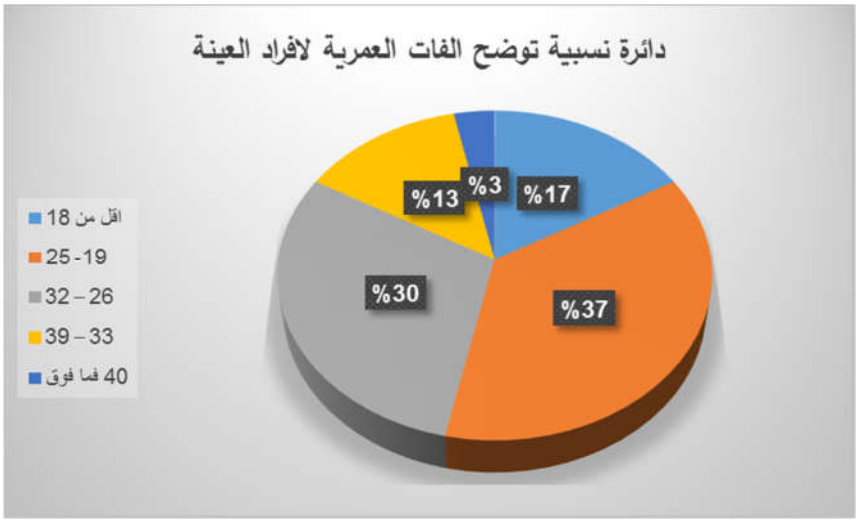

شكل رقم: 01 يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير السن

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

من اعداد الباحثة

يظـــهر كـــلا مـن الجـدول والشـكل توزيـــع أفـراد العينـــة حسـب العـمر، حيـث نلاحـظ تركـز كبيـــر 36.33% بعـدد (11مفردة) من افراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية] 19- 25] وهي تأتي في المرتبة الأولى أي مرتفع نسبيا مقارنة بالفئات الأخرى، وهي الفئة التي التقينا بها في الحي، ثم تليها الفئة العمرية]26 – 32] بتركز معتبر بنسبة 30%بعدد (09 مفردة)، ثم تركيز أقل كـلا من: الفئة العمرية الأقل من 18 بنسبة 16.67%بعدد (05 مفردة) ، بعده الفئة العمرية] 33 – 39] وهي بنسبة 13.33% بعدد (04 مفردة)، وفي الأخـير تأتي الفئة العمريـة 40 فمـا فوق بنسبـة 3.33% بعـدد (1 مفردة) وهي الفئة الأقل نسبة مقارنة بالفئات الأخرى، وهي الفئة الأقل تجاوبا معنا في دراستنا، هذا ما يشير توزيع أفراد العينة إلـى تركيـز كبير فـي الفئـة العمريـة] 19- 25] (36.33%) والفئـة العمريـة]26 – 32] (30%) سواء كانوا ذكورا أم إناثا، هذا ما يفسر أن هذه الفئة تنتشر بشكل كبير في الأحياء قيد دراستنا، إضافة إلى أنها الفئة الأكثر تجاوبا معنا في هذه الدراسة بالنسبة لأفراد عينة البحث. أما انخفاض عدد المبحوثين في الفئة العمرية 40 فما فوق هذا ما يفسر ان هذه الفئة لم تتجاوب معنا أثناء إجراء الدراسة الميدانية بالأحياء.

وعلى هذا يمكن الاستنتاج بان غالبية أحياء الدراسة تقع ضمن الفئة العمرية] 19-25] و]26 – 32] وهذا يعود إلى التركيب السكاني للأحياء حيث تحتل الفئة العمرية الشابة النصيب الأكبر منه.

الجدول رقم -04-: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار(ت)	النسبة %
ذكر	13	%43.34
أنثى	17	%56.67
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان

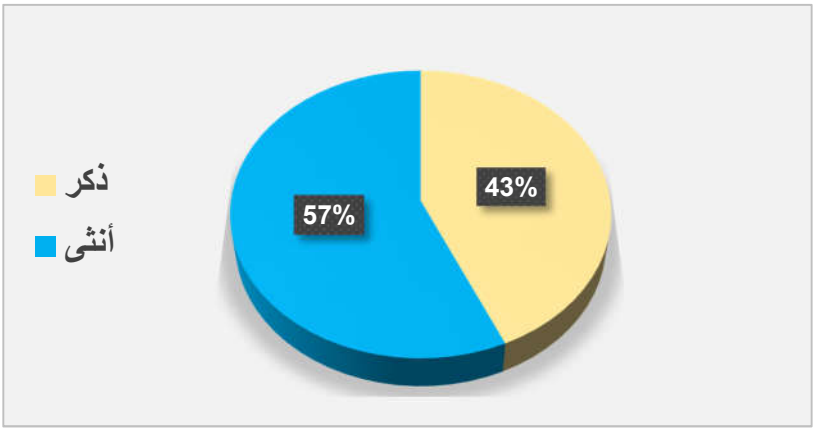

شكل رقم 02 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04 من اعداد الباحثة

يمثل كلا من الشكل والجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المتعلقة بجنس أفراد عينة البحث، حيث نلاحظ من خلاله ان نسبة الذكور قدرت بـ: 43.34% بتكرار (13مفردة) مقارنة بنسبة الاناث التي قدرت بـ: 56.67% بتكرار (17مفردة)، حيث تظهر البيانات المرتبطة بالجنس أن أغلب مفردات العينة كانت اناث، هذا راجع إلى أن فئة الاناث هي الأكثر استجابة وتواصل وتفاعل مع الباحثة وهذا بسبب حساسية الموضوع، وصعوبة إقناع الذكور للإجابة على أسئلة الاستمارة.

الجدول رقم-05-: يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	التكرار(ت)	النسبة %
أمي	02	%6.67
ابتدائي	02	%6.67
متوسط	07	%23.33
ثانوي	07	%23.33
جامعي	12	%40
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان

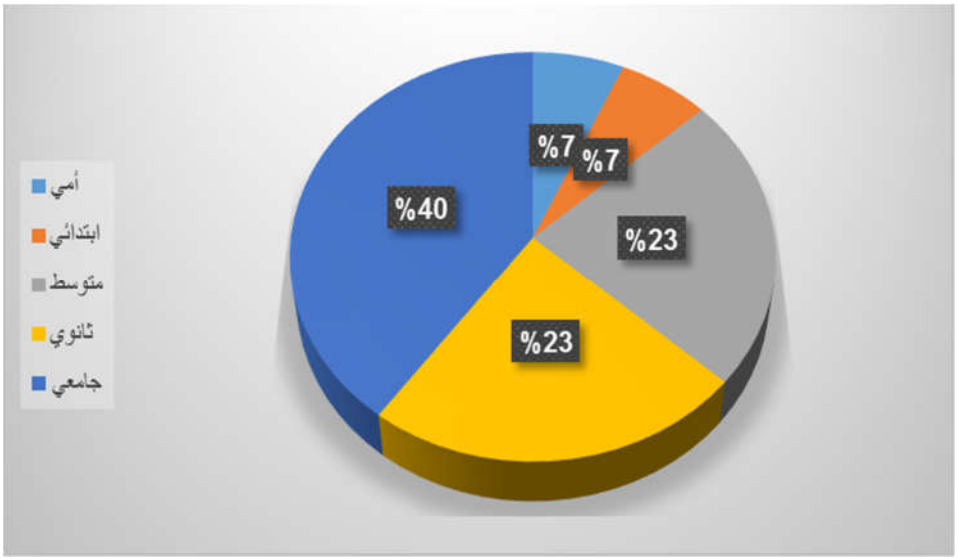

شكل رقم 03: يوضح توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05

من اعداد الباحثة

يمثل كلا من الشكل والجدول الإحصائيات المتعلقة بالمستوى التعليمي لأفراد العينة (المبحوثين)، حيث تبين أن أغلبية من لديهم المستوى الجامعي كانوا بنسبة 40% أي بعدد (12 مفردة) من أفراد العينة وهم أفراد حاصلون على شهادة جامعية وتأتي في الدرجة الأولى، ثم تليها كلا من نسبة المستوى الثانوي والمستوى المتوسط بنسبة تقدر بـ: 23.33% بعدد (07 مفردة) في حين أن نسبة الأمي ونسبة المستوى الابتدائي بنسبة 6.67%حيث بلغ عددهم (02 مفردة). هذا يؤكد توزيع أفراد العينة إلى مستوى تعليمي مرتفع نسبيا هذا ما يعكس المستوى الاجتماعي لأغلبية أفراد مجتمع البحث بالنسبة لهذا المتغير.

إن معرفة المستوى التعليمي تساهم في تكوين الخصائص التي تميز مجتمعا عن آخر، فهو يعكس الخلفية التعليمية والثقافية السائدة في كل حي قيد الدراسة، كما يمكن أن يعطي مؤشرا على الوضع الوظيفي والاقتصادي للسكان في أحياء الدراسة الميدانية، ويلعب التعليم دورا مهما في ضبط السلوكيات السلبية ويعتبر عاملا مساهما في انخفاض مستوى الجريمة بأنواعها وخاصة جرائم المخدرات على وجه الخصوص من خلال غرس الاخلاق الإيجابية ورفع المستوى الثقافي والفكري والاقتصادي للأفراد.

الجدول رقم -06-: يوضح توزيع افراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار(ت)	النسبة%
يعمل	10	%33.33
لا يعمل	20	%66.67
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان

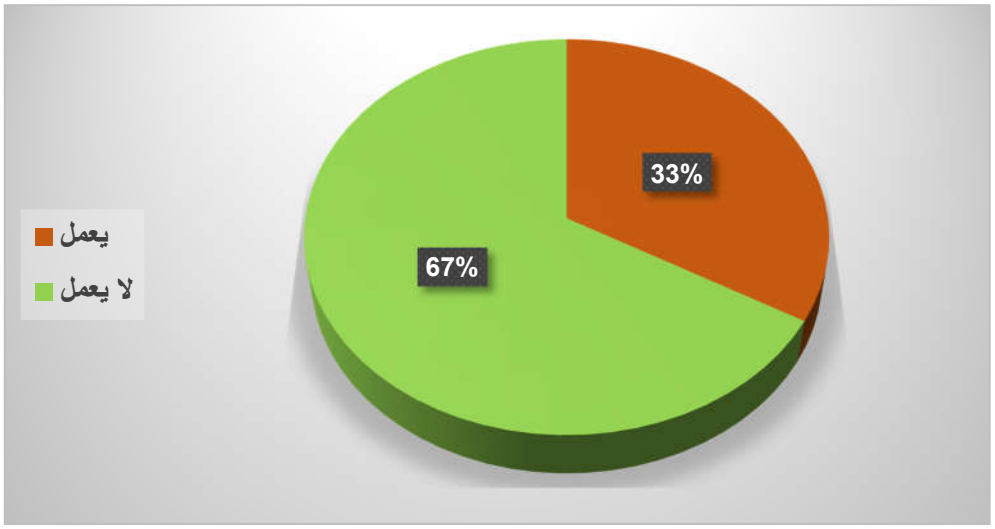

شكل رقم -04-: يوضح توزيع افراد العينة حسب المهنة
المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 06
من اعداد الباحثة

توضح بيانات الجدول والشكل المرفقين توزيع العمالة لأفراد العينة، نلاحظ أن نسبة العاملين تقدر بـ: 33.33% بتكرار 10 مفردة من إجمالي أفراد العينة، أما نسبة غير العاملين تقدر بـ: 66.67% بتكرار 20مفردة من المجموع الإجمالي، هذه النتائج تعكس أن العمال يمثلون نسبة أصغر من العينة مقارنة بغير العاملين، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من العينة غير موجودين حاليا في سوق العمل.

المناطق الحضرية التي ترتفع فيها معدلات البطالة والفقر وتقل الفرص الاقتصادية والتي تعاني من سوء الإدارة وانعدام التهيئة العمرانية والتحسين الحضري وانعدام الأمن، قد تكون فيها تجارة المخدرات متجمعة وأكثر انتشارا، كما أن المناطق المهمشة اقتصاديا واجتماعيا تجعل الأفراد أكثر عرضة لتعاطي المخدرات بسبب قلة العمالة بها، فتصبح هذه المناطق وكرا لمختلف جرائم المخدرات.

إن سوء التخطيط وعدم توفير مؤسسات خاصة للعمالة قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي ارتفاع انتشار جرائم المخدرات بالمنطقة، إن فهم العلاقة بين توزيع العمالة وشكل الأحياء وانتشار المخدرات يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لمنع انتشار المخدرات وتعزيز السلامة الاجتماعية في المجتمعات المعنية.

هذا ما أكدته **نتائج المقابلة الهاتفية** مع مدمني المخدرات بأن سوء التخطيط وانعدام التهيئة الحضرية يولد الفقر والبطالة وبالتالي هو يولد بدوره المتاجرة بالمخدرات بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية التي تجعل الأفراد أكثر عرضة لتعاطي المخدرات والإدمان كوسيلة للهروب من الواقع القاسي.

الجدول رقم-07-: يوضح طبيعة الحي الساكن به أفراد العينة

طبيعة الحي الساكن به	التكرار(ت)	النسبة%
مخطط	13	%43.33
غير مخطط	17	%56.67
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان

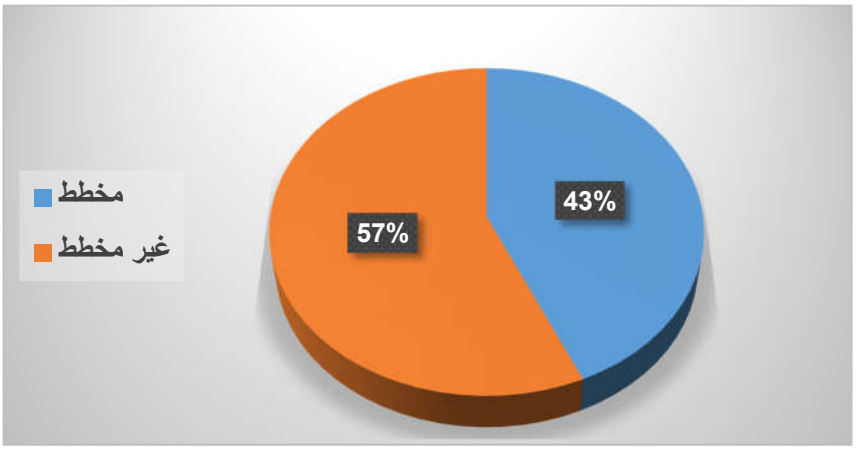

شكل رقم 05: يوضح طبيعة الحي الساكن به افراد العينة

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 07 من اعداد الباحثة

يظهر الجدول والشكل أعلاه أن نسبة 56.67% من افراد العينة يسكنون في حي غير مخطط، بينما نسبة 43.33% تسكن في حي مخطط، وهذا ما يشير إلى أن اغلبية افراد العينة التي أمكننا التواصل معها يعيشون في بيئة غير منظمة وغير مخططة، بينما يعيش جزء آخر في بيئة منظمة وذات تخطيط سابق. هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة انتشار الجرائم وخاصة منها المخدرات، يمكن تفسير هذا إلى عدم وجود الحي ضمن مخططات التهيئة العمرانية، وأنه من ضمن الأحياء العشوائية الغير مخططة التي تم بنائها وتوسيعها من طرف سكان الحي عشوائيا دون أي تخطيط ومتابعة من قبل المصالح المعنية.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني:

مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة

الجدول -08-: يوضح طريقة بناء المنازل لمنع التسلل أو تسهيل مراقبة محيطها

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	19	%63.33
لا	11	%36.37
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

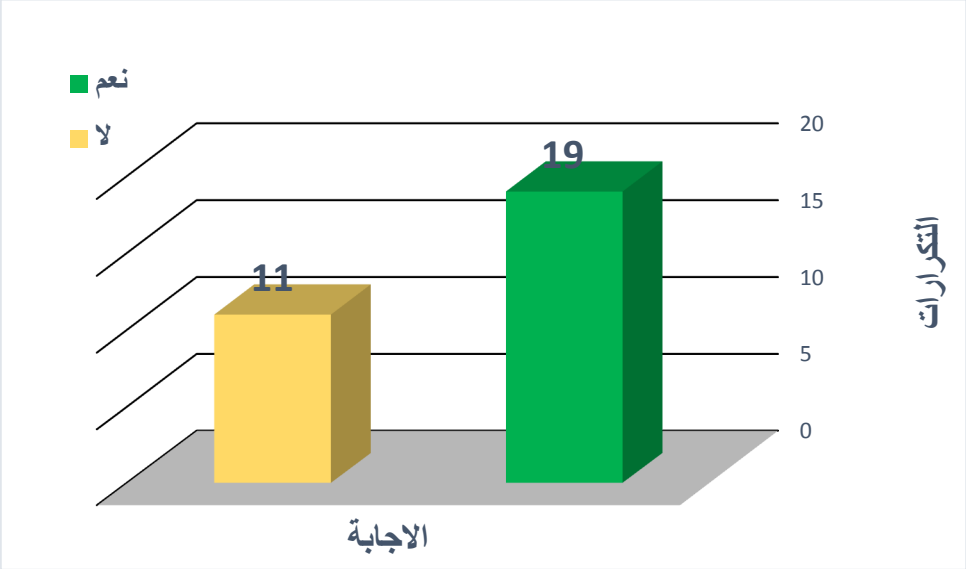

شكل رقم 06: يوضح طريقة بناء المنازل لمنع التسلل أو تسهيل مراقبة محيطها

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 08

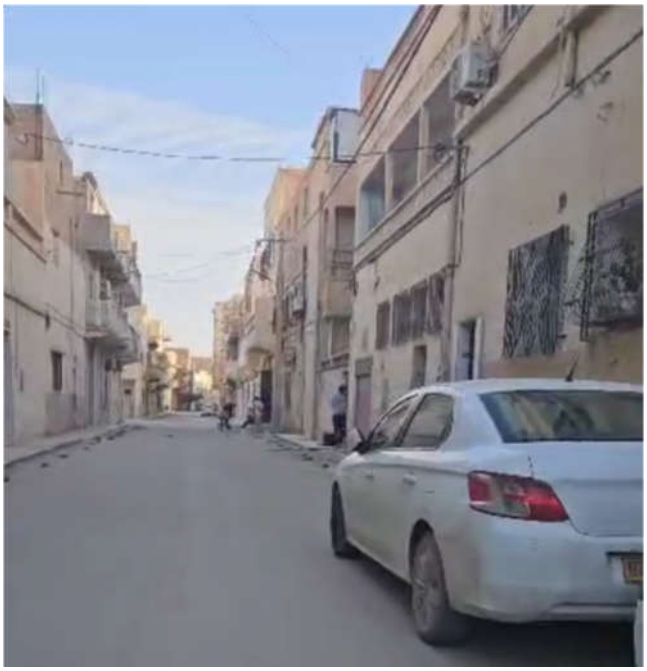

صور رقم01: توضح طريقة بناء المنازل وتأكد بيانات جدول رقم 08

من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل المرفقين أن إجابة افراد العينة بنعم بلغت نسبة 63.33% من مجموع أفراد عينة البحث، أما الأفراد الذين أجابوا بـ لا فقد كانت تقدر بـ: 36.37% من المجموع الإجمالي. ومنه:

من وجهة نظر عينة الدراسة نلاحظ أن نسبة 63.33%بتكرار 19 مفردة من الاتجاه الإجمالي للعينة تؤكد أن المباني تم بناؤها بطريقة تمنع التسلل أو تسهيل مراقبة محيطها بالحي، هذا ما يمكن تفسيره أن هذه المباني تدخل ضمن حيز التهيئة العمراني للحي والتخطيط الحضري.

-وأن نسبة 36.37% بتكرار 11 يؤكدون على أن المباني لم يتم بناؤها بطريقة تمنع التسلل أو تسهل مراقبة محيطها، يمكن تفسير وجهة نظر هذه العينة إلى أنها تعاني من التهميش الخاص التهيئة والتعمير أو انتشار المساكن والمباني العشوائية والفوضوية غير المخططة.

-هذه البيانات تشير إلى أن هناك علاقة بين نمط بناء المنازل وانتشار جرائم المخدرات في الحي.

- فالمناطق التي يتم فيها بناء المنازل بطريقة تسمح بسهولة التسلل أو صعوبة مراقبة محيطها تكون أكثر عرضة لجرائم المخدرات، حيث يمكن تفسير هذه النتائج على النحو الاتي:

-هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تفسر العلاقة بين نمط بناء المنازل وانتشار جرائم المخدرات، فمثلا، قد تجعل سهولة التسلل من السهل على المجرمين دخول وخروج المباني أن يتم رصدهم، بينما قد تجعل صعوبة مراقبة محيط المبنى من السهل على المجرمين إخفاء انشطتهم الإجرامية وخاصة المتاجرة بالمخدرات.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تشعر المجتمعات التي يتم فيه بناء المنازل بطريقة تمنع التسلل أو تسهل مراقبة محيطها بمزيد من الأمان والترابط، مما قد يقلل من فرص حدوث جرائم المخدرات على وجه الخصوص. هذا ما أكدته الدراسة السابقة للباحث **حسن محمد توفيق** تحت عنوان" **أهمية الأمن الحضري ودوره في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية – دراسة تحليلية لمدينة نابلس-"، إن الشكل العمراني يمثل أحد العوامل التي تتيح الفرصة لوقوع الجريمة أو تمنعها فهو يمثل مجموعة من العناصر مثل شكل الأبنية، تخطيط الموقع، الفضاء الخاص أو شبه الخاص، الفضاء العام وعوامل اخرى. (انظر صفحة 28-30).**

تشير البيانات إلى أن نمط بناء المنازل يمكن أن يلعب دورا في انتشار جرائم المخدرات في المدينة، فالمناطق التي يتم فيها بناء المنازل بطريقة تمنع التسلل أو تسهل مراقبة محيطها تكون أكثر أمانا وأقل عرضة لجرائم المخدرات، لذلك على صانعي القرار والمخططين الحضريين أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند تصميم وبناء الأحياء الجديدة. هذا ما أكدته الدراسة السابقة للباحث **سامي بن شيتان البشري**" تحت عنوان" **العلاقة البنائية بين المحيط الايكولوجي والجريمة**" **-دراسة ميدانية-، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2017. حيث توصل الى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على واحدة من ملامح العلاقة بين البيئة السكنية (توزيعات الكتلة السكنية – طبيعة وخصائص المساكن – التصميم العمراني للمساكن والشوارع والحواري والأزقة) والجريمة في الأحياء والمناطق السكنية المتخلفة في مدينة جدة تتمثل في " افتقار الحي السكني للتخطيط العمراني الحديث" إضافة إلى أن هناك العلاقة بين توافر المرافق والخدمات الأساسية (الخدمات التعليمية – الصحية – الأمنية – الترفيهية – الدينية) والجريمة في الأحياء والمناطق السكنية المتخلفة في مدينة جدة. (انظر صفحة رقم 26-28).**

الجدول رقم-09-: يوضح وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة بيئة مناسبة لجرائم المخدرات

الاجابة	التكرار	النسبة%
نعم	20	%66.67
لا	10	%33.33
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

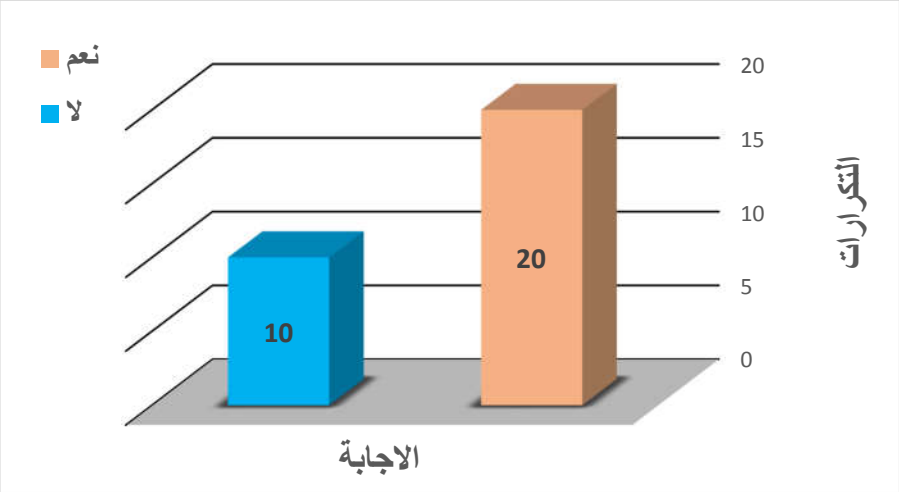

شكل رقم 07: يوضح وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة بيئة مناسبة لجرائم المخدرات

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 09

صور رقم02: توضح حالة الشوارع والأحياء وتأكد بيانات الجدول رقم 09

من اعداد الباحثة

يشير كلا من الشكل والجدول والصور إلى أن إجابة الأغلبية من أفراد العينة بنعم مرتفعة نسبيا وهي تقدر بنسبة 66.67% بتكرار 20 وهي نسبة مرتفعة نسبيا بالنسبة لمجموع افراد عينة البحث، أما الإجابة المتحصل عليها من أفراد العينة بـ لا فهي تقدر بنسبة 33.33% بتكرار 10 من المجموع الإجمالي لأفراد عينة البحث. من خلال هذه المعطيات يعتقد 66.67% من المستجيبين أن وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة يخلق بيئة مناسبة لجرائم المخدرات، بينما يعتقد 33.33% من المستجيبين أن وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة لا يخلق بيئة مناسبة لجرائم المخدرات. ويمكن إرجاعها إلى ان هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تفسر سبب اعتقاد 66.67% من المستجيبين أن وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة يخلق بيئة مناسبة لجرائم المخدرات، فمثلا، قد تجعل الشوارع غير المعبدة من السهل على المجرمين الهروب من الشرطة، بينما قد تجعل المباني المتهالكة أماكن للاختباء وممارسة الأنشطة الإجرامية. **هذا ما أشار إليه الباحثان: عبد القادر بن يحي وإسماعيل قيره** في مقالهم حول " **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الاحياء**"، **تنتشر وتستفحل الجريمة في المساكن العشوائية نتيجة شبكة شوارعها ومادة بناء مساكنها وتعدد نوافذه، ووجود في أطراف**

المدينة، شبكة شوارعها الضيقة جدا يكون عرضة للجريمة ووجود الكثير من المنافذ والسراديب السرية تسهل هروب المجرمين[1].

بالإضافة إلى ذلك، قد تشعر المجتمعات التي تعاني من سوء البنية التحتية بمزيد من الفوضى واليأس، مما قد يزيد من فرص حدوث جرائم المخدرات بالحي، هذا ما يعكس نقص عمليات التهيئة العمرانية المتمثلة في تعبيد الطرقات، توسيع الشوارع ...، هذا ما يجعل هذه البيئة مناسبة وحاضنة لانتشار جرائم المخدرات بها. كما أنه تشير هذه المعطيات والبيانات إلى أن وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة قد يكون مرتبطا بزيادة انتشار جرائم المخدرات، هذا ما تم تأكيده في الدراسة السابقة التي توصل إليها الباحث **حسن محمد توفيق** تحت عنوان" **أهمية الامن الحضري ودوره في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية – دراسة تحليلية لمدينة نابلس-**"، **ان نظم الشوارع تشكل عاملا مهما مرتبطا بوقوع الجريمة، فقد يكون عامل فرصة لوقوع الجريمة او عامل ردع. نرى ان عملية تخطيط وتصميم شبكة الشوارع للمناطق السكنية لها دور كبير في الحفاظ على امنها وراحة ساكنيها، وتعمل على القضاء على الجريمة من خلال وضع نماذج للشوارع الداخلية للمناطق السكنية تحد من العمليات الاجرامية وتجعل من المناطق السكنية أكثر استقرارا وامنا (انظر الصفحة رقم 28-30)**. لذلك، يجب على صانعي القرار والمخططين الحضريين العمل على تحسين البنية التحتية في المناطق التي تعاني من سوء البنية التحتية: وذلك من خلال تعبيد الشوارع وترميم المباني المتهالكة، وهذا قد يساعد على تقليل فرص حدوث جرائم المخدرات وتحسين نوعية الحياة في هذه المجتمعات وإعطاء صورة جيدة للحي.

الجدول رقم-10-: يوضح العلاقة بين الجنس وتوفر أماكن ترفيهية للشباب في الحي

الإجابة	نعم		لا		المجموع	
الجنس	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
ذكر	05	%16.66	08	%26.67	13	%43.33
أنثى	06	%20	11	%36.67	17	%56.67
المجموع (Σ)	11	%36.66	19	%63.34	30	%100

[1] - عبد القادر بن يحي، إسماعيل قيره، **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الاحياء**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، مجلد 07، العدد02، 2023، ص-ص 273،295.

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

يمثل الجدول أعلاه نوع الجنس وعلاقته بتوفر أماكن ترفيهية للشباب في الحي، حيث لوحظ ان هناك تباين بين نسبة الذكور ونسبة الاناث، حيث تقدر نسبة الذكور بـ: 16.66% ونسبة الإناث بـ: 20% يعتقدون أن أماكن الترفيه بالحي موجودة، أما نسبة 26.67% من الذكور ونسبة 36.67% من الإناث يعتقدون أن أماكن الترفيه بالحي غير متوفرة.

يتضح من خلال نسبة المتجاوبين بـ "لا" التي تقدر بـ: 63.34% من المجموع الإجمالي لأفراد العينة مقارنة بنسبة المتجاوبين بـ "نعم" التي قدرت بـ: 36.66% أنه لا تتوفر أماكن ترفيهية كافية للشباب بالحي، حيث تعتبر هذه المناطق شيء ضروري لسكان الحي خاصة الأطفال والشباب منهم لتفريغ طاقاتهم اليومية، إضافة إلى توفر هذه الأماكن يساهم في راحة النفس للأفراد، فعدم توفر المرافق اللازمة لقضاء وقت الفراغ في أنشطة إيجابية للشباب يكون سببا في انتشار جرائم المخدرات في الحي وهنا يكون الترويج للمخدرات والإدمان عليها هو الوسيلة الوحيدة لملء وقت فراغهم.

إن الانشغال المستمر في العمل وعدم المشاركة في نشاطات ترويحية ووجود أماكن ترفيهية في وقت الفراغ سيقتل عاجلا أو أجلا روح العمل الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة والاندفاع نحو السلوك المنحرف[1].

الجدول رقم-11-: يوضح علاقة شكل الشوارع والأحياء بترويج المخدرات

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	21	%70
لا	09	%30
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان

[1] - امين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمان الرشيدي، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل**، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 5، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، 2016، ص-ص، 2123، 2137.

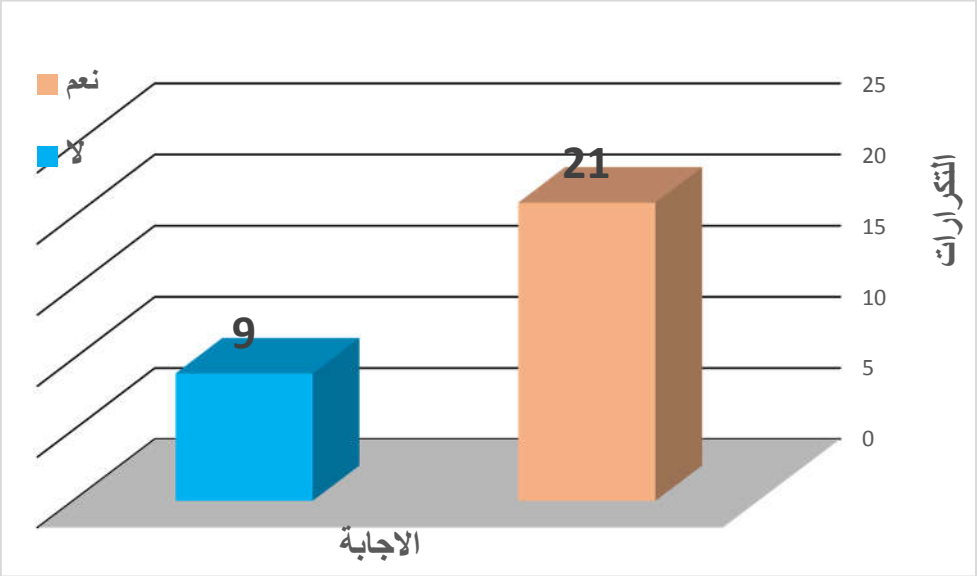

شكل رقم 08 يوضح شكل الشوارع والاحياء وعلاقتها بترويج المخدرات

من اعداد الباحثة

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 11

يوضح الجدول والشكل أعلاه علاقة شكل الشوارع والأحياء بترويج المخدرات، حيث نلاحظ أن النسبة المئوية للأحياء التي تتميز بانتشار جرائم المخدرات تقدر بـ: 70%، وأن النسبة المئوية للأحياء التي لا تتميز بانتشار جرائم المخدرات قدرت بنسبة 30% وهي نسبة قليلة مقارنة بالأولى، من العدد الإجمالي لأفراد العينة.

وقد يعود ذلك إلى نمط التخطيط العمراني للأحياء ووقوعها على عدد من الطرق المفتوحة التي تسهل على المجرمين ارتكاب الجرائم داخل الحي بسبب تعدد طرق الدخول والخروج منه، كما تحتوي على عدد من المباني المهجورة بالإضافة إلى الأزقة المظلمة والضيقة التي توفر فرصا لارتكاب جرائم مختلفة، وأهمها جرائم المخدرات، وأن تعدد استخدامات الأراضي وتنوعها، وتعدد مداخل الحي أو مخارجه، وموقع الحي وانفتاحه على أطراف المدينة، يتيح الفرصة لارتكاب الجرائم.

كما يظهر الجدول أن هناك علاقة قوية بين شكل الشوارع والأحياء والترويج للمخدرات وهذا ما توصلنا له من **خلال نتائج الملاحظة**، حيث أن نقص في عمليات التهيئة العمرانية المتمثلة في: تعبيد الطرقات، توسيع الشوارع ونقص البنية التحتية للأحياء المعنية في الدراسة، ووجود أماكن وشوارع مظلمة خالية من معظم الخدمات اللازمة للحياة الاجتماعية ... يمكن أن يساعد على الترويج للمخدرات.

حيث يشير **كمال بوحدة في مقال له الالكتروني "الأحياء القصديرية ...حاضنات لفقراء ومهمشين في الجزائر، ترجع سهولة ترويج المخدرات وانتشارها في هذه الأحياء إلى سهولة ترويجها بين الفقراء، خصوصا أنه يصعب على القوات الأمنية مراقبة هذه الأماكن ذات الأزقة والشوارع الضيقة، وبسبب التداخل**

والتقارب المساكن والممرات الضيقة التي تسهل على أفراد العصابات نشر سمومهم، ما يزيد صعوبة العيش في هذه الأحياء[1].

إن العشوائيات المشيدة من طابق واحد، وتعدد منافذه، ووجودها في أطراف المدينة، شبكة شوارعها الضيقة جدا يكون عرضة للجريمة ووجود الكثير من المنافذ والسراديب السرية تسهل هروب المجرمين[2].

الجدول رقم-12-: يوضح توسع الحي ونموه وعلاقته بانتشار المخدرات

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	12	%40
لا	18	%60
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

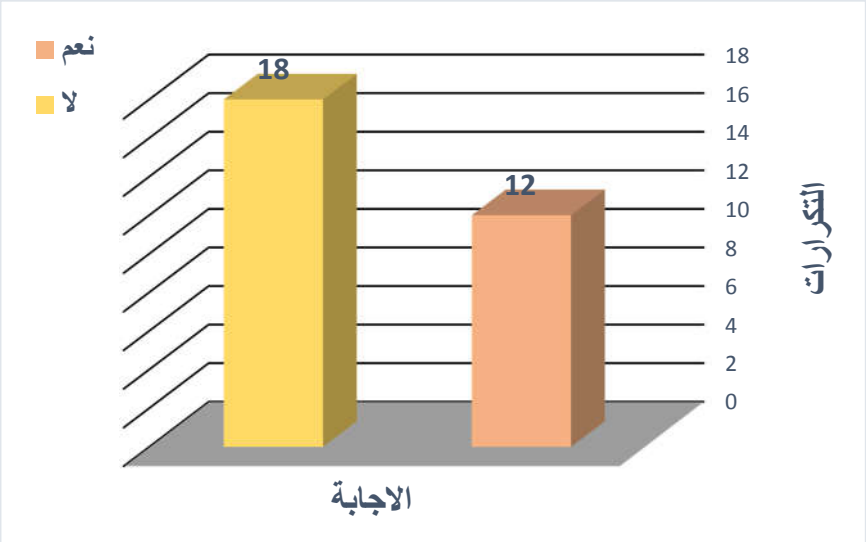

شكل رقم 09 يوضح توسع الحي ونموه وعلاقته بانتشار المخدرات

[1] - انظر: كمال بوحدة، مقال الكتروني، **الاحياء القصديرية ...حاضنات لفقراء ومهمشين في الجزائر**، 28 ديسمبر 2020، لوحظ يوم 2024/03/26 على سا 11:03 www.alaraby.com.uk

[2] – عبد القادر بن يحي، إسماعيل قيره، **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الاحياء**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، مجلد 07، العدد02، 2023، ص-ص 273،295.

من اعداد الباحثة

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 12

يوضح كلا من الشكل والجدول أعلاه مدى توسع الحي ونموه وعلاقته بانتشار المخدرات، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود انقسام في الرأي حول ما إذا كان توسع ونمو الحي له علاقة بانتشار المخدرات به، وكانت النسبة 40% من أفراد عينة البحث الذين يعتقدون أن توسع الحي ونموه له علاقة بانتشار المخدرات، في حين بلغت النسبة 60% من المجموع الذين يعتقدون أن نمو الحي وتوسعه لا علاقة له بانتشار المخدرات.

وتشير هذه النتائج إلى أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على انتشار المخدرات في الأحياء، من غير نمو الحي وتوسعه، مثل الفقر والبطالة، انعدام مؤسسات الأمن، العوامل البيئية، وغيرها...

جدول رقم -13-: يوضح الأسباب التي تساعد على انتشار وتجارة المخدرات بالحي

الاجابات	التكرار (ت)	النسبة%
الفقر+ البطالة	05	%16.67
البطالة	05	%16.67
الفقر	03	%10
انعدام الأمن	01	%3.33
الفقر+ البطالة+ انعدام الأمن	01	%3.33
البطالة+ ضعف تطبيق القانون	02	%6.67
البطالة+ ضعف تطبيق القانون+ انعدام الأمن	01	%3.33
البطالة+ الفقر+ انعدام الأمن+ ضعف تطبيق القانون	02	%6.67
البطالة+ انعدام الأمن+ ضعف تطبيق القانون+ أخرى	01	%3.33
انعدام الأمن+ ضعف تطبيق القانون	01	%3.33
الفقر+ البطالة+ أخرى	01	%3.33
الفقر+ انعدام الأمن+ ضعف تطبيق القانون	02	%6.67
الفقر+ ضعف تطبيق القانون	01	%3.33
البطالة+ انعدام الأمن	02	%6.67
الفقر+ انعدام الأمن	01	%3.33
الفقر+ البطالة+ ضعف تطبيق القانون	01	%3.33
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان

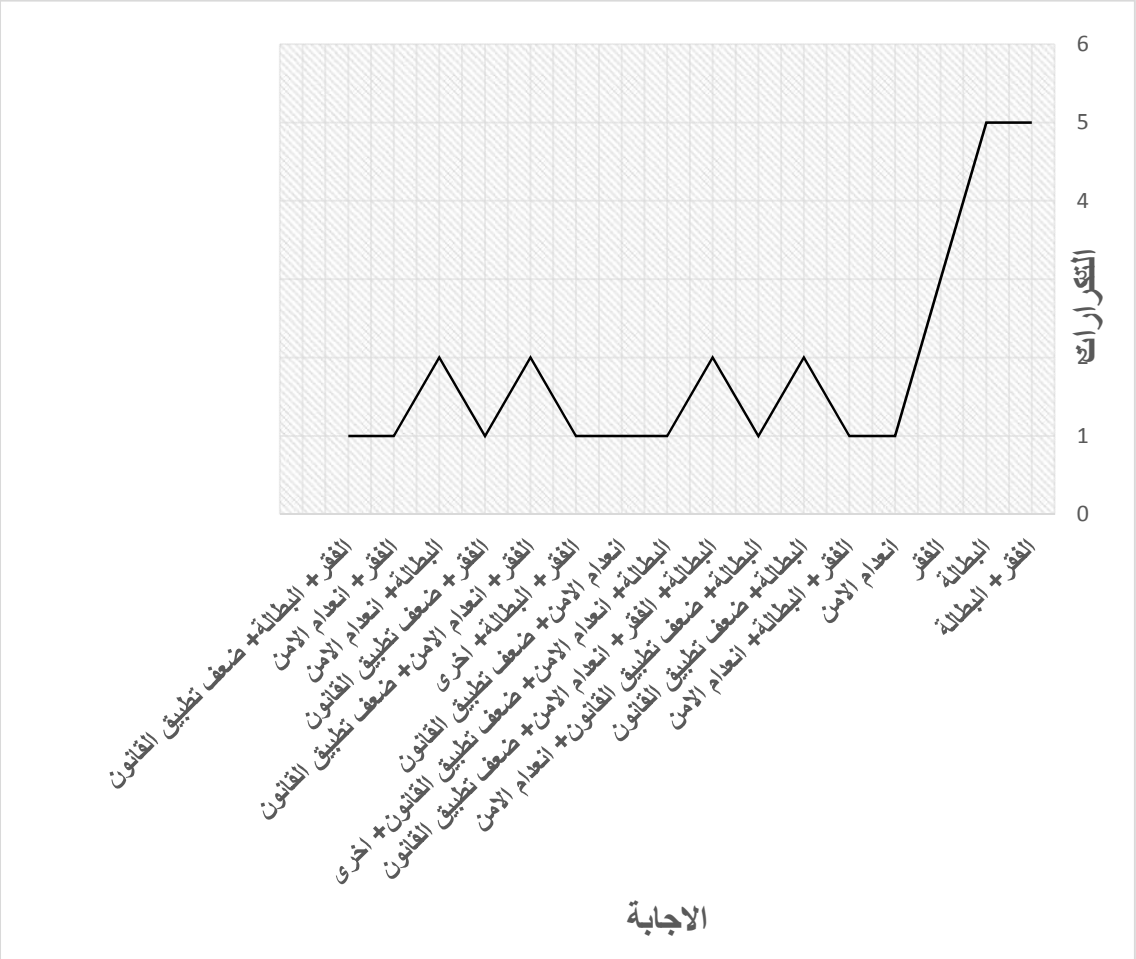

شكل رقم 10 يوضح الأسباب التي تساعد على انتشار وتجارة المخدرات بالحي

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 13

من اعداد الباحثة

يبين الجدول والشكل المرفقين إلى الأسباب التي تساعد على انتشار وتجارة المخدرات بالحي، حيث يشير إلى أن البطالة + الفقر هي السبب الأكثر شيوعا لتجارة المخدرات في الحي وانتشارها، بنسبة 16.67% يليها الفقر بنسبة 10% بتكرار 03 مفردة، ويشكل انعدام الأمن+ البطالة وضعف تطبيق القانون+ البطالة نسبة 6.67 % في حين شكلت الأسباب الأخرى نسبة 3.33%، كما يشير الجدول إلى أن أسباب ترويج المخدرات وانتشارها في الحي متنوعة، لا يوجد سبب واحد مسؤول عن هذه المشكلة. ويظهر أيضا أن هناك تركيزا كبيرا على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر والبطالة وانعدام الأمن وضعف القانون.

يمكن تفسير النتائج المبلغ عنها على النحو التالي:

- تعتبر البطالة والفقر من اهم العوامل التي تدفع الشباب إلى تعاطي المخدرات وترويجها، غالبا ما يعاني الشباب العاطلين عن العمل أو الفقراء من الحرمان واليأس، مما قد يدفعهم للبحث عن سبل الهروب من واقعهم الصعب، وقد يلجؤون إلى تعاطي المخدرات والترويج لها ظنا منهم أن ذلك سيوفر لهم الراحة والمتعة، واللجوء إلى المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع أو وسيلة لكسب المال. قد تكون الأحياء ذات المستويات المرتفعة من الفقر والبطالة أكثر عرضة للمشاكل المرتبطة بالمخدرات حيث يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة ونقص الفرص الاقتصادية في الأحياء على زيادة انتشار المخدرات كوسيلة للهروب أو الربح.
- يدل انعدام الأمن على شعور الناس بعدم الأمان في الحي والخوف والقلق، مما قد يدفعهم إلى تعاطي المخدرات بحثا عن الراحة والهدوء، كما قد يلجأ بعض الشباب إلى تعاطي المخدرات وترويجها لحماية أنفسهم من العنف.
- ويشير ضعف تطبيق القانون إلى أن عدم معاقبة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها قد يساهم في انتشار هذه المشكلة، كما يؤدي ضعف القانون إلى انتشار المخدرات، حيث يشعر تجار المخدرات بالحرية في ممارسة تجارتهم دون خوف من العقاب، وقد يلجأ بعض الشباب أيضا إلى تعاطي المخدرات إذا اعتقدوا أنه لن يتم الحكم عليهم أو معاقبتهم.
- أما الأسباب الأخرى الغير معلن عنها تشير إلى أن هناك عوامل أخرى كثيرة يمكن أن تساهم في انتشار وترويج المخدرات في الحي، كالتفكك الاسري، والمشاكل النفسية، والجهل بمخاطر المخدرات، كما يمكن ربطها أيضا بالعوامل البيئية والعمرانية الحضرية...

وأخيرا يشير الجدول إلى أن انتشار المخدرات وترويجها في الحي مشكلة معقدة لها أسباب متعددة، وأن هذه الأسباب متنوعة، ولا يوجد سبب واحد فقط مسؤول عن هذه المشكلة، وهذا ما جاء في تصريح أحد رجال الأمن **بمصلحة الاستعلامات، وحدة مكافحة الشغب بالعالية – بسكرة –** أثناء إجراء المقابلة معه حيث أكد أنه توجد عوامل اخرى مرتبطة بانتشار جرائم المخدرات مثل الجنس، العمر، الدخل، المستوى التعليمي...

جدول رقم – 14–: يوضح الاماكن الاكثر استخداما للترويج وتبادل المخدرات في الحي

الاجابات	التكرار(ت)	النسبة%
المقاهي+ الشوارع	10	%33.3
المقاهي	06	%20
الشوارع	08	%26.67
المقاهي+ المحلات التجارية	02	%6.67
المقاهي+ اخرى	01	%3.33
الشوارع+ اخرى	03	%10
المجموع(Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

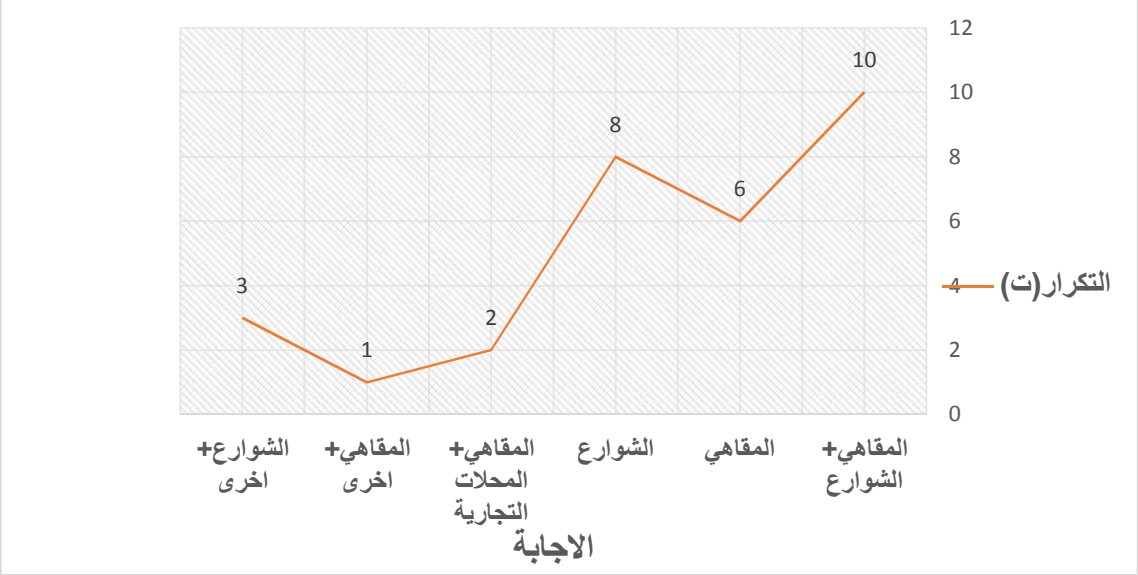

شكل رقم 11 يوضح الأماكن الأكثر استخداما للترويج وتبادل المخدرات في الحي

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 14

من اعداد الباحثة

يبين الجدول والشكل أعلاه توزيع أفراد العينة حسب جنسها ورأيها في الأماكن الأكثر استخداما للترويج وتبادل المخدرات في الحي، حيث يوضح أن المقاهي والشوارع هي الأماكن الأكثر استخداما للترويج وتبادل المخدرات حيث قدرت بنسبة 33.33% بتكرار 10 مفردة من أفراد العينة، تليها الشوارع وهي ثاني أكثر الأماكن استخداما للترويج وتبادل المخدرات بنسبة 26.67% بتكرار 08 مفردة، ثم تليها على التوالي المحلات التجارية واخرى بنسبة 6.67% و3.33%.

أما النسبة المئوية 10% فهي تمثل الشوارع + أخرى أي وجود أماكن أخرى لم يتم التصريح بها تستخدم في الترويج ومتاجرة المخدرات بالحي.

وتشير نتائج الجدول إلى أن المقاهي والشوارع هي أكثر أمكان ترويج وتداول المخدرات في الحي، وقد يعود ذلك الى وجود عدة أسباب جعلت افراد العينة يختارون مكانا محددا يستخدم لترويج وتبادل المخدرات، منها سهولة الوصول إليه والشعور بالأمان فيه، بالإضافة إلى امكانية وجود زبائن في المكان الذي يتم فيه اختيار عدد كبير من الزبائن والعملاء، كما ان للعوامل الاجتماعية والاقتصادية دور كبير في انتشار والترويج للمخدرات، حيث يختار بعض الأفراد مكانا رخيص الثمن ويتوافق مع المعايير الاجتماعية في الحي.

لقد أكد لنا **أحد رجال الشرطة بمصلحة الاستعلامات –وحدة مكافحة الشغب العالية بسكرة–والسيد ضابط الشرطة رئيسي – رئيس خلية الاتصال والعلاقات العامة بأمن ولاية بسكرة حارة الواد مدينة بسكرة** أثناء إجراء المقابلة معهم أنه لا توجد اماكن محددة في الأحياء تستخدم كنقاط توزيع للمخدرات ويتم استهدافها من تجار المخدرات وأن الخصائص العمرانية للحي لها علاقة بانتشار المخدرات في الحي مثل: وجود أماكن مهجورة وقلة الإضاءة وسهولة وصول المهربين...، حيث يتم اختيار الاماكن حسب الحاجة لتجارة المخدرات وتعاطيها.

جدول رقم–15–: يوضح موقع الحي وعلاقته في تعزيز انتشار المخدرات في المدينة

الاجابة	التكرار	النسبة%
نعم	**16**	**%53.33**
لا	**14**	**%46.67**
المجموع (Σ)	**30**	**%100**

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

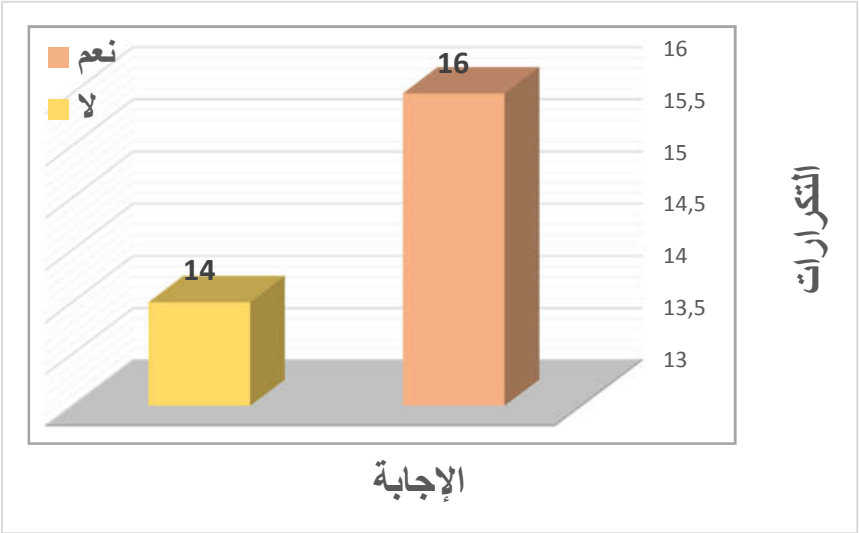

شكل رقم 12: يوضح موقع الحي وعلاقته في تعزيز انتشار المخدرات في المدينة

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 15 من إعداد الباحثة

يظهر كلا من الشكل والجدول أعلاه موقع الحي وعلاقته في تعزيز انتشار المخدرات في المدينة، حيث يشير إلى أن هناك انقساما في الرأي بين المبحوثين حول موقع الحي وعلاقته في تعزيز انتشار المخدرات، حيث تشير النسبة المئوية 53.33% من المستجيبين (بتكرار 16 مفردة) من أفراد العينة يعتقدون أن موقع الحي يعزز من انتشار المخدرات في مدينة بسكرة ، أما النسبة المئوية 46.67% من المستجيبين (بتكرار 14 مفردة) من أفراد العينة لا يعتقدون الموقع الحي يمكن أن يعزز من انتشار المخدرات، بالإضافة إلى هذا العامل من المهم مراعاة العوامل الأخرى التي قد تساعد وتعزز من انتشار المخدرات على سبيل المثال: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وجود عصابات للترويج للمخدرات،...

من المهم معرفة الأسباب التي تجعل معظم المبحوثين يدلون بآراء ايجابية حول موقع الحي في تعزيز انتشار المخدرات في مدينة بسكرة، حيث يمكن تفسير البيانات بان:

-قد تكون الأحياء الشعبية الفقيرة في مدينة بسكرة أكثر عرضة لانتشار المخدرات، بسبب موقعها ونقص الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

-كما يمكن أن تكون الأحياء التي تقع بالقرب من نقاط تهريب المخدرات ووجود العصابات أكثر عرضة في انتشار المخدرات...

-إضافة إلى إمكانية انتشار وارتفاع معدلات البطالة بالأحياء بسبب موقعها ...

هذا ما فسرته **نظرية تركز الجريمة في حدود الأحياء، حيث تفيد هذه النظرية في أن الجريمة تتركز في الأحياء التي تقع في أطراف المدن نظرا لتوفر فرص ارتكابها، اذ تتميز الأماكن بأنها أقل حماية من الأحياء الأخرى في المدينة، فهي تؤمن لهم فرص النجاح في مهامهم الإجرامية** [1] .

الجدول رقم –16 –: يوضح توزيع افراد العينة حسب الجنس ورأيها في ان انتشار المخدرات يشوه الصورة التاريخية والحضارية للحي في المدينة

الإجابة	نعم		لا		المجموع (Σ)	
الجنس	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
ذكر	10	%33.33	03	%10	13	%43.33
أنثى	10	%33.33	07	%23.33	17	%56.67
المجموع (Σ)	20	%66.67	10	%33.33	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من إعداد الباحثة

يظهر الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الجنس ورأيها في ان انتشار المخدرات يشوه الصورة التاريخية والحضارية للحي في المدينة، يشير الجدول إلى أن هناك توافقا في أراء الجنسين لأفراد العينة في اعتبار ان انتشار جرائم المخدرات في الحي يشوه الصورة التاريخية والحضارية والثقافية له، حيث قدرت بـ: 66.67% لكلا الجنسين من أفراد العينة بتكرار 20مفردة(10 مفردة ذكور و 10.مفردة اناث)، كما نلاحظ أن هناك اختلافا طفيفا بين آراء الجنسين حيث أن النسبة 23.33% من الإناث أجبن بـ "لا"، أي أن انتشار المخدرات ليس له علاقة بتشويه الصورة التاريخية والحضارية للحي. أما الذكور فقد بلغت نسبتهم 10% من المجموع الاجمالي.

يمكن تفسير النتائج المذكورة أعلاه: بأن الإجابة بنعم هي المنطقية لأن الواقع يعكس حقيقة تشويه المخدرات للصورة التاريخية والحضارية والثقافية للحي في المدينة، أما ارتفاع نسبة الإجابة بـ "لا" بين الإناث يعود إلى قلة الوعي بالآثار السلبية للمخدرات على المجتمع، إضافة إلى ذلك إمكانية التأثر بالعوامل

[1] - اماني بنت محمد الجهني، محمد شوقي بن إبراهيم مكي، **التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة الرياض**، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مجلة علمية محكمة، ص 218.

الاجتماعية مثل الضغط الاجتماعي أو الخوف من العقاب مما يمنعهم من التعبير عن رأيهم الحقيقي في الموضوع.

بالإضافة إلى الاشارة إلى أن هناك العديد من العوامل الاخرى التي يمكن أن تؤثر على رأي الناس حول انتشار المخدرات مثل، العمر والتعليم والحالة الاجتماعية والاقتصادية...

الجدول رقم -17-: يوضح العلاقــة بين طبيعة الحي ووجود الاضاءة الجيدة يمكن ان يقلل من حدوث وانتشار المخدرات بالحي

الاجابة	نعم		لا		المجموع (Σ)	
طبيعة الحي	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
مخطط	11	%36.67	06	%20	17	%56.67
غير مخطط	09	%30	04	%13.33	13	%43.33
المجموع (Σ)	20	%66.67	10	%33.33	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

صور رقم03: توضح الإضاءة في الأحياء وتأكد بيانات جدول رقم 17

من إعداد الباحثة

يبين الجدول والصور المرفقة العلاقة بين طبيعة الحي ووجود الإضاءة الجيدة يمكن أن يقلل من حدوث وانتشار المخدرات بالحي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 66.67% بتكرار 20 مفردة من افراد عينة القاطنين بالأحياء سواء كانت مخططة أو غير مخططة يعتقدون أن وجود الاضاءة الجيدة في الشوارع والاحياء يقلل من انتشار المخدرات، أما بنسبة 33.33% بتكرار 10افراد من العينة فلا يعتبرون أن هناك علاقة بين الإضاءة الجيدة وانتشار المخدرات في الحي(مخطط أو غير مخطط)، حيث قد يكون هناك العديد من العوامل الأخرى التي تساعد على انتشار المخدرات بالأحياء مثل الفقر، البطالة، العوامل الاجتماعية والاقتصادية، الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتصميم المباني أحد العوامل التي تساهم في نقص الأمن مما يؤدي إلى انتشار المخدرات ....

هذا ما يفسر أن نقص الإضاءة الجيدة في بعض الأحياء المخططة وغير المخططة عامل مساعد على انتشار المخدرات، حيث تسهل الظلمة على تجار المخدرات ومدمنيها ممارسة انشطتهم غير القانونية بالحي دون القبض عليهم. هذا ما أكدته **نتائج الملاحظة** حيث لاحظنا وجود أماكن وشوارع مظلمة خالية من معظم الخدمات اللازمة للحياة الاجتماعية ... الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترويج للمخدرات...، وهذا ما أكدته الدراسة السابقة التي توصل إليها الباحث **حسن محمد توفيق** تحت عنوان" **أهمية الأمن الحضري ودوره في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية – دراسة تحليلية لمدينة نابلس-**"، **يعتبر تخطيط استخدام الإنارة من وسائل السيطرة على الجريمة والتي تدخل ضمن تخطيط الموقع، حيث أن وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية واستخدامها في الشوارع والمنتزهات وغيرها من المناطق المفتوحة سوف تعمل كرادع سيكولوجي للمجرم وتفشل جميع محاولاته الإجرامية حيث لا يرغب المتطفلون في اقتحام المنطقة التي تتمتع بإنارة جيدة ولا يرغب بإجراء أية محاولة خوفا من أن يكون مراقبا.(انظر الصفحة رقم 28-30).**

هناك علاقة ايجابية بين طبيعة الحي (مخطط أو غير مخطط) وطبيعة الاضاءة وانتشار المخدرات به، حيث يعتقد سكان الأحياء المخططة بشكل أكبر أن الإضاءة الجيدة ستقلل من انتشار المخدرات، قد يفسر هذا بأن الأحياء المخططة قد تكون ضمن برامج ومخططات التهيئة العمرانية وتتمتع ببنية تحتية جيدة بما في ذلك الإضاءة، مما قد يؤدي شعور السكان بالأمان.

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء تحليل بيانات مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة:

من خلال تحليل التساؤلات الفرعية الخاصة بالتساؤل الأول الذي كان كالآتي: كيف يساهم نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة؟

فقد توصلنا إلى العديد من النتائج والتي يمكن صياغتها في النقاط الاتية:

- يمكن استنتاج أن تخطيط الشوارع والمباني يساهم في انتشار الجريمة، وهذا يؤدي إلى خفض مستوى الأمان في الحي السكني، مما يدل على أهمية الدور الذي يلعبه تخطيط الشوارع والمباني في رفع مستوى الأمان داخل الحي السكني والأحياء السكنية.

-إن هناك علاقة بين مورفولوجيا الأحياء وطرازها العمراني ونظام طرقاتها وشوارعها في زيادة وانتشار جرائم المخدرات في المدينة، هذا راجع الى غياب استراتيجيات واضحة ومدروسة.

-إن غياب مشاريع التهيئة العمرانية والتحسين الحضري يساهم في انخفاض معدلات جرائم المخدرات بالأحياء وبالتالي في المدينة ككل.

- التصميم الحضري والتنظيم الشارعي: تظهر الأبحاث أن تصميم الشوارع وتنظيمها الحضري لهما تأثير كبير على انتشار جرائم المخدرات حيث أن التصميمات التي تشجع التواجد الاجتماعي وتوفر الإضاءة والمراقبة يمكن أن تقلل من انتشار المخدرات، وأن توفير الاماكن العامة المفتوحة والمضيئة والنظيفة يمكن أن يقلل من فرص جرائم المخدرات، في حين أن التصميم السيء والمهمل قد يزيد من فرص التجمعات غير القانونية.

-الوصول إلى الخدمات العامة والترفيهية: قد يؤثر التصميم الحضري على الوصول إلى الخدمات العامة والترفيهية، وقد يؤدي عدم الوصول إلى هذه الخدمات في بعض الأحياء إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي وبالتالي انتشار جريمة المخدرات.

-المعالم الطبيعية والبيئية: مثل المنتزهات والغابات الحضرية قد تكون مواقع لنشاط الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، خاصة إذا لم تتم مراقبتها بشكل جيد.

- تخطيط الشوارع والممرات: أن تصميم الشوارع بشكل جيد بحيث تكون مرئية وآمنة يمكن أن يقلل من الفرص التي يمكن للمجرمين استغلالها للإتجار بالمخدرات دون أن يتم كشفهم حيث تعتبر الشوارع الجانبية والضيقة أماكن مثالية لأنشطة تجارة المخدرات، حيث يمكن للمجرمين استغلال قلة الإضاءة والرقابة للقيام بأنشطتهم.

- الكثافة السكانية وتوزيع الأحياء: إن تجار المخدرات يفضلون التوجه نحو المناطق التي

تتميز بالكثافة السكانية العالية، حيث يوجد لديهم عدد كبير من العملاء المحتملين وفرص للتمويه وتجنب المراقبة.

- الأحياء والمدن التي ينعدم فيها التخطيط العمراني والحضري، يؤدي الى انتشار

البيوت الفوضوية والعشوائية التي تؤثر سلبا على سلوكيات الأفراد مما يخلق الظروف التي تشجع على ارتكاب جرائم المخدرات وانتشار البيئات الإجرامية في الأحياء. وتعتبر ملاذا للمجرمين وعصابات المخدرات، وتختلف معدلات انتشار المخدرات من حي إلى آخر.

- المناطق المهجورة وعدم توفير البنية التحتية: إن المناطق ذات البنية التحتية الضعيفة

وتفتقر الخدمات الأساسية قد تشهد نشاطا إجراميا أكبر وتهريب المخدرات، كما أن التنوع الاجتماعي والاقتصادي في التصميم الحضري يساعد على زيادة فرص انتشار المخدرات على سبيل المثال: قد تخصص بعض المناطق للسكن الفاخر، بينما تعاني مناطق أخرى من الفقر والبطالة مما يؤثر على نسيج الحياة والأمن، هذا ما أكده الباحثان **عبد القادر بن يحي واسماعيل قيره** في مقالهم" **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الأحياء": يمثل البناء الذاتي الفوضوي وواضعي اليد سببا في إنتاج هذه المجموعات الإجرامية**[1] .

[1] - عبد القادر بن يحي، إسماعيل قيره، **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الاحياء**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، مجلد 07، العدد02، 2023، ص-ص 273،295.

الفصل الخامس:

أولا: عرض وتحليل وتفسير بيانات مساهمة انعدام مؤسسات الامن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدؤات بالمدينة

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء بيانات مساهمة انعدام مؤسسات الامن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة

ثالثا: النتائج العامة للدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

الإقتراحات والتوصيات

أولا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثالث:

مساهمة انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة

جدول رقم-18-: العلاقة بين طبيعة الحي ووجود مراكز شرطة كافية فيه

الإجابة	نعم		لا		المجموع	
طبيعة الحي	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
مخطط	09	%30	08	%26.67	17	%56.67
غير مخطط	06	%20	07	%23.33	13	%43.33
المجموع (Σ)	15	%50	15	%49.60	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

يشير الجدول إلى العلاقة بين طبيعة الحي ووجود مراكز شرطة كافية فيه، حيث نلاحظ أن النسبة المئوية 50% بتكرار 15 مفردة من أفراد العينة الساكنين بالأحياء المخططة أو غير المخططة يعتقدون وجود مراكز الشرطة كافية في الحي، أما النسبة المئوية 49.60% بتكرار 15 مفردة من أفراد العينة الساكنين بالأحياء المخططة أو غير المخططة في رأيهم ليس هناك مراكز شرطة كافية بالحي، لكن نلاحظ أنه هناك تقارب في العلاقة ما بين طبيعة الحي (مخطط أو غير مخطط) ورأي افراد العينة حول كفاية مراكز الشرطة بالحي سواء كانت الإجابة بنعم أو بلا. أي هناك انقسام في الرأي لأفراد عينة البحث بالتساوي بين الإجابة بنعم والإجابة بلا.

يمكن تفسير رأي افراد العينة الساكنين بالأحياء الاكثر تخطيطا أن مراكز الشرطة والأمن كافية في الحي (30%)، بأن هذه الأحياء المخططة تتمتع بنظام وتشكل جزءا من خطط التخطيط الحضري والعمراني للمدينة، كما تتمتع بنظام يحمي سلامة وأمان ساكنيها، كما يمكن إرجاع سبب كفاية مراكز شرطة والأمن في الحي إلى عوامل أخرى مثل: حجم الحي نفسه، ونوع الجرائم التي تحدث فيه، خاصة منها جرائم المخدرات التي تتطلب توفير مراكز شرطة في الحي، بالإضافة الى عدد سكان الحي ...

يمكن تفسير هذا التحليل أيضا إلى أن مراكز الأمن والشرطة قد تكون كافية في الأحياء الصغيرة بينما قد لا تكون كافية ومتاحة في الأحياء الكبيرة، والأحياء التي تشهد معدلات جرائم عالية قد تحتاج الى المزيد من مراكز الشرطة مقارنة بالأحياء التي تنخفض فيها معدلات جرائم المخدرات، كما أن وجود أجهزة الشرطة أخرى: مثل دوريات الشرطة قد يكون كافيا لمحاربة الجرائم والحفاظ على الأمن والأمان داخل الحي، بالإضافة الى تلبية حاجيات الساكنة.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان نسبة 23.33% بتكرار 7 مفردة من المجموع الاجمالي الساكنين بالأحياء غير المخططة يؤكدون انعدام الامن في الحي، هذا ما يؤدي الى زيادة ارتفاع نسبة انتشار جرائم المخدرات بالحي.

يمكن تفسير نقص وجود مراكز الأمن بالأحياء الغير مخططة وانعدامها إلى الافتقار للبنى التحتية للشرطة ومقوماتها، مما يساعد على زيادة انتشار جرائم المخدرات في المدينة، هذا ما اشار إليه **الباحثان عبد القادر بن يحي واسماعيل قيره** في مقالهم" **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الأحياء**": **في نظرية النوافذ المكسرة تفسيرا إيكولوجيا أخر للجريمة والعنف المستشري في المدن الامريكية، فهي تعتبر أن زجاج نافذة مصنع أو بيت مهجور عندما يتم كسره ولا يتم إصلاحه فورا وتمر عليه فترة على حاله، فهو رسالة إلى المنحرفين بأن المكان خال من الشرطة والمراقبة، ما يحفز الجماعات الإجرامية الاستحواذ عليه واتخاذ قاعدة خلفية لمشارعهم الإجرامية**[1]. ومنه الزامية انشاء المزيد من مراكز الشرطة مع توفير خدمات أخرى، زيادة الوعي بأهمية مراكز الشرطة ودورها في ضمان الأمن والسلام للمجتمع.

- إضافة إلى ما جاء في تصريح **أحد رجال الشرطة بمصلحة الاستعلامات بوحدة مكافحة الشغب بالعالية –بسكرة–خلال** المقابلة معه حول وجود مراكز ومؤسسات امنية في الأحياء محل دراستنا الميدانية، أن هناك نقص في مراكز الأمن والشرطة داخل الأحياء في حد ذاتها، الأمر الذي ساهم في زيادة وارتفاع نسبة انتشار المخدرات في الأحياء وبالتالي المدينة ككل، رغم قيام الأمن بدوريات تفتيشية.

[1] - عبد القادر بن يحي، إسماعيل قيره، **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الاحياء**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، مجلد 07، العدد02، 2023، ص–ص 273،295.

جدول رقم -19-: يوضح توزيع افراد العينة حسب الجنس وتنظيم دوريات تفتيشية للشرطة في الاماكن المشبوهة

الإجابة	نعم		لا		المجموع	
الجنس	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
ذكر	10	%33.33	03	%10	13	%43.33
أنثى	09	%30	08	%26.67	17	%56.67
المجموع (Σ)	19	%63.33	11	%36.67	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس ونسبة تأييدهم دوريات تفتيش الشرطة في الأماكن المشبوهة بالحي، حيث تشير النسبة المئوية 63.33% بتكرار 19 مفردة من المجموع الإجمالي للجنسين سواء ذكورا أو إناثا الذين يؤكدون على أن هناك تنظيم دوريات تفتيشية للشرطة في الأماكن المشبوهة، هذا ما يجعلنا لا ننكر المجهودات المبذولة من طرف رجال الشرطة والأمن في تنظيم دوريات تفتيشية لمكافحة انتشار جرائم المخدرات في الحي. وهذا ما يعطي مؤشرا ايجابيا حول الدور الذي تقوم به المؤسسات الأمنية ورجال الشرطة في حماية أفراد المجتمع من الجرائم. هذه المعطيات **تعارض اراء أحد المستجوبين لمدمني** المخدرات بأحد الاحياء اثناء اجراء المقابلة الهاتفية معه حيث صرح بعدم وجود دوريات تفتيش للشرطة وعدم قدرة الامن من دخول الحي بسبب التعرض للهجوم والمقاومة من قبل سكان الحي.

بينما تشير النسبة 36.67% بتكرار 11 مفردة من افراد عينة البحث (ذكور او اناث) ينفون وجود دوريات تفتيشية للشرطة بالأماكن المشبوهة بالحي، وهي نسبة منخفضة نسبيا مقارنة بالنسبة الأولى (63.33%).

كما نلاحظ نسبة الذكور التي تقدر بـ 10% يؤكدون أنه لا توجد دوريات للشرطة بالحي هذا ما يفسر إمكانية ان يكون هؤلاء المستجوبين من مروجي المخدرات أو في اتصال مباشر معهم وقد تكون أيضا الغاية

من التستر تشويه صورة الشرطة ... أو يمكن إرجاعها إلى وجود خلل وتقصير في التخطيط الأمني وتحديد الأولويات من جهة، ومن جهة أخرى يمكن ارجاعها إلى الأصول والتكتلات السكانية الغالبة في الحي السبب الذي يمنع رجال الشرطة والأمن من دخول الحي ومراقبة الاماكن المشبوهة وايقاف المجرمين.

جدول رقم -20-: يوضح طبيعة الحي وتصميمه وعلاقته في مساعدة رجال الشرطة على مكافحة المخدرات

الاجابة	نعم		لا		المجموع(Σ)	
طبيعة الحي	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
مخطط	11	%36.67	06	%20	17	%56.67
غير مخطط	09	%30	04	%13.33	13	%43.33
المجموع (Σ)	20	%66.67	10	%33.33	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

يبن الجدول اعلاه طبيعة الحي وتصميمه وعلاقته في مساعدة رجال الشرطة على مكافحة المخدرات، حيث نلاحظ من خلاله ان نسبة 66.67% بتكرار 20 مفردة من افراد عينة البحث بالأحياء المخططة وغير المخططة يعتقدون ان تصميم الحي يساعد الشرطة في مكافحة المخدرات، ما يقابله نسبة 33.33% بتكرار 10 من افراد العينة بالأحياء سواء المخططة او الغير مخططة لا يعتقدون ان تصميم الحي يساعد الشرطة على مكافحة زيادة انتشار جرائم المخدرات بالحي.

تشير النسبة 36.67% بتكرار 11مفردة من اجمالي افراد العينة الى ان موقع الاحياء المخططة يساعد رجال الشرطة على مكافحة الجرائم. ويمكن تفسير هذه النتائج وارجاعها الى ان هذه الاحياء هي ضمن النسيج الحضري وتتميز بجوانب التطوير العمراني ومظاهر التهيئة والتحسين الحضري للمدينة.

يمكن تفسير نسبة 13.33% بتكرار 04 من افراد العينة بالأحياء الغير مخططة كانت إجابتهم سلبية بين علاقة طبيعة الحي وتصميمه وامكانية مساعدة الشرطة والامن من مكافحة جرائم المخدرات به والتي تعتبر من ابرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحضرية، الى ان هذه الاحياء (الغير مخططة) لا تدخل

ضمن برامج التهيئة والتعمير للمدينة مما يسهل فيها زيادة ارتفاع معدلات جرائم المخدرات، أي ان تصميم الاحياء من شوارع ومباني وطرقات له علاقة مباشرة في مساعد رجال الامن و الشرطة على ردع مروجي المخدرات بالمدينة، وحماية سكانها.

هذا ما اشار اليه ايضا **الباحث كمال بوحدة** في مقاله حول " **الاحياء القصديرية...حاضنات لفقراء ومهمشين في الجزائر**": "**يرجع سهولة الترويج في المخدرات وانتشارها في هذه الاحياء بسبب سهولة ترويجها بين الفقراء وخصوصا انه يصعب على قوات الامن مراقبة هذه الاحياء ذات الازقة الضيقة وبسبب تداخل المساكن والممرات الضيقة التي تسهل على افراد العصابات ترويج سمومهم ما يزيد صعوبة العيش في هذه الاحياء**"[1].

جدول رقم -21-: يوضح نوع الاحياء الاكثر عرضة للمخدرات

الاجابة	التكرار	النسبة %
الحي القديم	**28**	**%93.33**
الحي الجديد	**02**	**%6.67**
المجموع (Σ)	**30**	**%100**

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

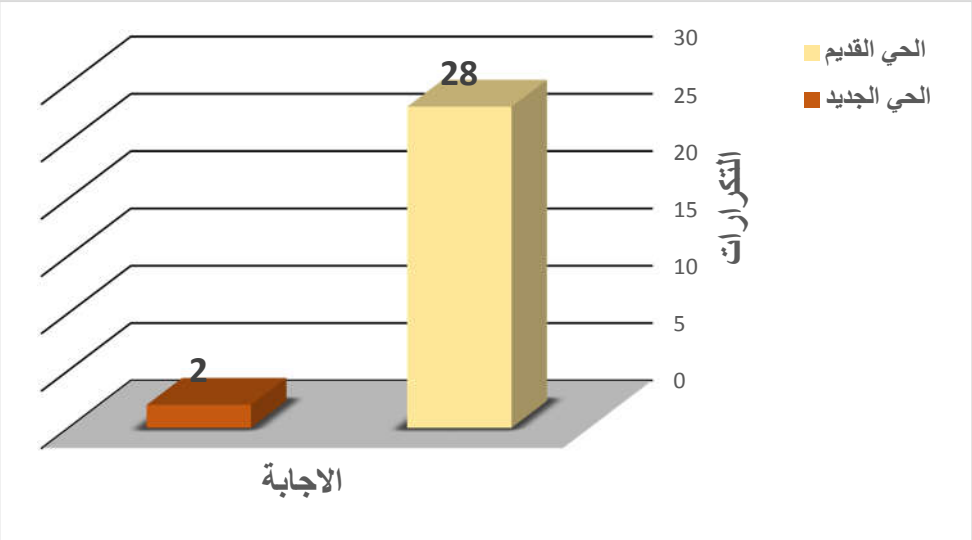

شكل رقم 13: يوضح نوع الاحياء الاكثر عرضة للمخدرات

[1] -كمال بوحدة، مقال الكتروني، **الاحياء القصديرية... حاضنات لفقراء ومهمشين في الجزائر**، 28 ديسمبر 2020 لوحظ يوم: 2024/03/26 على الساعة: 11.03، www.alaraby.com.uk.

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 21 من اعداد الباحثة

يوضح الجدول والشكل المرفقين الأحياء الأكثر عرضة للمخدرات، تشير بيانات الجدول إلى أن الحي القديم أكثر عرضة للمخدرات من الحي الجديد حيث تشير النسبة العالية 93.33% في الحي القديم مقابل 6.67% فقط في الحي الجديد وهي نسبة منخفضة مقارنة بالأولى.

يشير التحليل إلى وجود فجوة كبيرة بين الحي القديم والحي الجديد من حيث التعرض للمخدرات. مما يسلط الضوء على اهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمزيد من الحد من هذه الظاهرة في البيئات المعرضة للخطر.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة التعرض للمخدرات في الحي القديم الى عوامل بيئية وعمرانية واجتماعية موجودة في هذا الحي مثل: الفقر، نقص الخدمات... وزيادة الجريمة قد تكون معدلات الجريمة اعلى في الحي القديم مما قد يخلق بيئة أكثر عرضة للمخدرات، وقلة الوعي بمخاطر المخدرات وسهولة توفرها. هذا ما اكدته **نتائج الملاحظة** حيث لاحظنا نقص في عمليات التهيئة العمرانية المتمثلة في: تعبيد الطرقات، وتوسيع الشوارع ونقص البنية التحتية للأحياء المعنية في الدراسة، ووجود أماكن وشوارع مظلمة خالية من معظم الخدمات اللازمة للحياة الاجتماعية ... يكون سببا رئيسيا في انتشار المخدرات والترويج لها، وهذا ما يجعلها بيئة حاضنة لهذه الجرائم.

وقد يكون انخفاض النسبة في الحي الجديد نتيجة جهود التوعية والتثقيف حول مخاطر المخدرات، وتوفير بيئة أكثر امانا وتحفيزا للشباب.

ويشير ايضا الى اهمية تكثيف الاجراءات الوقائية والتدخل المبكر في الاحياء التي ترتفع فيها معدلات التعرض للمخدرات، والتي تشمل تقديم برامج تثقيفية للشباب ودعم الاسر للتعامل مع هذه القضية وامكانية تسليط الضوء على الحاجة الى اتخاذ تدابير شاملة ومتعددة المستويات لمواجهة هذه الظاهرة، والقيام باستراتيجيات مدروسة وواضحة من اجل مكافحة زيادة وانتشار نسبة جرائم المخدرات.

جدول رقم-22-: يوضح توزيع الامن الغير متوازن في المدينة يجعل مناطق معينة أكثر عرضة لانتشار المخدرات

الاجابة	التكرار	النسبة %
نعم	16	%53.33
لا	14	%46.67
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

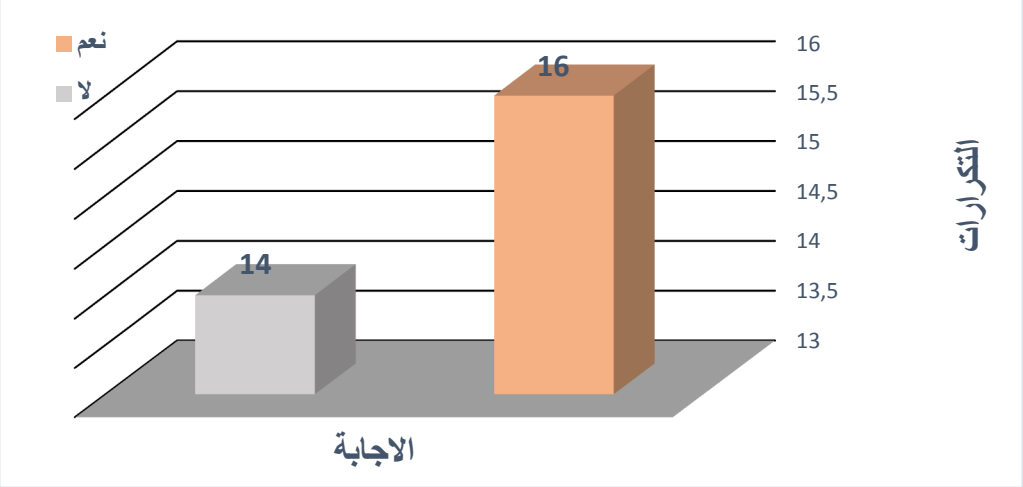

شكل رقم 14: يوضح توزيع الامن الغير متوازن في المدينة يجعل مناطق معينة أكثر عرضة لانتشار المخدرات

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 22 من اعداد الباحثة

يوضح كلا من الشكل والجدول اعلاه توزيع الامن الغير متوازن في المدينة يجعل مناطق معينة أكثر عرضة لانتشار المخدرات، حيث نلاحظ من خلاله بياناته ان نسبة 53.33% من الاشخاص (16مفردة من افراد العينة) يعتقدون ان توزيع الامن غير المتوازن في المدينة يجعل مناطق معينة أكثر عرضة لانتشار المخدرات، بينما يعتقد 46.67% من الاشخاص (14 مفردة من افراد العينة) وهي نسبة قليلة نسبيا من افراد العينة مقارنة بالأولى، يؤكدون ان توزيع الامن غير المتوازن في المدينة لا يجعل مناطق معينة عرضة لانتشار المخدرات.

نلاحظ ان هناك انقساما في الرأي حول ما إذا كان توزيع الامن الغير متوازن في المدينة يجعل مناطق معينة أكثر عرضة لانتشار المخدرات، هذا ما جاء في **نتائج الملاحظة** حيث لاحظنا ان هذه الاحياء تفتقر الى وجود مراكز الامن في مركزها، هذا ما ساعد على الترويج وانتشار جرائم المخدرات. حيث يمكن زيادة عدد افراد الشرطة في المناطق التي تعاني من نقص في تواجد الامن، ومساعدة صانعي القرار في المدينة على اتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية تحسين الامن في المدينة. والنظر في توفير مراكز ومؤسسات امنية في الاحياء امر ضروري لتوفير الحماية والاستقرار لأفراد المجتمع وزيادة رفاهيتهم وسلامتهم وحماية مصالحهم والشعور بالحرية في ظل القانون.

قد يكون نقص عدد افراد الشرطة والتوزيع الغير متوازن في مراكز الامن في الحي أحد العوامل التي تساهم في نقص الامان للساكنة بالحي وبالتالي زيادة انتشار الترويج على المخدرات، كما يؤدي ايضا الى صعوبة فرض القانون في الحي.

جدول رقم –23–: يوضح موقع انتشار ترويج المخدرات في الحي

الاجابة	التكرار(ت)	النسبة %
في وسط الحي(مركزه)	22	%73.33
في أطراف الحي(حدوده)	08	%26.67
المجموع(Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان

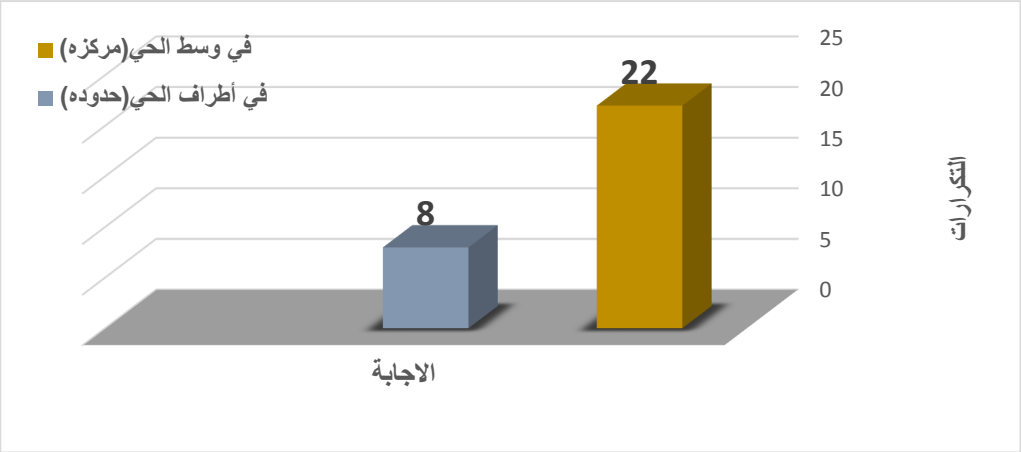

شكل رقم 15: يوضح موقع انتشار ترويج المخدرات

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 23 من اعداد الباحثة

يوضح الشكل والجدول المرفقين موقع انتشار ترويج المخدرات بالحي، بحيث نلاحظ من خلال البيانات اعلاه ان ترويج المخدرات يتركز بشكل رئيسي في وسط الحي بنسبة 73.33%بتكرار 22 مفردة من اجمال افراد العينة، وهذا يدل على ان غالبية ترويج المخدرات يحدث في المناطق الوسطى من الحي حيث الكثافة السكانية العالية والنشاط التجاري.

كما تتم تجارة المخدرات في أطراف الحي ولكن بدرجة اقل بنسبة 26.67% بتكرار 08 مفردة، وهذا ما يدل على ان تجارة ترويج المخدرات اقل شيوعا في مناطق أطراف الحي.

بشكل عام تنتشر جرائم المخدرات في جميع انحاء الحي، وهذا يشير الى ان تجارة المخدرات مشكلة خطيرة في الحي، حيث يرجع تركيز العروض الترويجية في المقام الاول في وسط الحي ذلك لمنع مصالح الامن والشرطة من الدخول اضافة الى الخصائص المعمارية للحي مثل ضيق الشوارع ، وتلاصق المباني مع بعضها البعض، الطرقات والممرات غير المنجزة اضافة الى الخاصية الاجتماعية للسكان المتمثلة في التركيبة او الاصول السكانية لكل حي الامر الذي يصعب على رجال الامن والشرطة التدخل لمكافحة انتشار جرائم المخدرات في الحي، وهذا ما جاء في التصريحات المقدمة من طرف مدمني وتجار المخدرات بالحي حيث اكد احد المستجوبين ان سبب انتشار المخدرات بوسط (مركز)الحي راجع الى عدم قدرة وعدم تدخل مصالح الامن لمكافحة هذه الظاهرة بسبب الازقة الضيقة وتعاون سكان الاهل على مواجهة الامن واحداث الشغب واخبار المجرمين بالهروب، وقال احد المدمنين على المخدرات:" **انا كي نسمع بالشرطة جاية نخبر صحابي بالهربة ونحاولوا نواجه الشرطة من الدخول للحي**"، وهذا ايضا ما اكده احد رجال الامن اثناء اجراء المقابلة معه، لكن رغم هذه المناوشات الا ان رجال الامن يتدخلون لمنه انتشار هذه الجرائم.

جدول رقم-24-: يوضح العوامل التي لا تساعد مصالح الامن من التدخل لمحاربة انتشار المخدرات في الحي

الاجابة	التكرار(ت)	النسبة%
تقارب السكنات	**09**	**%30**
ضيق الشوارع	**06**	**%20**
الطرقات غير المنجزة	**03**	**%10**
اخرى	**01**	**%3.33**

ضيق الشوارع+ الطرقات غير المنجزة+ اخرى	01	%3.33
تقارب السكنات+ الطرقات غير المنجزة	01	%3.33
ضيق الشوارع+ تقارب السكنات+ الطرقات غير المنجزة	02	%6.67
ضيق الشوارع+ اخرى	01	%3.33
ضيق الشوارع+ الطرقات غير المنجزة	02	%6.67
ضيق الشوارع+ تقارب السكنات+ اخرى	02	%6.67
ضيق الشوارع+ تقارب السكنات	02	%6.67
المجموع(Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

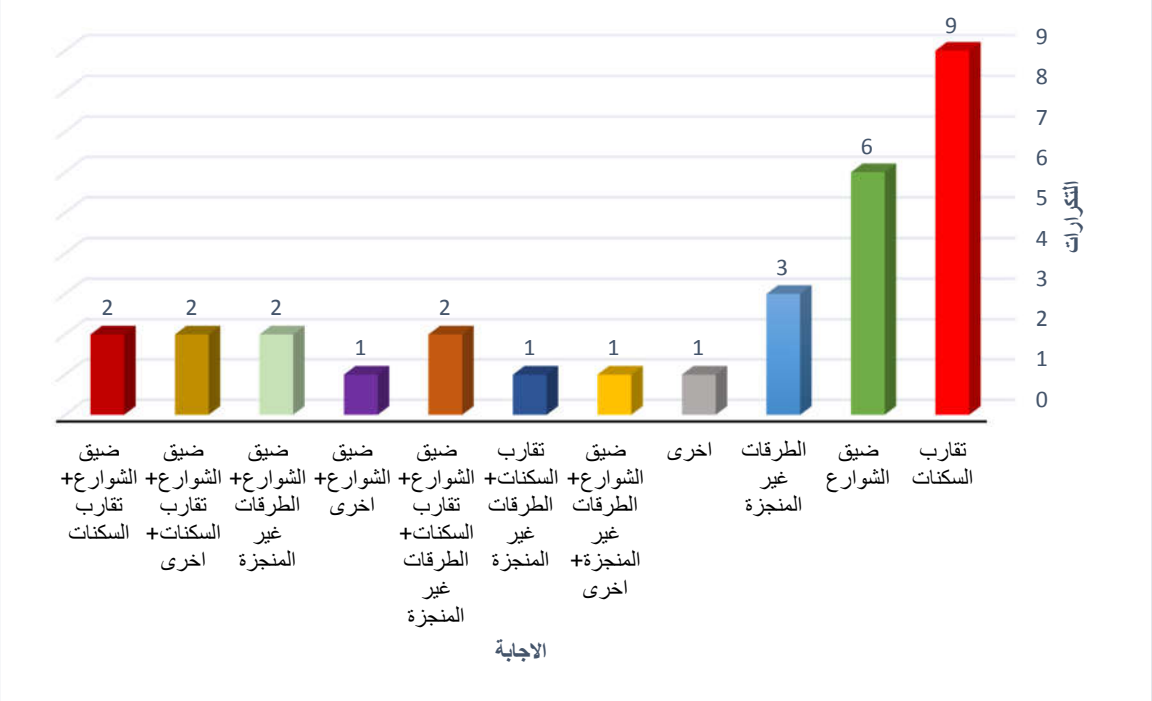

شكل رقم 16: يوضح العوامل التي لا تساعد مصالح الامن من التدخل لمحاربة انتشار المخدرات في الحي

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 24

صور رقم 04: توضح العوامل التي لا تساعد مصالح الامن من التدخل لمحاربة انتشار المخدرات في الحي وتأكد بيانات الجدول رقم 24

من اعداد الباحثة

يوضح الجدول والشكل والصور العوامل التي لا تساعد مصالح الأمن من التدخل لمحاربة انتشار والترويج للمخدرات في الحي، نلاحظ من خلال معطيات الجدول المرفق ان نسبة 30 % من العينة بتكرار

09 مفردة يعتقدون ان تقارب السكنات هو أحد الاسباب الرئيسية التي تعيق جهود الاجهزة الامنية في مكافحة انتشار وتعزيز المخدرات في الحي.

تليها في المرتبة الثانية ضيق الشوارع والممرات بالنسبة المئوية التي تقدر بـ 20% بتكرار 06 مفردة من اجمالي العينة هو السبب الرئيسي الاخر الذي يعيق جهود وقدرة الاجهزة الامنية على مكافحة المخدرات في الحي.

أما بالنسبة للطرق غير مكتملة وغير منجزة فقد كانت النسبة المئوية 10% مع تكرار 03 مفردة من افراد العينة. وهي ايضا تعتبر من اهم عوامل ومعيقات مكافحة انتشار المخدرات.

أما الاستجابة للعوامل الاخرى فقد كانت ما بين نسبة 6.67% ونسبة 3.33% من المجموع الاجمالي، كما هو موضح في الشكل رقم 20.

ويمكن تفسير بيانات الجدول للإشارة إلى أن أهم العوامل التي تعيق جهود الأجهزة الأمنية في مكافحة انتشار جرائم المخدرات في الحي هي تقارب السكنات، وضيق الشوارع، وعدم تطوير الطرق وانجازها، هذه العوامل تجعل من الصعب على الاجهزة الامنية والشرطة الوصول الى اماكن بيع المخدرات وملاحقة تجار المخدرات.

إن تقارب السكنات يمكن أن يسهل على تجار المخدرات اخفاء انشطتهم والتنقل بين المنازل دون أن تكتشفهم الاجهزة الامنية، اما ضيق الشوارع يجعل من الصعب على رجال الامن التحرك بسهولة وملاحقة تجار المخدرات، كما أن الطرق غير مكتملة وغير منجزة يمكن ان تجعل من الصعب على رجال الأمن الوصول إلى بعض المناطق في الحي، مما يسهل على تجار المخدرات تنفيذ انشطتهم في هذه المناطق.

ترجع سهولة ترويج المخدرات وانتشارها في هذه الأحياء إلى سهولة ترويجها بين الفقراء، خاصة يصعب على القوات الامنية مراقبة هذه الاماكن ذات الازقة والشوارع الضيقة، وبسبب التداخل والتقارب من المساكن ووجود ممرات ضيقة ومغلقة تسهل على افراد العصابة نشر سمومهم، ما يزيد صعوبة العيش في هذه الاحياء.[1]

هذا ما يعزز نتائج الملاحظة والمتمثلة في:

[1] - انظر: كمال بوحدة، مقال الكتروني، **الاحياء القصديرية ...حاضنات لفقراء ومهمشين في الجزائر**، 28 ديسمبر 2020، لوحظ يوم 2024/03/26 على سا 11:03 www.alaraby.com.uk

-قرب السكانات وتلاصقها مع بعضها البعض مع وجود العديد من البناءات والسكنات القديمة والمتهالكة والغير المكتملة، مع وجود مباني تتميز ببساطة تصميمها العمراني.

-لاحظنا أيضا نقص في مشاريع التهيئة العمرانية للتحسين الحضري المتمثلة في: تعبيد الطرقات، وتوسيع الشوارع ونقص البنية التحتية للأحياء المعنية في الدراسة، ووجود أماكن وشوارع مظلمة خالية من معظم الخدمات اللازمة للحياة الاجتماعية ...

-ولاحظنا أيضا أن هذه الأحياء تفتقر إلى وجود مراكز الأمن هذا ما ساعد على الترويج وانتشار جرائم المخدرات بهاته الأحياء.

-وجود السكنات العشوائية والقصديرية الفقيرة التي تفتقر لأدنى متطلبات الحياة السب الذي أكد على وجود علاقة قوية بين مورفولوجيا الحي وانتشار جرائم المخدرات به.

بالإضافة إلى نتائج المقابلة التي تضمنت تصريح **رجال الامن بمصلحة الاستعلامات بوحدة مكافحة الشغب بالعالية –بسكرة**-اهم التحديات والصعوبات التي يواجونها نتيجة التدخل لمكافحة جرائم المخدرات بالحي، بالإضافة الى تصريحات افراد عينة البحث التي يمكن تصنيفها في اجابة اخرى وهي:

- إعلام التجار بوصول رجال الأمن.
- عدم الكشف عن أسماء ومواقع تجار المخدرات.
- الشوارع الضيقة وغير مكتملة وتفتقر إلى الإضاءة.
- تلاصق المباني مع بعضها البعض.

كل هذه العوامل أو الأسباب يمكن ربطها مع نتائج الجدول رقم2232 وهذا ما أدى إلى تعزيز وتركيز عمليات انتشار جرائم المخدرات بوسط الحي.

جدول رقم -25-: يوضح انعدام مؤسسات الامن وتوزيع مراكزها يؤدي الى تراجع الثقة في السلطات الامنية ما يجعل من الصعب التعاون في مكافحة المخدرات بالحي

الاجابة	التكرار	النسبة%
نعم	16	%53.33
لا	14	%46.67

المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

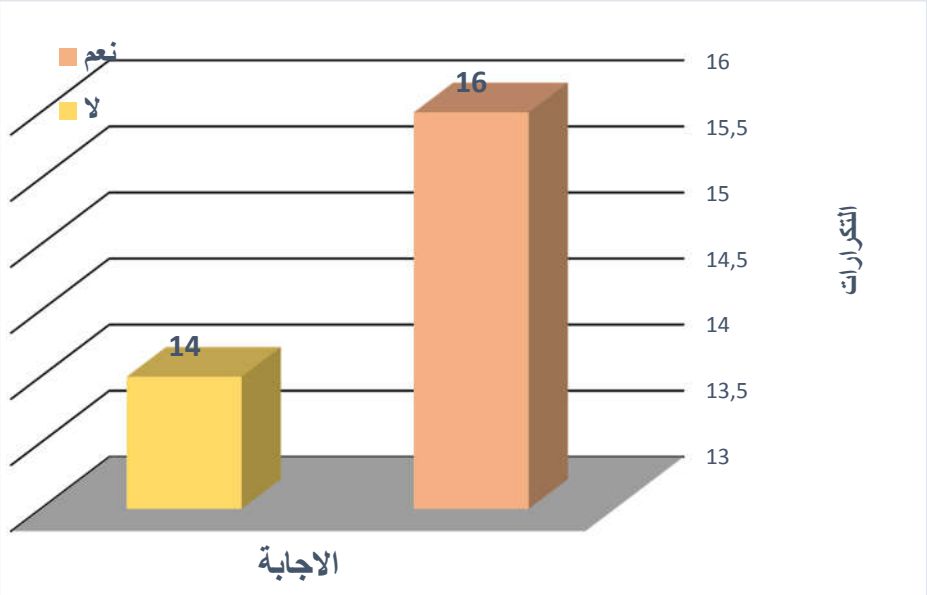

شكل رقم -17-: يوضح انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها يؤدي إلى تراجع الثقة في السلطات الأمنية ما يجعل من الصعب التعاون في مكافحة المخدرات بالحي

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 25

من إعداد الباحثة

يشير الجدول والشكل المرفقين انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها يؤدي إلى تراجع الثقة في السلطات الأمنية ما يجعل من الصعب التعاون في مكافحة المخدرات بالحي، نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن النسبة المئوية 53.33% بتكرار 16 مفردة من أفراد العينة، يؤكدون أن انعدام الأمن في الحي يؤدي إلى تراجع الثقة في الجهات الأمنية، مما يجعل من الصعب التعاون في مكافحة المخدرات بالحي، هذا ما أكده **تصريح المستجوبين أثناء إجراء مقابلة هاتفية**، بأن الأحياء تفتقر إلى وجود مراكز ومؤسسات أمنية، وتساعد في الترويج وانتشار جرائم المخدرات بها، وذلك لقلة حمايتها مقارنة بالأحياء الأخرى بالمدينة ما يجعلها بيئة مناسبة لزيادة فرص النجاح في مهامهم الغير قانونية.

وانعدام الأمن يخلق لدى أفراد المجتمع تراجع الثقة في الجهات الأمنية، وذلك نتيجة عدم التفاعل والتواصل الجيد بين رجال الأمن والشرطة وأفراد المجتمع، بسبب عدم قيام المسؤولين بدورهم على أكمل وجه.

أما بالنسبة لـ 46.67 % من الأشخاص المشمولين في الاستبيان فان انعدام الأمن لا علاقة له بفقدان الثقة بين السلطات الأمنية والسكان في مكافحة المخدرات.

يشير انعدام مؤسسات الأمن إلى زيادة انتشار الجرائم وأعمال العنف لا سيما جرائم المخدرات وترويجها واستخدامها في الحي، مما يخلق شعورا بالخوف وعدم اليقين لدى السكان، ما يؤدي إلى فقدان الثقة في قدرة الجهات الامنية والسلطات لحمايتهم، وهو ما يعكس صعوبة التعاون بين السلطات والمجتمع لمكافحة هذه الجرائم، ويجب على الجهات المعنية العمل على التحسين الأمني في المنطقة واعادة ثقة الأهالي في مكافحة جرائم المخدرات في الحي من خلال تبادل الثقة بين رجال الأمن ومجتمع الحي وضرورة التعاون فيما بينهم بهدف تحقيق الأمن والأمان **لقوله تعالى :" تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان" (سورة المائدة / الآية 02)** [1].

يشير هنا الباحث **عز الدين ريطاب** في دراسته " **تحليل ظاهرة الاجرام في التجمعات السكنية الجديدة بالجزائر": نجد أن التجمعات السكنية الجديدة إما تخلو من مراكز الشرطة والدرك، أو تتوفر على إمكانيات مادية وبشرية ضعيفة لا يمكنها مجاراة الكثافة السكانية الكبيرة، مما يسهل من عمليات الانفلات الأمني، وفي كثير من الأحيان لا تمارس الشرطة مهام الضبط الاداري la police administrative للحيلولة دون وقوع الجرائم، وهذا راجع للعجز المسجل على مستوى المراكز الأمنية، التي يمكن ان تقوم بعمل الأمور الروتينية لا غير، تشكل هذه المعضلة فائدة كبيرة بالنسبة للمجرمين للإفلات من الرقابة الأمنية، وتشكل عصابات إجرامية تنشط في الجرائم المنظمة خاصة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية**[2].

إن شعور السكان بالثقة اتجاه رجال الأمن والشرطة يساعد في مكافحة الجرائم بالمنطقة وبالتالي شعور السكان الأمن والأمان، هذا ما جاءت به دراسة **لـ" منجـــيفار وبيـــجارانو Menjivar and Bejarano " تحـــت عنوان" تصـــــورات المهاجرين اللاتينيين للجريمة وسلطات الشرطة في الولايات المتحدة: دراسة حالة من منطقة فينيكس متروبوليان" سنة 2004، حيث يرى أن الشرطة الامريكية تساعدهم في حل**

---

[1] - **القران الكريم، سورة المائدة، الآية 02.**

[2] - عز الدين ريطاب، **تحليل ظاهرة الاجرام في التجمعات السكنية الجديدة بالجزائر**، طلب دكتوراه، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، ص–ص 103،116.

مشاكلهم وتقديم الخدمات لهم، وأن فعالية الشرطة في مكافحة جرائم المخدرات قد تؤثر على معدلات الجريمة في أحياء المدينة. (انظر صفحة رقم 25، 26)

جدول رقم –26–: يوضح وجود نقاط الشرطة والامن قرب الاحياء والمناطق السكنية يقلل من حدوث جرائم المخدرات

الاجابة	التكرار	النسبة %
نعم	17	%56.67
لا	13	%43.33
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

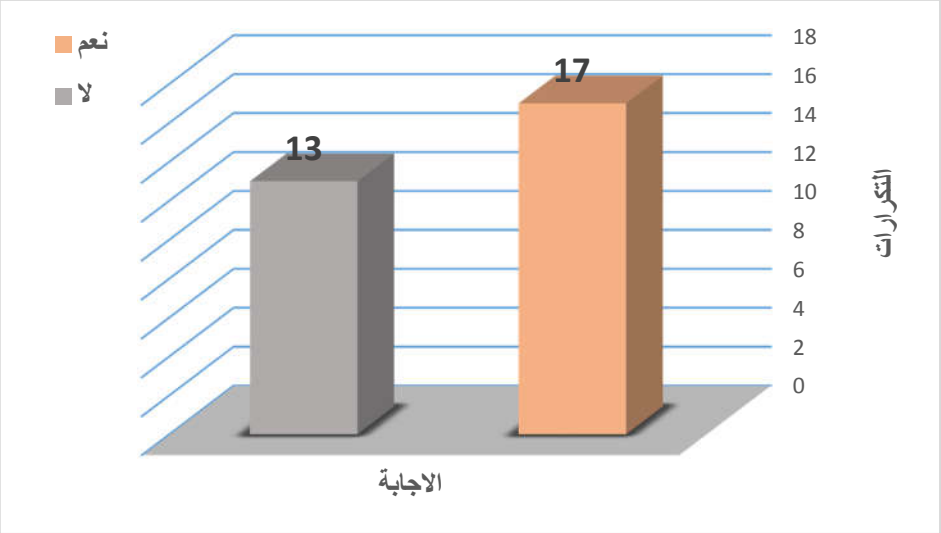

شكل رقم –18–: يوضح وجود نقاط الشرطة والامن قرب الاحياء والمناطق السكنية يقلل من حدوث جرائم المخدرات

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 26

من اعداد الباحثة

يوضح الجدول والشكل أعلاه وجود نقاط الشرطة والأمن قرب الأحياء والمناطق السكنية يقلل من حدوث جرائم المخدرات، وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة بلغت 56.67 % بواقع 17 فرد من اجمالي

عينة البحث، تؤكد على أن وجود نقاط الشرطة والأمن في المناطق السكنية يقلل من انتشار وترويج المخدرات وهي نسبة عالية نسبيا، أما النسبة المقدرة بـ: 43.33 %وهي 13 تكرار فيعتقدون عكس ذلك.

هذا يؤكد ويوضح أن وجود نقاط الشرطة والمؤسسات الأمنية في الحي يرتبط بانخفاض نسبة جرائم المخدرات وله اثار ايجابي في الحد من هذه الجرائم في الأحياء والمناطق السكنية، كما أن وجود نقاط الشرطة يزيد من التواجد الأمني في الحي ويعمل على ردع المجرمين عن ارتكاب جرائم المخدرات بكافة انواعها، وهذا يسهل الأمر على الشرطة القبض على تجار المخدرات ومتعاطيها، وهذه النتائج تعكس نفس نتائج السؤال رقم 15 من الاستبيان. وهذا مؤشر يدل على ضرورة توفير مراكز الأمن لحماية افراد المجتمع بالحي.

جدول رقم-27-: يوضح اهم الاجراءات التي تقوم بها مصالح الامن لمحاربة انتشار المخدرات بالحي

الاجابة	التكرار (ت)	النسبة%
حث سكان الحي على احترام القانون	12	%40
التوعية والتثقيف بشأن اثار المخدرات+ سياسة الردع والجزاء	07	%23.33
سياسة الردع والجزاء	04	%13.33
التوعية والتثقيف بشأن اثار المخدرات+ سياسة الردع والجزاء + اخرى	01	%3.33
حث سكان الحي على احترام القانون+ التوعية والتثقيف بشأن اثار المخدرات	02	%6.67
حث سكان الحي على احترام القانون+ سياسة الردع والجزاء	02	%6.67
حث سكان الحي على احترام القانون+ التوعية والتثقيف بشأن اثار المخدرات+ سياسة الردع والجزاء	01	%3.33
اخرى	01	%3.33
المجموع (Σ)	30	%100

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

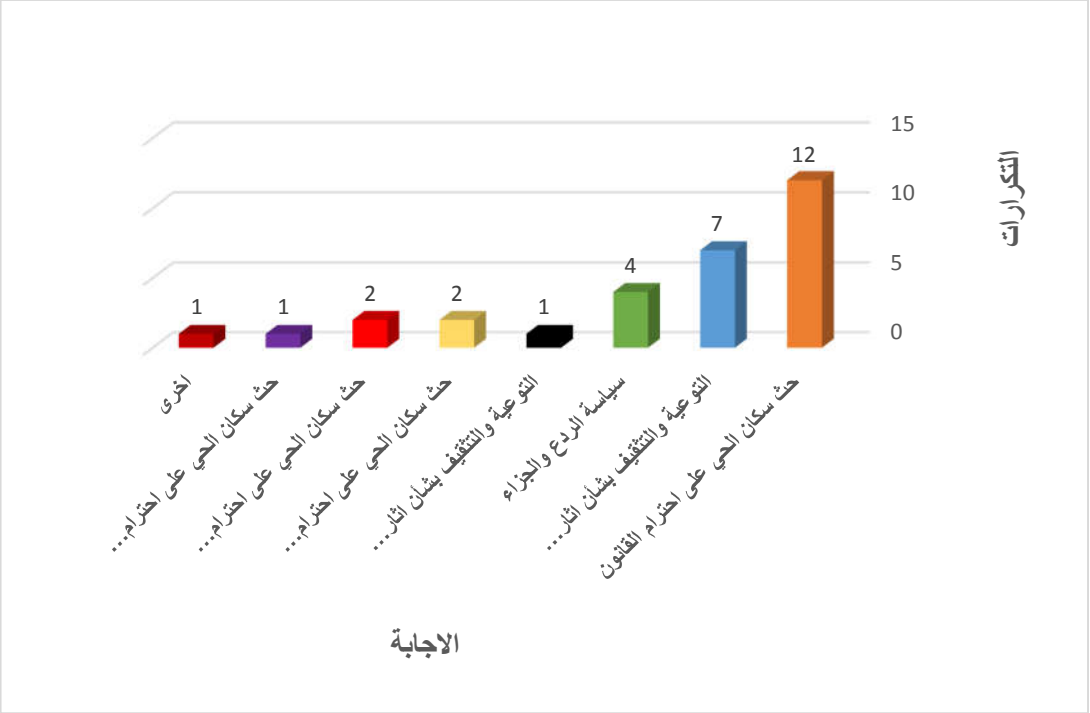

شكل قم 19: يوضح اهم الاجراءات التي تقوم بها مصالح الامن لمحاربة انتشار المخدرات بالحي

المصدر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 27

من اعداد الباحثة

يوضح الشكل والجدول المرفقين اهم الاجراءات التي تقوم بها مصالح الامن لمحاربة انتشار المخدرات بالحي، حيث تبين لنا بيانات هذا الجدول ان النسبة **40%** بتكرار 12 مفردة من اجمالي عينة البحث، تؤكد اهمية دور مؤسسات الامن في مكافحة المخدرات من خلال حث سكان الحي على احترام القانون والمشاركة في مكافحة هذه الافة والابلاغ عن أي نشاط مشبوه، لان الالتزام بتطبيق القوانين الى حد كبير مؤشر لحماية المجتمعات، وان عدم تنفيذها يؤدي الى مخالفة القوانين وزيادة انتشار نسبة الجرائم بالحي، ويعتبر من اهم الاجراءات التي تعتمد عليها المؤسسات والاجهزة الامنية في مكافحة جرائم المخدرات في الاحياء.

كما تظهر نسبة **23.33%** بتكرار 07 مفردة، من اجراءات سياسة الردع والجزاء وحرص الاجهزة الامنية على القيام بأنشطة التوعية والتثقيف حول اضرار المخدرات.

إن مصالح ومؤسسات الأمن تدرك أهمية توعية السكان بمخاطر المخدرات ومعاقبة تجار المخدرات ومتعاطيها، وهذا يعكس مدى فاعليته في الحي.

كما تشير نسبة **13.33%** بتكرار 04 مفردة، من الإجراءات التي تقوم بها مؤسسات الأمن لمكافحة انتشار المخدرات بالحي من خلال اتباع سياسة الردع والجزاء من أجل الحفاظ على أمن وسلامة سكان الحي من مخاطر هذه جرائم.

وتشير نسبة **3.33%** إلى أن هناك اجراءات أخرى لمكافحة انتشار المخدرات لم يتم ذكرها أو الاعلان عنها.

تعكس هذه البيانات مدى استجابة سكان الحي للإجراءات التي تطبقها الأجهزة والمؤسسات الأمنية لمكافحة انتشار المخدرات هناك، كما يوضح الجدول التزام الاجهزة الامنية بمكافحة انتشار المخدرات في الحي من خلال اتباع استراتيجية شاملة تتضمن بالدرجة الاولى سياسة الردع والجزاء والعقاب، والمشاركة المجتمعية من خلال احترام القانون. ويرجع ذلك الى اهمية الاجهزة الامنية في الوقاية من تعاطي المخدرات والمتوافرة فيها واعتمادها على البرامج التوعوية والتثقيفية بشأن مخاطر المخدرات في مختلف المجالات وتقديم الدعم للأشخاص الذين يعانون من الادمان، هذا ما يعكس الدور الايجابي الذي تؤديه مؤسسات ومراكز الامن للحد من انتشار الجرائم بالأحياء.

جدول رقم -28-: يوضح شعور السكان بعدم الامن والاستقرار في الحي الذين يقطنون به والحلول المناسبة لهم

الجنس / الاجابة		ذكر		انثى		المجموع (Σ)	النسبة%
		التكرار (ت)	النسبة%	التكرار (ت)	النسبة%		
لا		03	%10	06	%20	09	%30
نعم	A	07	%23.33	05	%16.67	21	%70
	B	02	%6.67	03	%10		
	C	00	%00	01	%3.33		
	D	01	%3.33	01	%3.33		
	E	00	%00	01	%3.33		

المجموع (Σ)	13	%43.33	17	%56.67	30	%100

A: زيادة مراكز الشرطة. D: زيادة مراكز الشرطة + انتخاب رؤساء الاحياء.

B: تحسين شكل الحي. E: انتخاب رؤساء الاحياء.

C: تحسين شكل الحي+ زيادة مراكز الشرطة

المصدر بيانات الاستبيان من اعداد الباحثة

جدول يوضح شعور السكان بعدم الامن والاستقرار في الحي الذي يقطنون به، نلاحظ من بيانات الجدول ان اجمالي افراد العينة الذين يشعرون بالأمان والاستقرار في الحي الذي يعيشون فيه، قدرت بـ: 30% بتكرار 09 مفردة سواء كانوا ذكورا ام اناثا، بينما عدد افراد عينة البحث الذين يشعرون بعدم الامان والاستقرار في الحي تقدر بنسبة 70% بتكرار 21 مفردة (بغض النظر ان كانوا ذكورا او اناثا)، كما نلاحظ ايضا ان نسبة الاناث اكبر من نسبة الذكور بالنسبة للشعور بعدم الامان والاستقرار والتي قدرت بـ 17 مفردة وهي اعلى من نسبة الذكور، هذا يدل على ان هذه النتائج تعكس ان الاناث أكثر عرضة للشعور بعدم الامان وعدم الاستقرار مقارنة بالذكور.

يمكن تفسير ذلك بحقيقة ان الاناث أكثر عرضة للجريمة والعنف والقلق بسبب العيش في احياء فقيرة او غير امنة او حتى امنة نسبيا، بسبب خيارات السكن المحدودة لديهم.

تشير نتائج الجدول الى ان نسبة كبيرة من افراد العينة أي أكثر من نصفهم لا يشعرون بالأمان والاستقرار في الحي الذي يعيشون فيه. وهذه نتيجة مثيرة للقلق وتشير الى وجود مشكلة حقيقية في الشعور بالأمان في المجتمع تتطلب العلاج.

يمكن تفسير شعور العينة بعدم الأمان، بعدة عوامل، مثل الاتجاهات الثقافية والاجتماعية، أو ارتفاع معدلات الجريمة، أو ضعف البنية التحتية، أو ضعف التماسك الاجتماعي.

كما نلاحظ من الجدول ان النسبة المئوية التي تقدر بـ 40% من افراد العينة يعتقدون ان زيادة المراكز والمؤسسات الشرطية والامنية هو الحل الانسب لمعالجة مشكلة الانفلات الامني من اجل تحسين الاوضاع والشعور بالأمان والاستقرار بالحي، وهذا يدل على ان السكان يعتبرون الامن اهم قضية تواجه حيهم. ويمكن تفسير رغبة افراد العينة في زيادة مراكز الشرطة على انها رغبة في تحسين الامن في الحي. كما يعتقد

16.67% من افراد العينة ان تحسين مظهر الحي وشكله هو الحل الاهم لتحسين الوضع، حيث يرون ان البيئة المحيطة تلعب دورا هاما في شعورهم بالأمن والاستقرار. اما نسبة 3.33% من افراد عينة البحث يعتقدون ان انتخاب رؤساء الحي هو الحل الانسب لهم، هذا ما يدل على ان السكان يعتقدون ان مشاركتهم في ادارة الحي ستساهم في تحسين الوضع وبالتالي الشعور بالأمان والاستقرار.

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء تحليل بيانات مساهمة انعدام مؤسسات الأمن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات بالمدينة:

من خلال تحليل التساؤلات الفرعية الخاصة بالتساؤل الثاني الذي كان كالاتي: **كيف يساهم انعدام مؤسسات الامن وتوزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات في المدينة؟**

فقد توصلنا الى العديد من النتائج والتي يمكن صياغتها في النقاط الاتية:

– يلعب غياب المؤسسات والمقومات الامنية الفعالة دورا كبيرا في ارتفاع معدل انتشار المخدرات في المدينة، حيث يفتقر الناس الى الرقابة والردع، ويتم توزيع المخدرات ايضا بسهولة أكبر في غياب الهياكل الرسمية.

–ان غياب الرقابة الامنية يسمح بتجارة المخدرات والترويج لها دون خوف من العقاب والمساءلة القانونية.

–ضرورة توفير مراكز امنية في الاحياء ومراعاة لغة واساليب التوصل بين افراد المجتمع ورجال الامن من أجل كسب وتعزيز الثقة بينهم وتقديم يد العون للحد من انتشار جرائم المخدرات ومكافحتها بهدف تحقيق الامن والاستقرار في الحي.

–التأكيد على قيمة وأهمية توفير المراكز والمؤسسات الأمنية في الأحياء وضرورة قيام الافراد بتقديم يد العون لرجال الامن وتبادل الثقة بينهم بهدف تحقيق الامن والاستقرار.

–يعد التوزيع غير العادل للمراكز الأمنية في المدينة أحد العوامل التي تساهم في انتشار جرائم المخدرات، وتفتقر بعض المناطق الى مراكز امنية، مما يسمح للمجرمين بالعمل بحرية دون رقابة.

– قد تصبح بعض الاحياء عرضة لجرائم المخدرات أكثر من غيرها بسبب بعدها او عدم الوصول الى مراكز الشرطة، قد يؤدي ذلك الى شعور السكان بانعدام الأمان وانخفاض الثقة في النظام وقدرة الشرطة على حمايتهم، مما يؤدي الى تفكك السلامة المجتمعية ومحدودية التعاون مع السلطات في مكافحة المخدرات.

– إن زيادة توفر المخـدرات يمكن ان يؤدي الى زيادة عدد الاشـخاص المعرضـين للإدمان وما ينتج عنه من مشاكل صحية واجتماعية.

– بالإضافة إلى قلة المؤسسـات الأمنية وسوء توزيعها، هناك العديـد من العوامل الأخـرى التي يمكن ان تساهم في انتشار جرائم المخدرات في المدينة، وتشمل هذه العوامل:

- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.
- الفقر.
- التفكك الاسري.
- ضعف الوعي بمخاطر المخدرات.
- سهولة الوصول إلى المخدرات وتهريبها.
- عدم المساواة والتمييز، والتهميش والاقصاء والاستبعاد الاجتماعي.

يمكن لهذه العوامل أن تخلق بيئة يكون فيها الأفراد أكثر عرضة للجوء إلى المخدرات كوسيلة للهروب أو التخفيف من الظروف الصعبة، اضافة إلى الخصائص العمراني والحضرية للأحياء، وانعدام مؤسسات الامن.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة

يعد نمط المباني والشوارع، الى جانب قلة او انعدام المؤسسات الشرطية والامنية وتوزيع مراكزها، من العوامل الاساسية التي تساهم ولها علاقة في انتشار جرائم المخدرات في المدن، ومن خلال دراستنا هاته توصلنا الى جملة من النتائج والتي كانت مشابهة الى نتائج الدراسات السابقة والتي تتمحور في النقاط الاتية:

– قد تكون الاحياء ذات الكثافة السكانية العالية والنشاط الاجتماعي التي تتميز بازدحام الأماكن الترفيهية والتجارية أكثر عرضة لجرائم المخدرات بسبب توافر الفرص والشبكات الاجتماعية التي يمكن استخدامها لترويج المخدرات، وقد تكون الأحياء الفقيرة أكثر عرضة للانحراف الاجتماعي وتعاطي المخدرات على نطاق واسع بسبب الضغوط الاقتصادية وقلة الفرص وتصبح اماكن سهلة للاستغلال من قبل عصابات تهريب المخدرات المنظمة.

– تمثل الشـوارع الهادئـة والمعزولة والنائيـة والهامشية بيـئة مثاليـة ونقاط تجمع لتهريـب وتـداول والترويج للمخدرات بسرية بسبب ضعف الحضور الامني وصعوبة مراقبة الانشطة غير القانونية.

- يؤدي الافتقار إلى المؤسسات الامنية الفعالة الى زيادة انتشار جرائم المخدرات، حيث يتمكن المتاجرون من تنظيم أنشطتهم بشكل أفضل دون خوف من الاعتقال.
- قد تكون الشوارع ذات الإضاءة الضعيفة والخالية من حركة المرور مكانا مثاليا لعمليات بيع المخدرات وتبادلها دون اكتشافها.
- إن الاهتمام بأمور مثل الاضاءة والتخطيط السليم للهندسة المعمارية والأماكن العامة وتحقيق التكامل بين اجزاء الاحياء المختلفة يمكن ان يساهم في الحد من انتشار جرائم المخدرات وتعزيز السلامة في المناطق الحضرية.
- يتميز الطابع العمراني القديم لمباني الحي بضيقه مما يجعله مقصدا لظهور العديد من أشكال الجريمة، وهذا يستدعي ضرورة دراسة العلاقة بين النمط الحضري للمباني ونمو النشاط الإجرامي وخاصة المخدرات.
- الأحياء التي تفتقر الى مراقبة الشرطة الفعالة معرضة لزيادة الجريمة والمخدرات.
- إن تصميم الشوارع والأحياء يمكن أن يؤثر على معدلات الجريمة وانتشار المخدرات، على سبيل

المثال: قد تؤدي الأحياء التي تتمتع ببنية تحتية جيدة وإضاءة جيدة الى تقليل جريمة المخدرات، في حين إن الأحياء المهملة والمظلمة قد تشجع على الأنشطة غير القانونية.

- إن الأحياء الفقيرة أو المهملة، تكون أكثر عرضة لانتشار المخدرات نتيجة لعوامل متعددة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة، ضعف البنية التحتية، غياب الرقابة الأمنية، وغالبا ما تعرف هذه المناطق بزيادة الجريمة والعنف، مما يخلق بيئة مواتية لتجارة المخدرات.
- الأماكن المهجورة وذات البنية التحتية الضعيفة والتي تفتقر إلى الإضاءة العامة والمراقبة والتي

تفشل فيها الأجهزة الأمنية في فرض القانون والنظام، يمكن أن تكون مكانا مثاليا للأنشطة غير القانونية وتزدهر فيها الجريمة المنظمة، بما في ذلك الإتجار بالمخدرات، دون مواجهة عواقب قانونية.

- عندما تتمركز مراكز الشرطة في مناطق محددة دون توزيع مناسب في جميعا المدينة بأكملها، يمكن أن تظهر ثغرات في التغطية الأمنية تسمح بالقيام بأنشطة إجرامية، بما في ذلك الإتجار بالمخدرات. وتتزايد جرائم المخدرات في المناطق التي تفتقر إلى مراكز أمنية قوية وفعالة، حيث تستطيع العصابات العمل دون عوائق كبيرة.

- انعدام الثقة في المؤسسات والأجهزة الامنية لدى السكان يؤدي إلى عدم الإبلاغ عن الجرائم أو التعاون مع الشرطة، مما يسمح للجريمة بالازدهار مع الإفلات من العقاب، مما يعيق عملية التعاون بينها وبين السلطات في مكافحة جرائم المخدرات.
- توجد فجوات في التغطية الأمنية في بعض المناطق نتيجة تركز المراكز الأمنية في المناطق الراقية الأكثر ازدحاما. وقد تتمتع المناطق الحدودية أو النائية بتغطية أمنية أقل، مما يجعلها أهدافا لأنشطة الإتجار بالمخدرات.
- الشرطة تعتبر من أهم الأجهزة الأمنية في تطبيق القوانين والحفاظ على الأمن والأمان للسكان، وقد أصبح عملها وتقييم أدائها أحد المواضيع الأساسية التي تهم علماء الاجتماع، وخاصة علم الاجتماع الحضري.
- إن ضرورة توفير مراكز ومؤسسات الأمن بالأحياء يعمل على تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع ورجال الأمن مما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والأمان لقوله **تعالى:** "**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**". **سورة المائدة الآية 02.**
- إن للثقافة والعادات علاقة في انتشار جرائم المخدرات، ذلك من خلال وجود بعض المجتمعات التي تكون أكثر تسامحا تجاه استخدام المخدرات أو ترويجها، او تساند المجرمين على الهروب والوقوف في وجه مصالح الأمن والقيام بعمليات الشغب وغيرها لمنع رجال الشرطة والأمن التدخل لمكافحة المجرمين بالأحياء، مما يزيد انتشارها في تلك المناطق هذا ما يسمى بالأصول أو التركيبة الاجتماعية لسكان الحي (العروشية) الغالبة في الحي أي الانتماء إلى مجموعات تستخدم المخدرات، يكون لها علاقة مباشرة في انتشار جرائم المخدرات بدل مورفولوجيا الحي في حد ذاته، وهذا ما جاء في تصريح **رجال الشرطة** أثناء إجراء المقابلة معهم بأن الأصول السكانية الغالبة في الحي لها علاقة مباشرة في انتشار جرائم المخدرات بالحي وتعاطيها مما يزيد من عمليات الشغب وخاصة ضد رجال الأمن اثناء التدخل لمكافحة هذه الظاهرة، ذلك من خلال مساعدة المجرمين على الهروب وهذا ما أكد عليه **تصريح بعض مدمني المخدرات بالأحياء.**

من المهم أن نلاحظ أن هذه العوامل ليست منفردة، بل قد تتراكم وتتفاعل مع بعضها البعض لتعكس علاقة المشهد العام لجرائم المخدرات في الأحياء الحضرية. من الجدير بالذكر أنه لا يمكن القول بأن الأحياء ذات المورفولوجيا السيئة بالضرورة لها علاقة بالانتشار المرتفع لجرائم المخدرات، وكذلك العكس صحيح. هناك أحياء ذات مورفولوجيا سيئة ليس لها علاقة مباشرة في انتشار جرائم المخدرات، لذلك يجب أن ننظر إلى هذه العوامل كعوامل محتملة قد تسهم في فهم الظاهرة. ولكن ليس لديها قدرة قاطعة على التنبؤ بانتشار جرائم المخدرات في كل حالة على حده.

تعمل هذه العوامل معا لتشكل بيئة تسهل انتشار جريمة المخدرات في المدينة، وتتأثر هذه الديناميكيات بالعديد من العوامل المحلية مثل الثقافة والتاريخ والتنظيم السياسي، وتتمثل هذه العوامل المساعدة في: الفقر والبطالة، استغلال الشباب تحت سن الرشد، العوامل البيئية والمحلية والثقافية والاجتماعية لسكان الأحياء التي لها علاقة مباشرة ووطيدة في ارتفاع انتشار المخدرات بالأحياء كما هو الحال في حي بوجنة بن عزوز (طباقو بالعالية) على وجه الخصوص وحي حارة الواد إضافة الى وجود أحياء أخرى يصعب على رجال الأمن الدخول لها مثل حي حفرة كريط وحي العطيلة ... بمدينة بسكرة بسبب خصوصيتها العمرانية والحضرية والسكانية.

خلاصة الجانب الميداني:

إن عرض الجانب الميداني للدراسة وتحديد العينة له أهمية كبيرة من خلال تسهيل الحصول على الأهداف المحددة في الدراسة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الخاصة التي يعتمد عليها الباحث في جمع كافة البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الاقتراحات والتوصـــيات

تتناول الدراسة الحالية موضوعا شائكا ذو أهمية كبيرة في مختلف المجالات وخاصة المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ويخرج بمجموعة من النتائج المعرفية والتطبيقية؛ ومن خلال التحليل المتعمق، يتم تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للموضوع بناء على بيانات دقيقة وموثوقة.

تشكل النتائج قاعدة معلومات تعزز فهم القضايا وتمكننا من تقديم توصيات واقتراحات مستنيرة قد تساعد في تشكيل استراتيجيات تفاعلية وحلول مبتكرة للتحديات المحددة والتي يمكن استخلاصها في النقاط الآتية:

- دمج الأحياء في النسيج الحضري للمدينة، وتحسين التصميم العمراني والتخطيط الحضري في الأحياء المعرضة لانتشار المخدرات.
- تحليل تأثير الهياكل الحضرية مثل الشوارع والمباني على انتشار جرائم المخدرات، حيث أن الأماكن ذات البنية الحضرية الضعيفة أو الأماكن الشاغرة يمكن أن تشجع الأنشطة الإجرامية.
- اكتشاف كيف يمكن تصميم الأحياء والمناطق الحضرية في المدن للمساعدة في الحد من انتشار جرائم المخدرات، مثل تصميم الأماكن العامة بطريقة تزيد من وضوح الرؤية وتشجيع الاستخدام الإيجابي للاماكن العامة.

- دراسة تأثير الموقع الجغرافي والمورفولوجي للمدينة في انتشار جرائم المخدرات، على سبيل المثال: قد تكون الأحياء المكتظة بالسكان والمواقع النائية أكثر عرضة لهذه الجرائم.
- تعزيز الانشطة الاجتماعية والترفيهية في هذه الأحياء، وتعزيز التوعية والتثقيف حول المخدرات في المجتمع.
- تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون مرتبطة بانتشار جرائم المخدرات في المناطق الحضرية، مثل الفقر والبطالة وغيرها من العوامل التي تؤثر على الاوضاع الاجتماعية في المدينة.
- تعزيز التعاون بين الشرطة والمجتمع المحلي لتبادل المعلومات والتعاون في جهود مكافحة الجريمة.
- زيادة مراقبة الحدود وتعزيز عمليات التفتيش على المختبرات غير القانونية ونقاط تهريب المخدرات.
- استخدام التقنيات الحديثة مثل كاميرات المراقبة وانظمة الانذار لتعزيز الامن العام في المدينة.
- اشتراك السكان المحليين في عمليات التخطيط الحضري.
- تعزيز الرقابة المجتمعية من خلال تصميم الأحياء السكنية بشكل يسمح بوجود نظام تحكم طبيعي بالسكن.
- تنفيذ برامج توعوية تستهدف الوقاية من المخدرات وعلاج الإدمان خاصة بين الشباب في المدارس والأماكن العامة.
- التخطيط المكاني الاستراتيجي من خلال تصميم الأحياء السكنية بشكل يقلل من الأماكن المعزولة ويعزز التواصل بين أحياء المدينة بشكل يحد من إمكانية تشكيل شبكات ترويج المخدرات.

الخاتمـــــــــة

الخاتمـــــة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى تحليل العلاقة بين مورفولوجيا الأحياء وانتشار جرائم المخدرات في المدن، وحول علاقة التصميم الحضري والبنية المادية للأحياء على الحياة والسلوكيات الاجتماعية، واستكشاف سبل تعزيز مشاركة المجتمع والسلطات المحلية والأمنية في تخطيط المدن الأمنة على أساس مبادئ الوقاية من الجريمة ومنع انتشارها، ومراجعة الطرق التي يمكن من خلالها للبيئة المبنية أن تزيد من سلامة المناطق أو على عكس ذلك، توفير الظروف الملائمة لانتشار جرائم المخدرات.

إن مورفولوجيا المدينة، أي تخطيطها المادي وتصميمها الحضري العمراني، من العناصر الأساسية التي تؤثر على أنماط الحياة والسلوكيات داخلها، بما في ذلك انتشار الجريمة بأنواعها خاصة جرائم المخدرات منها.

وتشكل مورفولوجيا الحي، أو البنية الحضرية، عنصرا حاسما يؤثر على جوانب عديدة داخل النسيج الاجتماعي والعمراني للمدينة، بما في ذلك الأمن والسلوك الإجرامي.

تؤثر تصميمات الأحياء وطرق الشوارع وتوزيع الأماكن العامة بشكل مباشر على سهولة الحركة وإمكانية الوصول، مما قد يلعب دورا في تسهيل أو تعقيد توزيع المخدرات واستخدامها، والأحياء ذات الأزقة المتعرجة والمناطق المعزولة قد تشكل بيئة حاضنة للأنشطة الإجرامية بسبب غياب الرقابة والمراقبة الأمنية، وتعتبر بؤرا لتعاطي المخدرات والإتجار بها، ومن ناحية أخرى، فإن التخطيط الحضري المصمم بوعي، والتي تشجع التفاعل الاجتماعي من قبل السكان، يمكن أن يساهم في خفض معدلات جرائم المخدرات، علاوة على ذلك، من المهم التأكد على دور الخدمات العامة والبنية التحتية في تعزيز السلامة الامنية. كما ان الاضاءة الجيدة والحدائق العامة الامنة والمساحات المفتوحة الخاضعة للرقابة، تقلل من الاماكن التي قد تخفي أو تتستر على تجارة المخدرات واستهلاكها.

تلعب المؤسسات الأمنية دورا حيويا في الحفاظ على النظام العام والسلامة في الأحياء، ويمكن ان يكون لعدم وجودها الفعال تأثير مباشر على نمو جرائم المخدرات.

تشير النتيجة التي تربط العلاقة بين مورفولوجيا الأحياء بانتشار جرائم المخدرات إلى أن التصميم المادي يمكن تعزيزه أو إضعافه من خلال وجود أو غياب الرقابة الامنية؛ لذلك فان التعاون بين المؤسسات التخطيط الحضري والأمني ضروري للاستفادة القصوى من الإمكانيات الوقائية لكلا العاملين في مواجهة انتشار جرائم المخدرات في المدينة.

وفي ختام هذا البحث العلمي المتواضع لا يسعني إلا أن اشكر الله الذي بنعمته تتم الصالحات وقد توصلنا إلى نهاية الدراسة العلمية الهادفة، وأرجو من الله عز وجل أن أجزى خيرا على كل الجهد والوقت الذي بذلته في إخراج هذا البحث بطريقة مميزة يستفيد منها باقي الطلاب.

القائمة البيبلوغرافية

القائمة البيبليوغرافية:

المصادر:

1. القران الكريم، **سورة المائدة، الآية 02.**
2. القران الكريم، **سورة المطففين، الآية 29.**

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب:

3. إبراهيم تهامي وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
4. إبراهيمي محمد العبيد، **آثار الأسرة في الوقاية من المخدرات**، 1990.
5. أحمد بودراع، **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، منشورات جامعة باتنة، 1997.
6. أحمد عبد اللطيف، **الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1996.
7. أحمد مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005.
8. بشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.
9. بوجمعة خلف الله، **العمران والمدينة**، دار الهدى للطباعة والنشر، 2005.
10. تشارلز كوريا، **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، ترجمة: محمد بن حسين ابراهيم، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 1999.
11. جلال ثروت، **الظاهرة الإجرامية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،1982.
12. حسن جلال الحراشة، **إدمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2012.
13. خير الدين على عويس وعصام الهلالي، **علم الاجتماع الرياضي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1988.

14. رشيد زرواتي، **مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007.
15. سعد سلمان المشهداني، **منهجية البحث العلمي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2018.
16. السعد صالح، **المخدرات والمجتمع**، دار الثقافة للنشر، عمان،1992.
17. صفوت محمود درويش، **مكافحة المخدرات بالتربية والتعليم**، منشأة المعارف، مصر،1996.
18. عبد الحميد دليمي، **دراسة في العمران والسكن والإسكان**، دار الهدى للطباعة والنشر، باتنة، 2007.
19. عبد الحميد زردوم، **تاريخ بسكرة القديمة**، ترجمة: امال هيدال، مطبعة المنار، بسكرة، الجزائر، 2003.
20. عبد العزيز الغريب بن علي، **ظاهرة العودة للإدمان في المجتمع العربي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006.
21. عبد الفتاح محمد وهيبة، **جغرافية العمرانية**، دار النهضة العربية، بيروت ،1972
22. عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، بيروت،1981.
23. عبد المنعم عفاف محمد، **الادمان**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر،2007.
24. فايزة جمعة النجارون واخرون، **اساليب البحث العلمي-المنظور التطبيقي-**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2008.
25. فايزة جمعة النجارون واخرون، **اساليب البحث العلمي-المنظور التطبيقي-**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2008.
26. فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية المدن -دراسة تحليلية للقرية والمدينة -**، دار المعارف، مصر، 1995.
27. محمد السيد غلاب، **البيئة والمجتمع**، ط3، مكتبة الانجلو مصرية، مصر،1963.
28. محمد الكردي، **النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب في مصر**، دار المعارف، القاهرة،1977.
29. محمد رفعت، **إدمان المخدرات-أضرارها وعلاجها-**، دار المعرفة للنشر والطباعة، بيروت، ط3 ،1989.
30. محمد زكي شمس، **أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي**، ج1، دمشق، ص550.
31. محمد عاطف غيث، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

32. محمد عباس منصور، **المخدرات المشروعة وغير المشروعة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
33. محمد عوض، **قانون العقوبات الخاصة، جرائم المخدرات، التهريب الجمركي والتعدي**، منشئة المعارف، الإسكندرية، 1996.
34. محمد فتحي عيد، **جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن**، الجزء الأول، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة.
35. محمد منير سليمان، **الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية**، دار الراتب الجامعة، 1996.
36. محمد هلال ناجي، **إدمان المخدرات رؤية علمية واجتماعية**، دار المعارف، القاهرة،1999.
37. محي الدين مختار، **بعض تقنيات البحث وكتابة التقرير في المنهجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
38. مشلح الديحاني، **أنواع العينات في مجتمع البحث**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.
39. موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
40. نادية جمال الدين زكي، **الآثار الصحية لتعاطي وإدمان المخدرات بين الحقيقة والوهم**، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، القاهرة، 2005.
41. نصر الدين مروك، **جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقات الدولية**، دار هوما، الجزائر، 2007.
42. وحيد حلمي حبيب، **تخطيط المدن الجديدة**، دار مكتبة المهندسين، القاهرة،1991.

ثانيا: القواميس والمعاجم:

43. عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
44. **معجم مجاني الطلاب**، منشورات دار المجاني، بيروت، ط3، 1996.
45. **موسوعة البحث العلمي وإعداد البحوث والرسائل والأبحاث والمؤلفات**، دار الكتب والوثائق المصرية، الإسكندرية، دون سنة نشر.

ثالثا: المجلات والجرائد:

46. أحمد حلواني، **المدينة ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية**، مجلة الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة باتنة.
47. اماني بنت محمد الجهني، محمد شوقي بن إبراهيم مكي، **التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة الرياض**، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مجلة علمية محكمة.
48. امين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمان الرشيدي، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل**، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 5، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، 2016
49. بهية بن صغير، **أساليب مواجهة الجريمة الحضرية، الباحث الاجتماعي**، المجلد13 ،2017.
50. صبحي محمد أمين، **جرائم المخدرات في الجزائر وفق قانون 04-18**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، قسنطينة، الجزائر،2013.
51. الطاهر سعود، مقراني أنور، **وضع الاسرة الاجتماعي في الاحياء المتخلفة**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضرية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2.
52. عيسى يونسي واخرون، **العينة وأسس المعاينة في البحوث الاجتماعية**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد07، العدد02، 2021.
53. فوزي مشنان، **الاحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة، دراسة ميدانية للتجمع الحضري (أولاد بشينة-طريق حملة)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، باتنة-الجزائر-، العدد 20، سبتمبر 2015.
54. فوزي مشنان، **التجمعات السكنية الجديدة في الجزائر ما بين الواقع والتحدي، دراسة الميدانية للتجمع السكني، جامعة باتنة**، مجلة العلوم الإنسانية والمجتمع، العدد25، ج1، الجزائر،2017.
55. محمد بومخلوف، **المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد السابع، منشورات جامعة قسنطينة، مارس 2005.

رابعا: الرسائل والاطروحات:

56. بلقاسم الذيب، **المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، دراسة الميدانية مقارنة حالة بسكرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العمارة والعمران، جامعة قسنطينة، الجزائر،1995.

57. حسين عبد الحميد رشوان، **المدينة دراسة في علم الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
58. سارة لطرش، **تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجيا المدينة، دراسة ميدانية بمدينة سطيف**، مذكرة الماجستير العلوم الاجتماعية، كلية فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2014.
59. سعيدة رحماني، **وضعية الخدمات الصحية في الاحياء السكنية**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008.
60. سلامة غباري، **الإدمان أسبابه ونتائجه وعلاجه دراسة ميدانية**، المكتب الجامعي، الحديث، الاسكندرية، 1999.
61. سهام بن عبيد، **جريمة استهلاك المخدرات بين العلاج والعقاب**، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، 2012–2013.
62. سهام زولي، **جريمة استهلاك المخدرات بين العقوبة والتدبير في ظل التشريع الجزائري**، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، 2012–2013.
63. موسى سيد علي، سواكري الطاهر، **الحي السكني كبناء فيزيقي–اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب–**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد11، العدد الأول، جامعة البليدة02، 2019.
64. شيماء مطشر حمزة، **أثر الجامعة على مورفولوجيا المدينة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009.
65. عز الدين ريطاب، **تحليل ظاهرة الاجرام في التجمعات السكنية الجديدة بالجزائر**، طلب دكتوراه، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة.
66. علجيه داود، **ارتباط المخدرات بالإجرام**، مذكرة تخرج المدرسة العليا للقضاء، وزارة العدل، الجزائر، جانفي 2008.
67. فوزي جيماوي، **السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، بن عكنون، 2012–2013.
68. كريم ايت يحيى، **جريمة المخدرات وطرق اثباتها**، مذكرة تخرج لنيل الشهادة العليا للقضاء 2007/2004.
69. مصطفى سويف، **المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية**، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1996.
70. مصطفى مدوكي، **دراسة الخصائص المورفولوجيا للأنسجة العمرانية الصحراوية العريقة–حالة الدراسة: ورقلة، تقرت والوادي–**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم الهندسة المعمارية،

تخصص هندسة معمارية، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 20جوان 2022.

71. ميساء كمال، **أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني في حدوث الجريمة (دراسة في جغرافية الجريمة)**، بحث مقدم ضمن مساق جغرافية الجريمة، فلسطين،2010.
72. هبة الفاروق القباني، **دراسة التجمعات الحضرية في سوريا**، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط، العمراني والبيئة ،2007.
73. الهدية بن علي وأحمد بن عبد الرحمن، **السياسة الجنائية لمكافحة ترويج المخدرات في نظم دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة تأصيلية تحليلية تطبيقية مقارنة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2008.

خامسا: التقارير والاحصائيات:

74. محمد حمدي الحجار، **الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريس، التقارير والاحصاءات، الرياض،1992.

سادسا: الوثائق الرسمية والمقابلات الشفوية:

75. خلية الاتصال والعلاقات العامة، امن ولاية بسكرة، 2024.
76. مصلحة الإحصاء، بلدية بسكرة، 2024.
77. مصلحة الاستعلامات، وحدات مكافحة الشغب العالية، بسكرة، 2024.
78. مصلحة التخطيط والاحصاء، مديرية الميزانية والممتلكات، بسكرة.
79. مصلحة رخصة البناء والتعمير، مديرية التهيئة والتعمير، بسكرة، 2024.

المراجع باللغة الأجنبية:

80. Larousse ،Dictionnaire ET encyclopedia ،Librairie Larousse.
81. Claude Kannas ،Dictionnaire encyclopédique ،Larousse Paris 2002.
82. Marion Segaud et Autre ،Dictionnaires de l'habitat et du logement ، Armand colin ،Paris.
83. Alain Nonjon ،Comprendre l'économie mondiale ،Ellipse.1995

84. **ALBERTE ZACHELLI،introduction a l'urbanisme opérationnel et alacom ،urban ،EPAU ،VOL 2-3 ،1993.**
85. **Maouia Saidouni ،Elément d'introduction a l'urbanisme ،Casbah edition**
86. **McGrath and Scarpitti, F, youth and Drugs ،Perspectives on a social problem Illinois ،Scott Forssmann and Company.1970**
87. **Rasmussen, S, Addition Treatment : Theory and Practice, London ، Sage Publication, INC.2000.**

المواقع الالكترونية:

88. كمال بوحدة، مقال الكتروني، **الاحياء القصديرية ...حاضنات لفقراء ومهمشين في الجزائر**، 28 ديسمبر 2020، لوحظ يوم 2024/03/26 على سا 11:03 www.alaraby.com.uk
89. يوم، 2023/12/27، ساعة 21:13، موقع الالكتروني **/https://www.ammonnews.net/article**

قائمـــة الملاحــق

ملحق 01: يوضح ترخيص بزيارة ميدانية

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

الرقم المرجعي: ...../ق.ع.إ / 2024

إلى السيد: أحمد لاوة سيرة

الموضوع: ترخيص بزيارة ميدانية

نتقدم بسعادتكم المحترمة بهذه الرسالة المتضمنة الموافقة على إجراء بحث ميداني/ تربص ميداني حول:

موضوع الإحياء علاقتها بانتشار جرائم الاختراق الإلكتروني

مدينة سيرة علوذخا

وذلك ابتداء من: (المدة لا تتجاوز 10 أيام) 02 مارس إلى 12 مارس

للطلبة الآتية أسمائهم:

- وسال عقيلة
-
-
-
-
-

إشراف الأستاذ(ة): عمارة فتيحة

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

بسكرة في: 2024/02/22

رئيس القسم

مسؤول الشعبة

ملحق رقم 02: يوضح احصائيات انتشار جرائم المخدرات بداية من عام 2019 الى غاية الثلاثي الاول من عام 2024 بمدينة بسكرة

المصدر : خلية الاتصال والعلاقات العامة امن ولاية بسكرة 2024

سنة 2019

طبيعة الجرم	التكييف	عدد القضايا المسجلة	الكمية المحجوزة	عدد المتورطين			
				ذكر بالغ	ذكر قاصر	انثى بالغة	انثى قاصرة
المخدرات	المتاجرة	48	4.404 كلغ من كيف معالج	81	00	00	00
	إستهلاك	107		135	02	01	01
الأقراص المهلوسة	المتاجرة	45	5987 قرص مهلوس	78	00	01	00
	إستهلاك	23		26	01	00	00
المجموع		223		326			

سنة 2020

طبيعة الجرم	التكييف	عدد القضايا المسجلة	الكمية المحجوزة	عدد المتورطين			
				ذكر بالغ	ذكر قاصر	انثى بالغة	انثى قاصرة
المخدرات	المتاجرة	98	4.436 كلغ من كيف معالج 09 غرام من كوكايين	182	02	01	0
	إستهلاك	329		366	04	03	00
الأقراص المهلوسة	المتاجرة	124	68546 قرص مهلوس	220	0	06	0
	إستهلاك	50		55	0	0	0
المجموع		601		840			

سنة 2021

طبيعة الجرم	التكييف	عدد القضايا المسجلة	الكمية المحجوزة	عدد المتورطين			
				ذكر بالغ	ذكر قاصر	انثى بالغة	انثى قاصرة
المخدرات	المتاجرة	106	41.551 كلغ من كيف معالج 0.81 غرام من كوكايين	176	1	2	0
	إستهلاك	251		264	5	3	0
الأقراص المهلوسة	المتاجرة	181	77527 قرص مهلوس	289	3	8	0
	إستهلاك	58		59	1	4	0
المجموع		596	//	815			

سنة 2022

طبيعة الجرم	التكييف	عدد القضايا المسجلة	الكمية المحجوزة	عدد المتورطين			
				ذكر بالغ	ذكر قاصر	انثى بالغة	انثى قاصرة
المخدرات	المتاجرة	117	20.251 كلغ من كيف معالج	183	2	3	0
	إستهلاك	396	11.53 غرام من كوكايين	411	10	2	0
الأقراص المهلوسة	المتاجرة	248	108303 قرص مهلوس	359	3	0	0
	إستهلاك	158		165	4	4	0
المجموع		919		1146			

سنة 2023

طبيعة الجرم	التكييف	عدد القضايا المسجلة	الكمية المحجوزة	عدد المتورطين			
				ذكر بالغ	ذكر قاصر	انثى بالغة	انثى قاصرة
المخدرات	المتاجرة	126	28.995 كلغ من كيف معالج	238	0	0	0
	إستهلاك	1216	516.38 غرام من كوكايين	1214	23	5	0
الأقراص المهلوسة	المتاجرة	223	281952 قرص مهلوس	334	2	3	0
	إستهلاك	414		413	7	2	0
المجموع		1979		2241			

الثلاثي الأول من سنة 2024

طبيعة الجرم	التكييف	عدد القضايا المسجلة	الكمية المحجوزة	عدد المتورطين			
				ذكر بالغ	ذكر قاصر	انثى بالغة	انثى قاصرة
المخدرات	المتاجرة	35	85.412 كلغ من كيف معالج	85	01	01	00
	إستهلاك	434	380.45 غرام من كوكايين	436	05	00	00
الأقراص المهلوسة	المتاجرة	79	56872 قرص مهلوس	143	00	03	00
	إستهلاك	180		170	07	04	00
المجموع		728	//	855			

ملحق رقم 03: يوضح ترخيص بزيارة ميدانية لمديرية الميزانية والممتلكات –بسكرة–

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

الرقم المرجعي: ...../ق.ع.إ / 2024

إلى السيد: مدير مديرية الميزانية والممتلكات بسكرة

الموضوع: ترخيص بزيارة ميدانية

نتقدم بسيادتكم المحترمة بهذه الرسالة المتضمنة الموافقة على إجراء بحث ميداني/ تربص ميداني حول:

الدور الوظيفي لأعوان الاستقبال في تحسين جودة الخدمة العمومية بمديرية الميزانية والممتلكات بسكرة

وذلك ابتداء من: (المدة لا تتجاوز 10 أيام) 05 ماي إلى 19 ماي

للطلبة الآتية أسمائهم:

- بوسالم عبد الحق
-
-
-
-
-

إشراف الأستاذ(ة): عباسي عتيقة

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

بسكرة في: 2024/04/22

رئيس القسم

مسؤول الشعبة

ملحق 04: يوضح مساحة وعدد سكان كلا من مدينة بسكرة والاحياء قيد الدراسة (حي حارة الواد وحي بوجنة بن عزوز –طباقو العالية–)

المصدر: مكتب التخطيط والاحصاء –مديرية الميزانية والممتلكات بلدية بسكرة–لسنة 2023

	مدينة بسكرة	حي حارة الواد	حي بوجنة بن عزوز (طباقو العالية)
المساحة	127.700.000 م2	468833.30 م2	287506.93 م2
عدد السكان	293608 نسمة	3451 نسمة	3743 نسمة

ومكتب الاحصاء بلدية بسكرة

ملحق 05: يوضح دليل المقابلة المباشرة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

دليل مقابلة بحث بعنوان:

مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة

– مدينة بسكرة نموذجا –

مذكرة لنيل شهادة ماستر (L.M.D) تخصص علم الاجتماع الحضري

اعداد الطالبة:
دربال عقيلة

اشراف الأستاذة:
جيماوي نتيجة

مقابلة رقم 01 بتاريخ : 2024/03/03
من الساعة 10.30 الى غاية الساعة 11.30

1-*البيانات الشخصية*:

- الاسم و اللقب: .....
- السن: .....
- المستوى التعليمي: .....
- الخبرة المهنية: .....
- مكان الإقامة: .....

1-أسئلة حول الموضوع حسب تساؤلات الدراسة:

س1: هل هناك احياء معينة في المدينة تشهد معدلات اعلى في جرائم المخدرات؟

.....

س2: هل توجد أماكن محددة في الاحياء يتم استهدافها من قبل تجار المخدرات وتستخدم كنقاط توزيع لها؟

.....

س3: ماهي خصائص هذه المناطق التي تساهم في انتشار جرائم المخدرات من خلال التصميم العمراني؟

.....

س4: هل الخصوصية العمرانية للحي وموقعه يؤثر على عملية مكافحة جرائم المخدرات؟

.....

س5: ماهي العوامل المرتبطة بها جرائم المخدرات بالأحياء؟

.....

س6: هل تتدخلون في تغيرات تخص مداخل ومخارج الحي لمحاربة هاته الجرائم؟ (مثل: اشعال النار في الطرقات من قبل سكان الحي)؟

.....

س7: هل الأصول السكانية الغالبة (العروشية) في الحي تساهم في انتشار المخدرات؟

.....

س8: كيف يمكن للخدمات الاجتماعية والشرطة العمل معا لمعالجة مشكلة المخدرات بالحي؟

.....

س9: هل تم اجراء تجارب ومشاريع لتحسين تصميم الاحياء للحد من جرائم المخدرات؟

.....

س10: ماهي الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة جرائم المخدرات من طرفكم؟

.....

س11: ماهي التحديات التي تواجه رجال الامن في مكافحة انتشار جرائم المخدرات؟

.....

شكرا جزيلا على تعاونكم

ملحق 06: دليل مقابلة هاتفية

أسئلة حول الموضوع حسب تساؤلات الدراسة:

س1: ماهي اهم الخصائص المعمارية للحي؟ ضيق الشوارع، تقارب السكانات، طبيعة تصميم المباني، الانارة...

.....

س2: هل توجد مراكز للأمن بالحي؟

.....

س3: هل تقوم مراكز الامن بدوريات تفتيشية بالحي؟

.....

س4: اين يتمركز ترويج المخدرات وتعاطيها؟

.....

س5: ماهي اهم المناطق التي تستخدم لترويج المخدرات وتعاطيها في الحي؟

.....

س6: هل يتعاون سكان الحي مع رجال الامن لمكافحة المخدرات؟

.....

س7: ماهي اهم العوامل من الجانب المعماري التي تساعد على انتشار جرائم المخدرات بالحي؟

.....

س8: هل تشعر بالأمن في الحي؟

.....

س9: في رأيك ماهي اهم الإجراءات التي ترونها مناسبة لمكافحة جرائم المخدرات؟

.....

ملحـــــــــق 07: يوضـــــــــح نمـــــــــوذج تحـــــــــكيم اســـــــــتمارة اســـــــــتبيان

بسم الله الرحمان الرحيم

الى الأستاذ الدكتور(ة) : شنايبي ذراع هيبة المحترم(ة)

تحكيم استمارة الاستبيان

نهديكم اطيب التحيات

بالنظر لما تتمتعون به من كفاءة علمية وخبرة عملية، أرفق لكم طيا نسخة من الاستمارة الأولية الخاصة بدراسة حول موضوع " **مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة** " – **دراسة ميدانية بحي حارة الواد وحي طباقو بمدينة بسكرة** – ، والتي تعد جزءا من الدراسة العلمية لرسالة الماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، راجين التفضل بالاطلاع وابداء الرأي والملاحظات التي حتما ستكون ذات قيمة عالية وموضع اعتزاز وتقدير لدى المشرفة والطالبة.

مع خالص الشكر والتقدير

الطالبة :
دربال عقيلة

اشراف الأستاذة الدكتورة:
جيماوي نتيجة

معلومات المحكم

اسم المحكم	اللقب العلمي	الكلية	التخصص العلمي	القسم	الجامعة
صيد شنايبي ذراع	استاذ دكتور	العلوم الانسانية والاجتماعية	علم الاجتماع	العلوم الاجتماعية	محمد خيضر بسكرة

بسم الله الرحمان الرحيم

الى الأستاذ الدكتور(ة) :..طويل فتيحة.... المحترم(ة)

تحكيم استمارة الاستبيان

نهديكم اطيب التحيات

بالنظر لما تتمتعون به من كفاءة علمية وخبرة عملية، أرفق لكم طيا نسخة من الاستمارة الأولية الخاصة بدراسة حول موضوع " **مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة** " – **دراسة ميدانية بحي حارة الواد وحي طباقو بمدينة بسكرة** – ، والتي تعد جزءا من الدراسة العلمية لرسالة الماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، راجين التفضل بالاطلاع وابداء الرأي والملاحظات التي حتما ستكون ذات قيمة عالية وموضع اعتزاز وتقدير لدى المشرفة والطالبة.

مع خالص الشكر والتقدير

الطالبة :
دربال عقيلة

اشراف الأستاذة الدكتورة:
جيماوي نتيجة

معلومات المحكم

اسم المحكم	اللقب العلمي	الكلية	التخصص العلمي	القسم	الجامعة
طويل فتيحة	استاذ دكتور	العلوم الانسانية الاجتماعية	علم اجتماع	العلوم الاجتماعية	محمد خيضر بسكرة

ملحق رقم 08: يوضح دليل استمارة استبيان قبل التحكيم

دليل استمارة الاستبيان قبل التحكيم حول موضوع

" مورفولوجيا الاحياء و علاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة "

- دراسة ميدانية بحي حارة الواد و حي طباقو (العالية) بمدينة بسكرة -

المحور الأول : البيانات الشخصية	مناسب	يعدل	يلغى
1- الجنس			
2- المستوى التعليمي			
3- الحالة العائلية			
4- المهنة			
5- طبيعة الحي الساكن به			
المحور الثاني : مساهمة نمط الاحياء و الشوارع في انتشار جرائم المخدرات في المدينة			
1- هل توجد اماكن محددة معروفة بوجود تجار المخدرات بالحي ؟			
2- هل شكل الشوارع و الاحياء يساعد على انتشار المخدرات بالحي ؟			
3- في رايك ، هل توسع الحي و نموه يؤثر على انتشار المخدرات ؟			
4- في رأيك ، هل تزايد انتشار المخدرات بالحي هو سبب؟ الفقر ، البطالة ، انعدام الامن، ضعف تطبيق القانون ، أخرى ..			
5- ماهي الأماكن التي يتم استخدامها لتجارة المخدرات بشكل اكبر في الحي ؟ المقاهي ، الشوارع، المحلات التجارية ، أخرى ...			
6- هل موقع الحي يعزز من انتشار المخدرات في المدينة ؟			
7- هل انتشار جرائم المخدرات يشوه الصورة التاريخية و الحضارية للحي في المدينة؟			
8- هل تشعر بعدم الامن و الاستقرار في الحي الذي تقطن به ؟ اذا كانت الإجابة بنعم ماهو الحل المناسب لك ؟.....			
9- هل تتوفر أماكن ترفيهية للشباب في الحي ؟			
10-في رأيك هل وجود شوارع غير معبدة و مباني متهالكة بيئة مناسبة لجرائم المخدرات؟			
11-هل تبنى المنازل بطريقة تمنع التسلل او تسهل مراقبة محيطها؟			
المحور الثالث: مساهمة انعدام الامن و توزيع مراكزه في انتشار جرائم المخدرات في المدينة			
1- هل توجد دوريات شرطة كافية في الحي ؟			
2- هل تنظم حملات تفتيشية في الأماكن المشبوهة ؟			
3- هل يساعد سكان الحي رجال الشرطة على الإبلاغ عن جرائم المخدرات؟			
4- ماهي الفئة الأكثر عرضة للمخدرات؟			
5- في رأيك ماهي الأسباب التي لا تساعد مصالح الامن التدخل لمحاربة انتشار جرائم المخدرات في الحي ؟ ضيق الشوارع، عدم تعاون السكان الحي ، تقارب السكانات، الطرقات غير منجزة، أخرى ...			
6- هل يؤدي انعدام الامن الى تراجع الثقة في السلطات الأمنية مما يجعل من الصعب التعاون في مكافحة المخدرات بالحي ؟			
7- هل تعتقد ان وجود نقاط الشرطة و الامن قرب الاحياء و المناطق السكنية يقلل من حدوث جرائم المخدرات ؟			
8- ماهي الصعوبات التي يواجهها رجال الامن للتدخل للحد من تجارة المخدرات بالحي ؟			
9- ماهي اهم الإجراءات التي يقوم بها مصالح الامن لمحاربة انتشار جرائم المخدرات بالحي ؟ حث سكان الحي على احترام القانون، التوعية و التثقيف بشأن اثار المخدرات ،سياسة الردع و الجزاء، أخرى..			
10-في رأيك ، ماهي الحلول لمكافحة كلا من انعدام الامن و انتشار جرائم المخدرات بالحي؟			

شكرا جزيلا على تعاونكم

ملحق رقم 09: النموذج النهائي لاستمارة الاستبيان بعد التحكيم

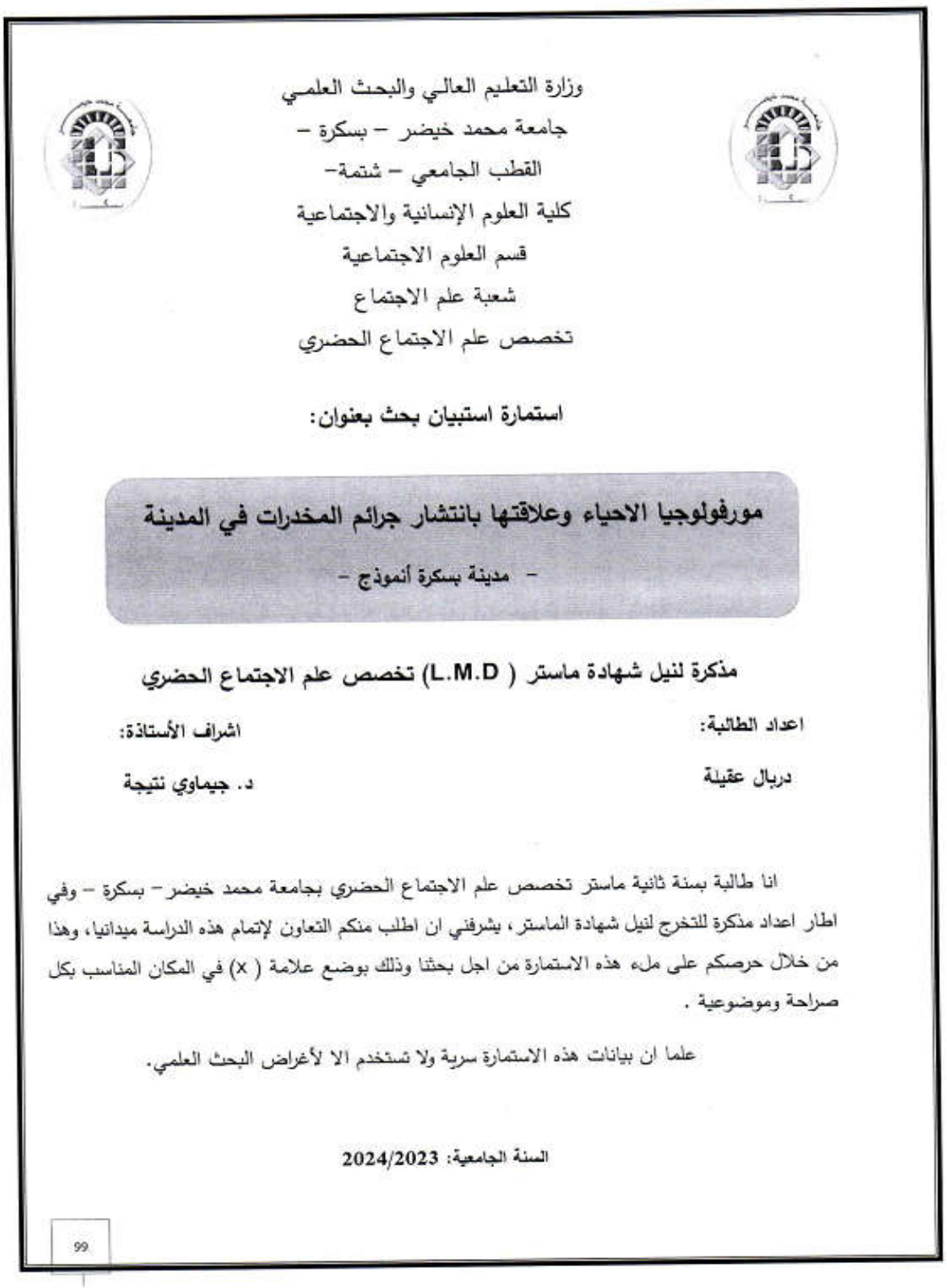

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
القطب الجامعي – شتمة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الحضري

استمارة استبيان بحث بعنوان:

مورفولوجيا الاحياء وعلاقتها بانتشار جرائم المخدرات في المدينة

– مدينة بسكرة أنموذج –

مذكرة لنيل شهادة ماستر (L.M.D) تخصص علم الاجتماع الحضري

اعداد الطالبة:
دربال عقيلة

اشراف الأستاذة:
د. جيماوي نتيجة

انا طالبة بسنة ثانية ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري بجامعة محمد خيضر– بسكرة – وفي اطار اعداد مذكرة للتخرج لنيل شهادة الماستر ، يشرفني ان اطلب منكم التعاون لإتمام هذه الدراسة ميدانيا، وهذا من خلال حرصكم على ملء هذه الاستمارة من اجل بحثنا وذلك بوضع علامة (x) في المكان المناسب بكل صراحة وموضوعية .

علما ان بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2024/2023

99

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- السن : اقل من 18 ◯] 19-25 [◯] 26-32 [◯] 33-39 [◯ 40 فما فوق ◯

2- الجنس: ذكر ◯ انثى ◯

3- المستوى التعليمي: امي ◯ ابتدائي ◯ متوسط ◯ ثانوي ◯ جامعي ◯

4- المهنة: يعمل ◯ لا يعمل ◯

5- طبيعة الحي الساكن به : مخطط ◯ غير مخطط ◯

المحور الثاني : مساهمة نمط المباني والشوارع في انتشار جرائم المخدرات في المدينة

6- هل تبنى المنازل بطريقة تمنع التسلل او تسهل مراقبة محيطها؟

نعم ◯ لا ◯

7- في رأيك هل وجود شوارع غير معبدة ومباني متهالكة بيئة مناسبة لجرائم المخدرات؟

نعم ◯ لا ◯

8- هل تتوفر أماكن ترفيهية للشباب في الحي ؟

نعم ◯ لا ◯

9- هل شكل الشوارع والحي يساعد على انتشار المخدرات بالحي ؟

نعم ◯ لا ◯

10- في رأيك ، هل توسع الحي ونموه يؤثر على انتشار المخدرات ؟

نعم ◯ لا ◯

11-في رأيك ، هل تزايد تجارة المخدرات بالحي هو سبب؟ - يمكن اختيار اكثر من اقتراح -

الفقر ◯ البطالة ◯ انعدام الامن ◯ ضعف تطبيق القانون ◯ أخرى ◯

12-أين ينتشر ترويج المخدرات اكثر؟

في وسط الحي (مركزه) ◯ في اطراف الحي(حدوده) ◯

13-في رأيك ، ماهي الأماكن الاكثر استخداما للترويج و تبادل المخدرات في الحي ؟ - يمكن اختيار اكثر من اقتراح-

المقاهي ◯ الشوارع ◯ المحلات التجارية ◯ أخرى ◯

14-هل موقع الحي يعزز من انتشار المخدرات في المدينة ؟

نعم ◯ لا ◯

15-هل انتشار جرائم المخدرات يشوه الصورة التاريخية و الحضارية للحي في المدينة؟

نعم ◯ لا ◯

16-هل تعتقد ان وجود اضاءة جيدة في الشوارع و الاحياء يمكن ان تقلل من حدوث و انتشار جرائم المخدرات؟

نعم ◯ لا ◯

المحور الثالث: مساهمة انعدام مؤسسات الامن و توزيع مراكزها في انتشار جرائم المخدرات في المدينة

17- هل توجد مراكز شرطة كافية في الحي ؟

نعم ◯ لا ◯

18- هل تنظم دوريات تفتيشية للشرطة في الأماكن المشبوهة ؟

نعم ◯ لا ◯

19- في رأيك ، هل تصميم الحي يساعد رجال الشرطة على مكافحة جرائم المخدرات؟

نعم ◯ لا ◯

20- في رأيك ، ماهي الاحياء الأكثر عرضة للمخدرات؟

الحي القديم ◯ الحي الجديد ◯

21- هل يجعل توزيع الامن الغير المتوازن في المدينة مناطق معينة اكثر عرضة لانتشار المخدرات؟

نعم ◯ لا ◯

22- في رأيك ماهي الأسباب التي لا تساعد مصالح الامن التدخل لمحاربة تجارة جرائم المخدرات في الحي ؟- يمكن اختيار اكثر من اقتراح-

ضيق الشوارع ◯ تقارب السكانات ◯ الطرقات غير منجزة ◯ أخرى ◯

23- هل يؤدي انعدام الامن و توزيع مراكزه الى تراجع الثقة في السلطات الأمنية مما يجعل من الصعب التعاون في مكافحة المخدرات بالحي ؟

نعم ◯ لا ◯

24- هل تعتقد ان وجود نقاط الشرطة و الامن قرب الاحياء و المناطق السكنية يقلل من حدوث جرائم المخدرات ؟

نعم ◯ لا ◯

25- ماهي اهم الإجراءات التي يقوم بها مصالح الامن لمحاربة انتشار جرائم المخدرات بالحي ؟

حث سكان الحي على احترام القانون ◯ التوعية و التثقيف بشأن اثار المخدرات ◯ سياسة الردع و الجزاء ◯ أخرى ◯

26- هل تشعر بعدم الامن و الاستقرار في الحي الذي تقطن به ؟

نعم ◯ لا ◯

اذا كانت الإجابة بنعم ما هو الحل المناسب في رأيك ؟

تحسين شكل الحي ◯ زيادة مراكز الشرطة ◯ انتخاب رؤساء الاحياء ◯

اخرى تذكر.....

شكرا جزيلا على تعاونكم

ملحق رقم 10: خريطة توضح الموقع الجغرافي لولاية بسكرة

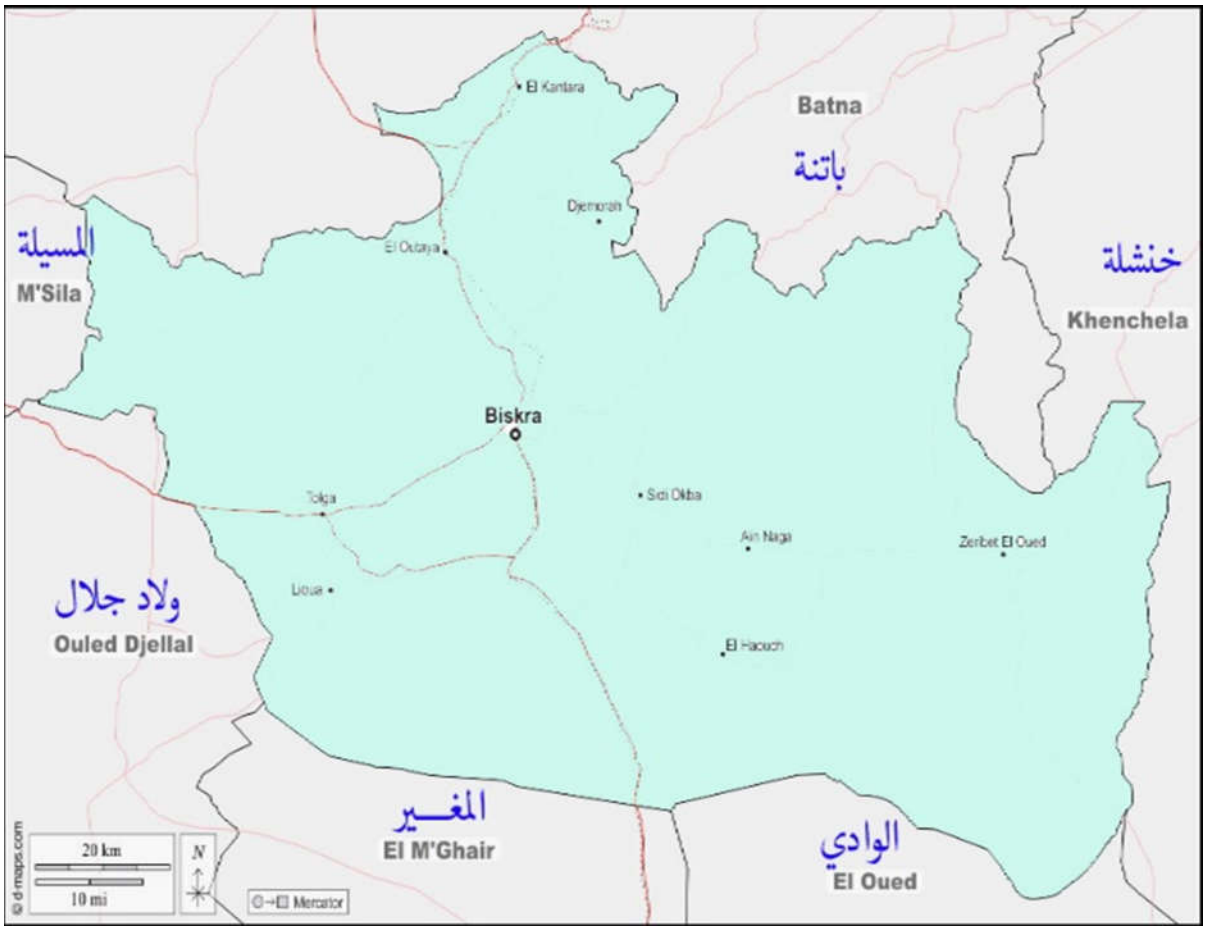

ملحق رقم 11 : يوضح ترخيص بزيارة ميدانية الى مديرية التهيئة والتعمير بسكرة

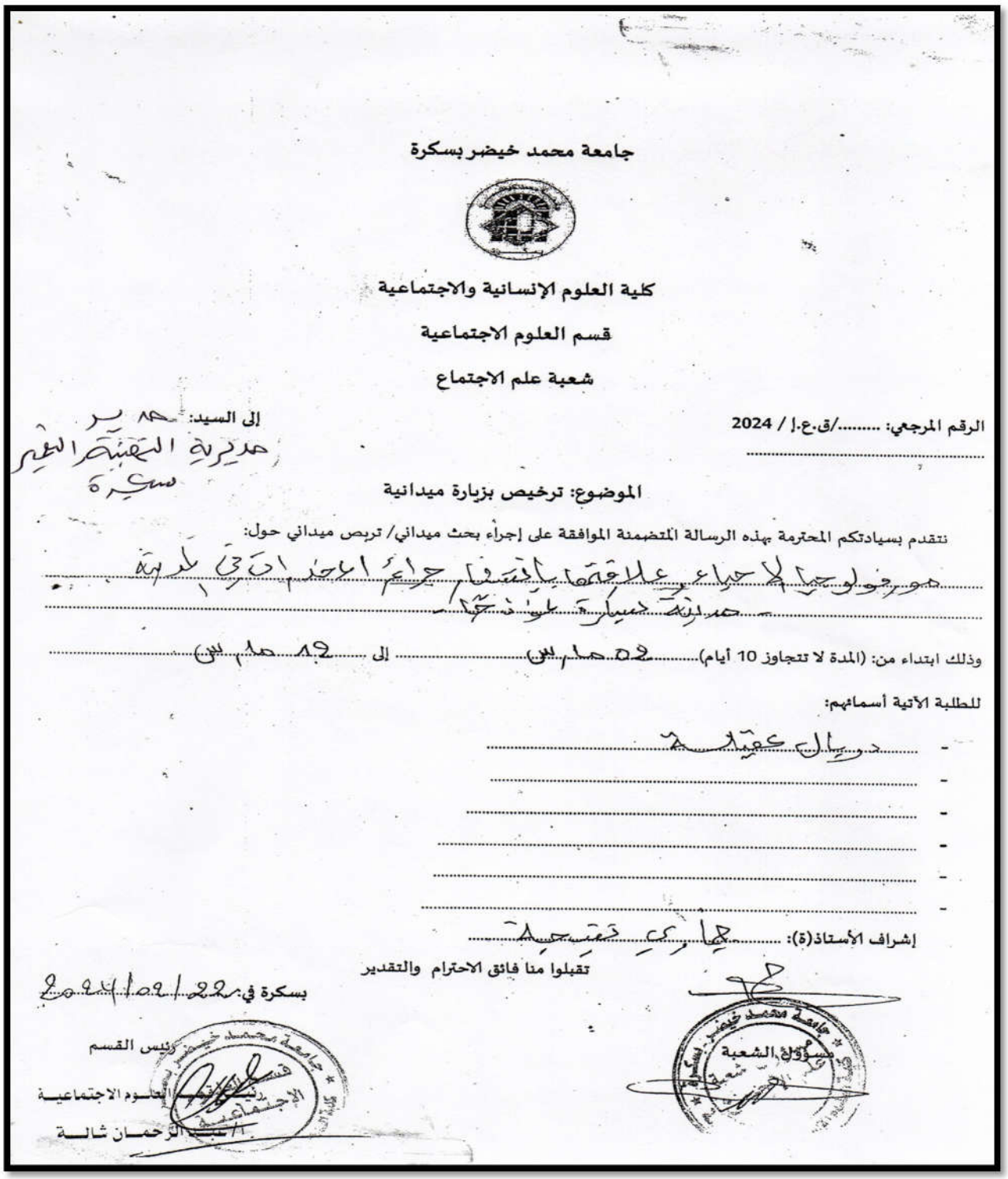

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

الرقم المرجعي: ...../ق.ع.إ / 2024

إلى السيد: مدير التهيئة والتعمير بسكرة

الموضوع: ترخيص بزيارة ميدانية

نتقدم بسيادتكم المحترمة بهذه الرسالة المتضمنة الموافقة على إجراء بحث ميداني/ تربص ميداني حول:

موضوع حول الاحياء العشوائية واثرها على جمالية المدينة

مدينة بسكرة نموذجا

وذلك ابتداء من: (المدة لا تتجاوز 10 أيام) 05 ماي إلى 19 ماي

للطلبة الآتية أسمائهم:

- دبال عبد الحق
-
-
-
-
-

إشراف الأستاذ(ة): ..... بركي فتيحة

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

بسكرة في: 2024/04/22

رئيس القسم

مسؤول الشعبة

ملحق 12: الموقع الجغرافي بلدية بسكرة والاحياء قيد الدراسة

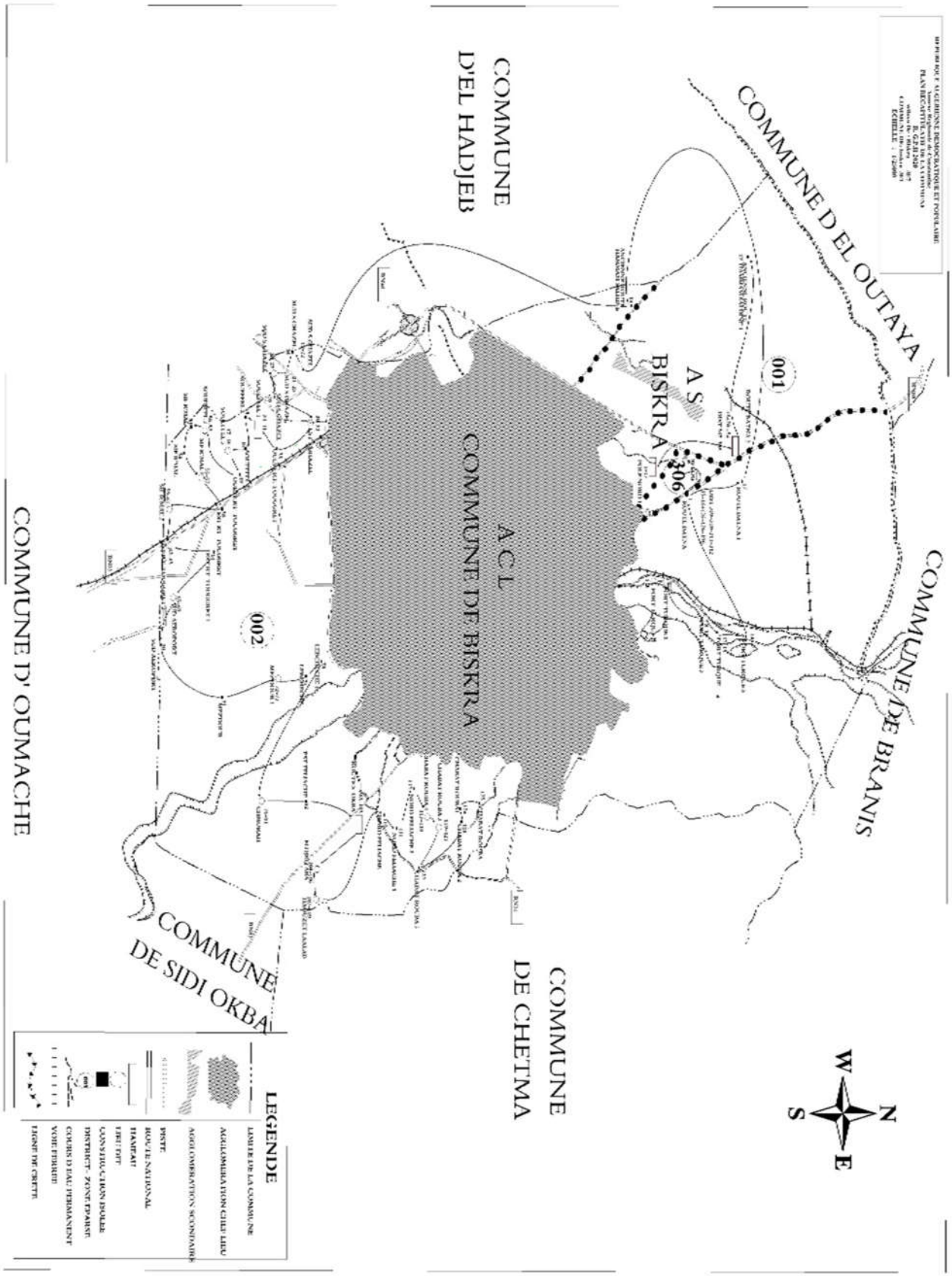

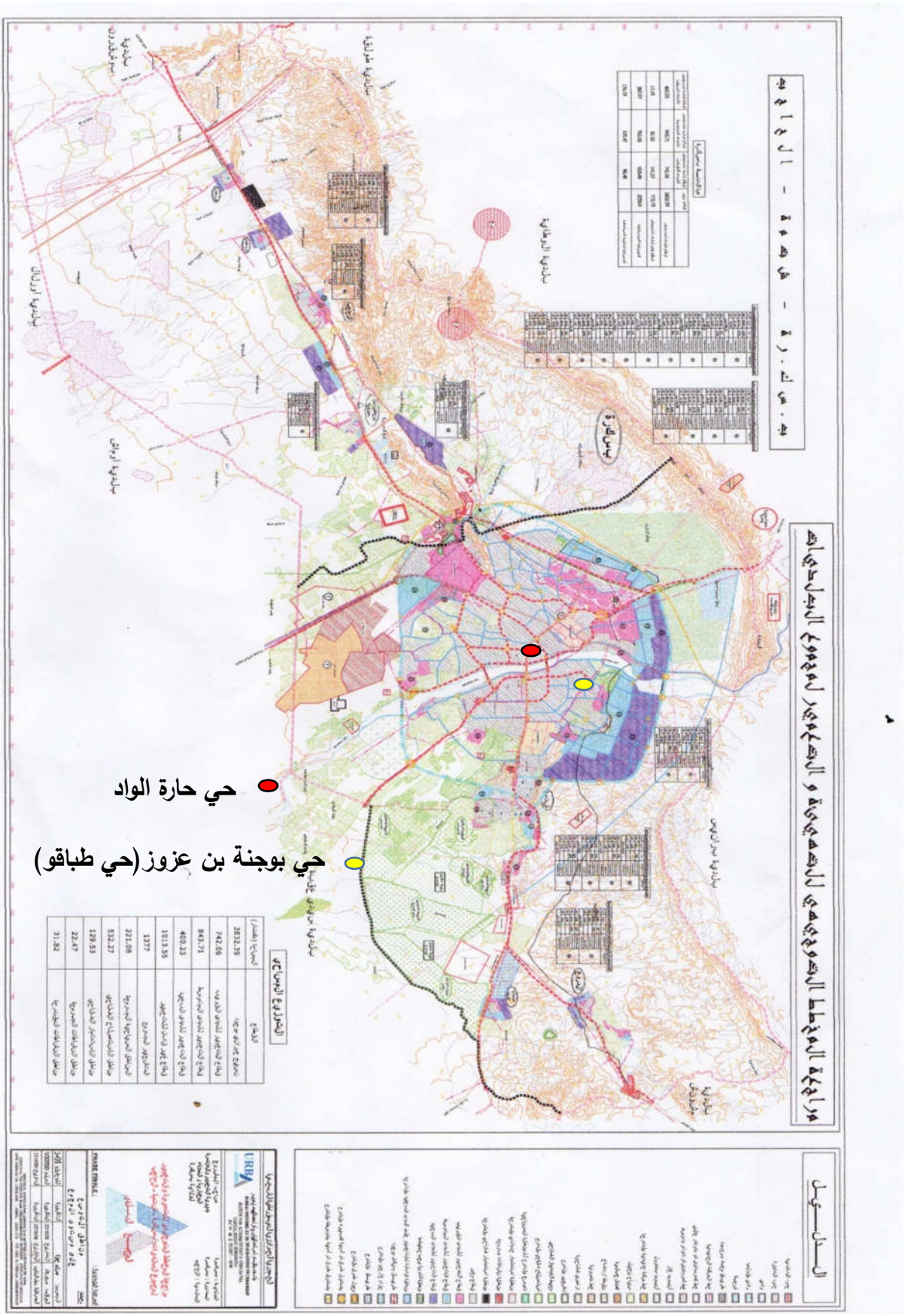
حي حارة الواد
حي بوجنة بن عزوز(حي طباقو)

ملحق 13: يوضح الموقع الجغرافي للأحياء قيد الدراسة بمدينة بسكرة

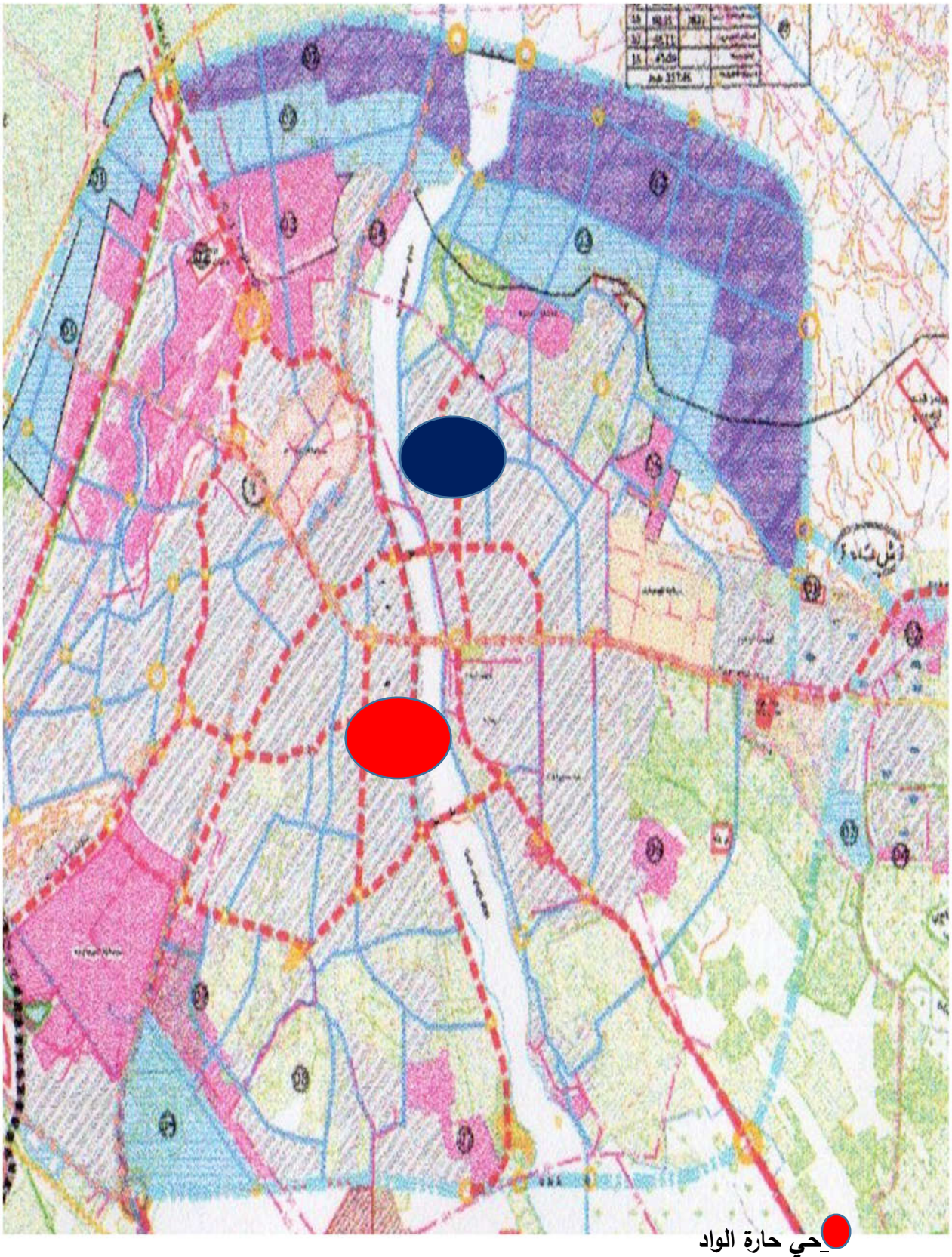

حي حارة الواد

حي بوجنة بن عزوز (طباقو)

حارة الوادي بسكرة
ملتقى
حديقة جويلية 1962 (رحبان البايلك)
YALIDINE BISKRA
HAI LA GARE
Biskra
HAI EL BOUKHARI
HAI SIDI BARKAT
HAI EL HOUDA
EL ALIA EST
BADIS
Ets rahmoune Salah
N3
N31
K410
الملفات

ملحق 14 : يوضح الموقع الجغرافي لحي حارة الواد بمدينة بسكرة

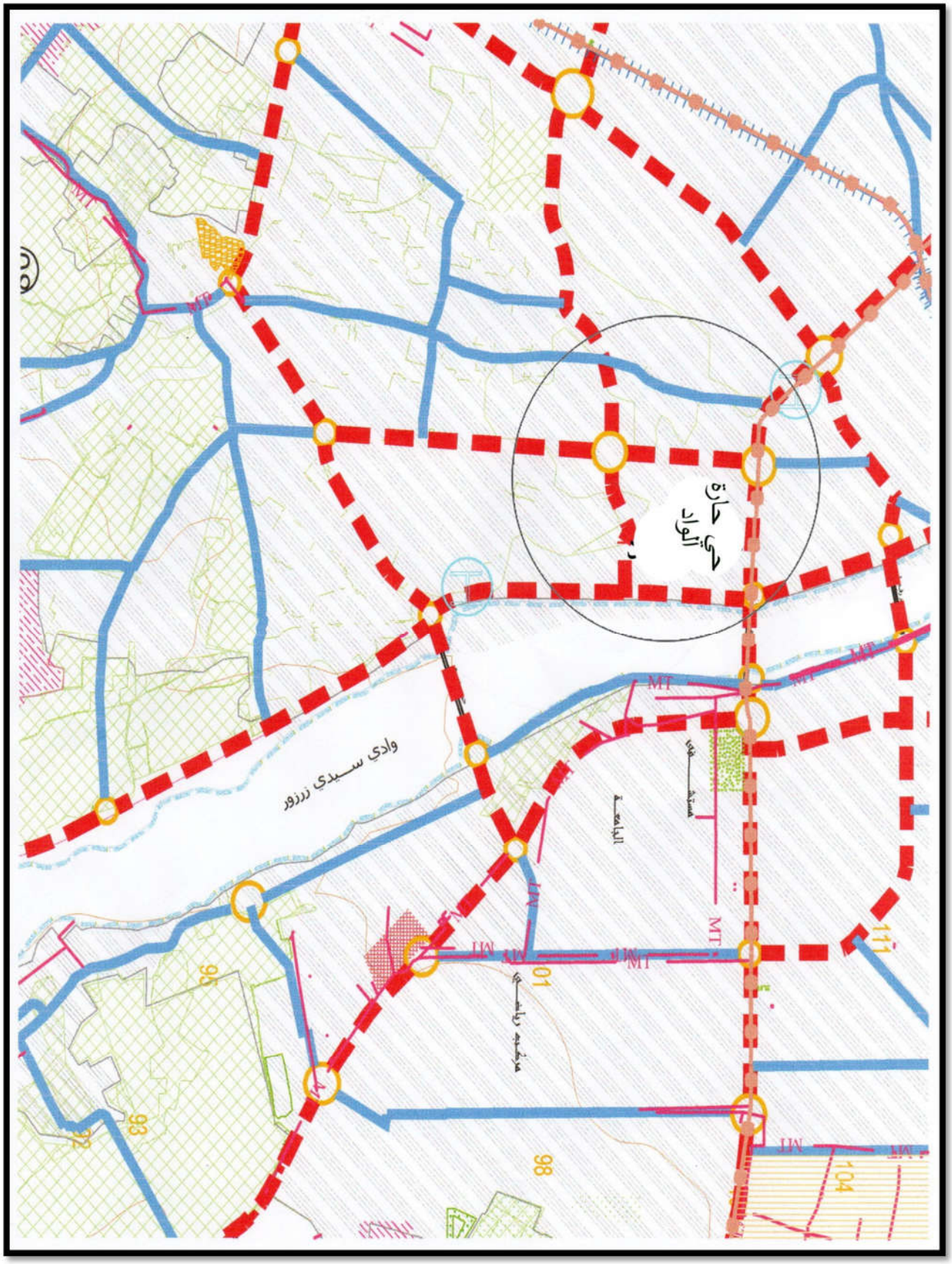

ملحق 15: يوضح الموقع الجغرافي حي بوجنة بن عزوز (حي طباقو بالعالية) بمدينة بسكرة

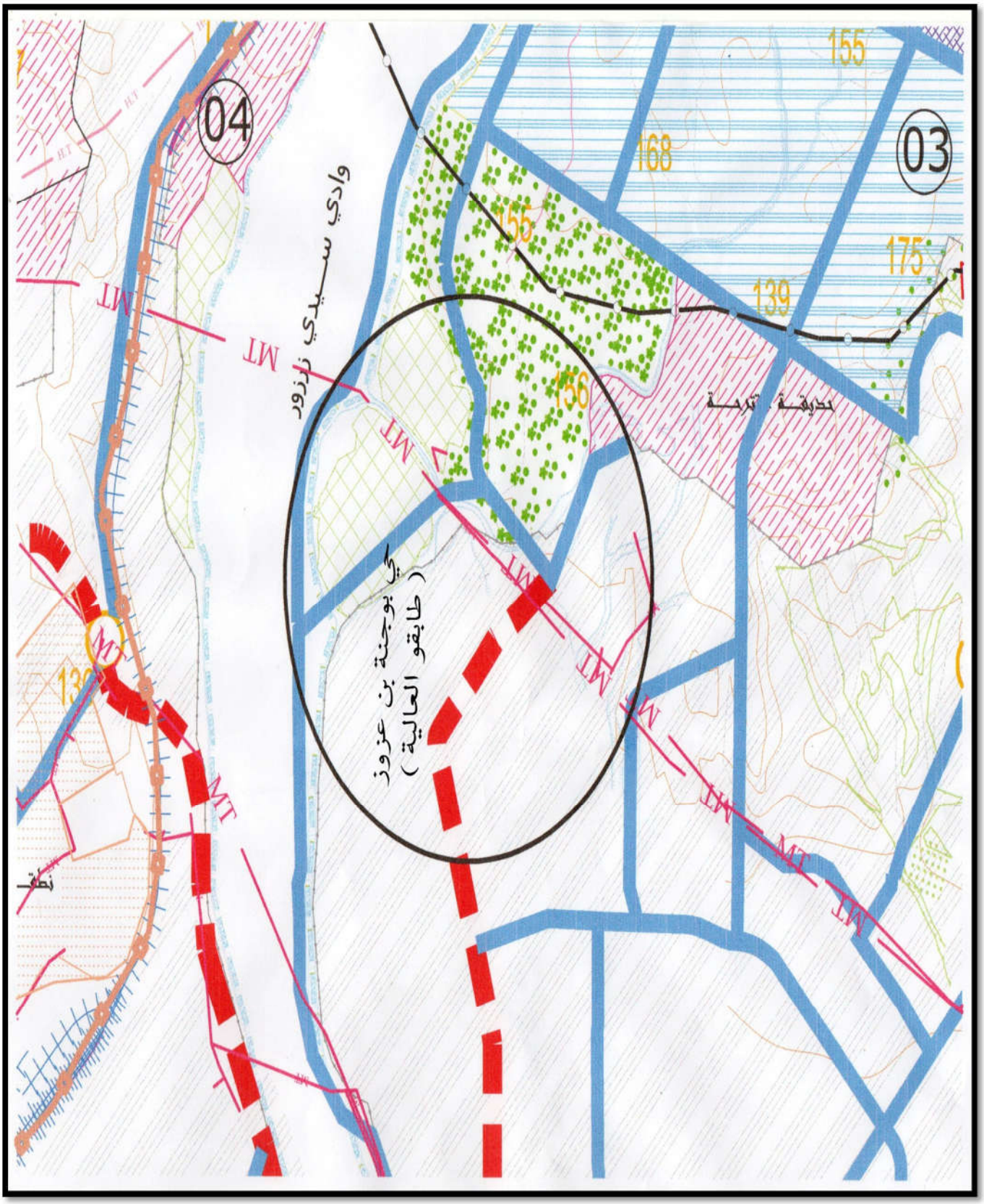

ملحق 16: صور خاصة بالنسيج الحضري للحيين قيد الدراسة الميدانية

VOLVO

Summary of the Study

Our study aimed at reveal the morphological relationship of neighborhoods With the spread of drug-related crimes in the city of Biskra, considering The phenomenon of drug crime spread as one of the most dangerous social And urban phenomena in all human societies in general, and in Biskra's Society in particular. This phenomenon has begun to take a dangerous turn that threatens various social, economic, and even cultural structures. From this standpoint, our current study was shaped, and through it the main research problem was formulated as Follows:

- **What is the relationship between the morphology of neighborhoods and the spread of drug crimes in the city of Biskra?**

This leads to the sub- questions that include:

- **How does the pattern of buildings and streets contribute to the spread of drug crimes in the city of Biskra?**
- **How does the lack of security institutions and the distribution of their centers contribute to the spread of drug crimes in the city of Biskra?**

During our field study, we relied on the descriptive-analytical method to achieve a set of goals, through using a collection of tools to gather field data, represented in the observation guide by monitoring the neighborhoods under study - Hay Harete El Wad and Hay Tabago in Al-Alia -, to take advantage of it in formulating both the interview guide and the questionnaire, which was distributed to the randomly selected research sample consisting of 30 individuals.

One of the results we have reached is that the phenomenon of the spread of drug-related crimes in the city is due to several reasons, the most important of which are:

The urban design, such as the pattern and design of neighborhoods, narrow streets, and other structural features of the city.

-The absence or lack of security institutions and the distribution of their centers.

- Weak or non-existent infrastructure of the city neighborhoods.
- Lack of social services.

These neighborhoods have become a nurturing environment for drug crimes, thereby exacerbating the phenomenon city Biskra, becoming a scourge of our era. Finally, a set of suggestions was reached, considering the shape of the neighborhoods (their morphology) an important factor in determining individual behaviors and crime levels. This can be achieved through designing safe neighborhoods, enhancing social and economic diversity, improving accessibility, investing in better lighting, organizing public spaces, addressing urban decay, enhancing visual connection between neighborhoods, and urban planning through the provision of security and police institutions that facilitate patrols and monitoring of secret activities by the security forces. Reducing crime rates, curbing the spread of drug-related crimes, and creating safer and healthier communities can be significant contributions.

Keywords: Morphology, Neighborhoods, Drug Crime Phenomenon, Hay Harete El Wade, Hay Tabago – Al-Alia.

تم بحمد الله وعونه

CLASS OF 2024

The academic year: 2023/2024